دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الاسلامية

كلية الاقتصاد والتجارة

قسم العلوم السياسية

جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

قدمت الرسالة استكمالًا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

إعداد الطالب: نبيل منصور علي حمودة

رقم القيد 182006

إشراف الدكتور: رجب عمر العاتي

العام الجامعي 2023 – 2024

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم (580) لسنة 2024م، الصادر في 14/ 10/ 2024م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: العلوم السياسية ، المقدمة من الطالب: **نبيل منصور علي حمودة**، كلية: **الاقتصاد والتجارة** وعنوانها: **جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية**. وتتكون اللجنة من الأساتذة:

1. د. رجب عمر العاتي	الجامعة الأسمرية الإسلامية	مشرفا ومقررا.
2. د. فتحي بلعيد أبورزيزة	الجامعة الأسمرية الإسلامية	عضوا داخليا.
3. د. علي حسن أبوبكر يونس	جامعة بنغازي	عضوا خارجيا.

عقدت اللجنة جلسة علنية علي تمام الساعة: **الحادية عشر** من صباح يوم: **الثلاثاء** الموافق: **2024/11/26م** ، **بقاعة مركز البحوث** بالكلية لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعه الباحث والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

بعد إتمام الطالب: **نبيل منصور علي حمودة** لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالتها وتقويمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات ( ).
2. إجازتها بملاحظات (✓) ويمنح الطالب فرصة للتعديل و الأخذ بالملاحظات خلال: **شهر** من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها ( ).

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. رجب عمر العاتي	الجامعة الأسمرية الإسلامية	التوقيع:.....
2. د. فتحي بلعيد أبورزيزة	الجامعة الأسمرية الإسلامية	التوقيع:.....
3. د. علي حسن أبوبكر يونس	جامعة بنغازي	التوقيع:.....

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ 30/12/2024م.

1. د. رجب عمر العاتي	الجامعة الأسمرية الإسلامية	التوقيع:.....
2. د. فتحي بلعيد أبورزيزة	الجامعة الأسمرية الإسلامية	التوقيع:.....
3. د. علي حسن أبوبكر يونس	جامعة بنغازي	التوقيع:.....

يعتمد:

عميد الكلية
.....

رئيس الجامعة
.....

يعد من عشرة (10) نسخ

الآية القرآنية

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ ﴾

سورة البقرة

الآية (268)

الإهـــداء

إلى والديَّ العزيزين:

أُمي، التي زرعت الحب والحنان بقلبي، وهي وردة ترافق دربي، حفظها الله ورعاها

أبي، رحمه الله رحمة واسعة الذي أحمل أسمه بكل افتخار والذي علمني معنى الوجود

وأعطاني معاني الهمة.

إلى زوجتي وأبنائي

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

أُهدي ثمرة هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أحمد الله العظيم، وأشكره كثيراً؛ أن وفقني إلى إنجاز هذا العمل، وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لأُستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور رجب عمر العاتي؛ لما خصني به من دعم ونصائح وتوجيهات خلال إنجاز البحث، كما أتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة الرسالة وتقييمها، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل الذين نهلت منهم العلم طيلة مرحلة الدراسات العليا، وفي الختام أتقدم بخالص شكري وتقديري وعرفاني إلى كل من مدّ ليَ بيد العون والسند لإتمام هذه الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية.

فهرس المحتويات:

الآية القرآنية.....أ

الإهـــداء .....ب

الشكر والتقدير.....ج

فهرس المحتويات:..... د

المقدمة.....1

أهمية البحث.....2

أهداف البحث.....2

مشكلة البحث.....2

فرضيات الدراسة.....3

حدود الدراسة.....3

منهج البحث.....3

الدراسات السابقة :.....4

تقسيمات الدراسة.....7

الفصل الأول :الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة 10

المبحث الأول :ماهية الهجرة وأنواعها 10

المطلب الأول: ماهية الهجرة..... 10

المطلب الثاني: أنواع الهجرة..... 13

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة (أسبابها –دوافعها –آثارها) 20

المطلب الأول :أسباب الهجرة ودوافعها..... 20

المطلب الثاني: آثار الهجرة غير القانونية..... 25

الفصل الثاني: منهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية..... 30

المبحث الأول: بداية الاهتمام الأوروبي بمكافحة الهجرة غير القانوني 31
المطلب الأول: الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الاوروبي..... 31
المطلب الثاني: مرحلة التصدي للهجرة..... 33
المبحث الثاني: المسئولية القانونية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين غير القانونيين 40
المطلب الأول: التباين في تعامل الدول الأوروبية مع قضية الهجرة غير القانونية..... 40
المطلب الثاني: **الإشكاليات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي** ... 44
المبحث الثالث: آليات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية..... 48
المطلب الأول: الآليات الأمنية..... 48
المطلب الثاني: الآليات السياسية..... 54
المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية:..... 57
الفصل الثالث: الجهود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية..... 60
المبحث الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي للتصدي للهجرة غير القانونية..... 61
المطلب الأول: أهداف وركائز السياسة الأمنية الأوروبية..... 62
المطلب الثاني: السياسات الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير القانونية بعد ثورات الربيع العربي .. 66
المبحث الثاني: جهود الدول الأوروبية في مكافحة الظاهرة (ايطاليا – اسبانيا – فرنسا – بريطانيا) . 80
المطلب الأول: جهود ايطاليا وسياستها تجاه الهجرة غير القانونية..... 81
المطلب الثاني: جهود اسبانيا وسياستها في مواجهة الهجرة غير القانونية..... 86
المطلب الثالث: سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير القانونية..... 91
المطلب الرابع: سياسة بريطانية تجاه الهجرة غير القانونية..... 95
المبحث الثالث: الجهود الأوروبية الافريقية المشتركة في مواجهة الهجرة غير القانونية..... 98
المطلب الأول: إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأوروبية الإفريقية 2000..... 100
المطلب الثاني: التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة 2007..... 102
المطلب الثالث: سياسة أوروبا لوقف الهجرة من إفريقيا 2014..... 107

الفصل الرابع: تقييم جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية..... 115
المبحث الأول: أثر السياسات والإجراءات السياسية والأمنية على مكافحة الهجرة غير القانونية .. 117
المطلب الأول: مدى فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير القانونية..... 118
المطلب الثاني: أثر الجهود الأمنية في مكافحة الهجرة غير القانونية 123
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية..... 136
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية 136
المطلب الثاني: التحديات الثقافية والاجتماعية..... 140
المطلب الثالث: التحديات الصحية..... 136
المبحث الثالث: التحديات السياسية والأمنية والقانونية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية.....147
المطلب الأول: التحديات السياسية..... 147
المطلب الثاني: التحديات الأمنية..... 150
المطلب الثالث: التحديات القانونية..... 156
الخاتمة..... 159
النتائج والتوصيات..... 160
قائمة المراجع..... 162

المقدمة

تمثل الهجرة نشاطًا اجتماعيًا طبيعي لكل الكائنات الحية بما فيها الانسان الذي اعتاد التنقل من مكان لأخر بحثًا عن الماء والغذاء أو تحسين ظروف المعيشة ، ونتج عن هذه الهجرات امتزاج الحضارات وتنوع الثقافات بشكل أثرى التاريخ الإنساني، ولكن هذا النشاط الاجتماعي الطبيعي لم يعد مقبولًا بعد استقرار مفهوم الدول وتعمق الهوية القومية للبلاد، كما أن الهوة التكنولوجية التي اتسعت بين دول العالم الأول والعالم النامي فرضت تحديات كبيرة فأصبحت الهجرة حلم لدى مواطني العالم النامي وتهديد قومي لدول العالم المتقدم، لذا وبعد أن كانت الهجرة نشاطًا اجتماعيًا وطبيعي أصبح لها تأثيرات اقتصادية وسياسية على الدول المستقبلة للمهاجرين، ذلك أن المسئولية السياسية والاقتصادية والتنموية التي تفرضها الدول المتقدمة على نفسها تجاه المواطن أصبح يئن تحت وطأة تزايد الهجرة غير القانونية كما أن المهاجرين ينتقلون إلى المجتمعات الجديدة بثقافات مختلفة عن الوطن المستضيف ما يشكل تغيرًا سياسيًا في التركيبة السكانية والتوجهات الثقافية والأبعاد السياسية لهذه الدول.

في البداية لم تكن دول أوروبا تكترث للمهاجرين القادمين من دول العالم المختلفة لاحتياجها للقوى العاملة ولكن وبعد نضوب مناجم الفحم في أوروبا والتركيز على التكنولوجيا النظيفة أصبحت أوروبا غير محتاجة إلى هذه الأعداد المهاجرة إليها وبالتالي بدأت في الشعور بخطر الهجرة غير القانونية، ومع التطور واتساع الهوة الاقتصادية والتكنولوجية وجدت دول أوروبا الحاجًا في الهجرة إليها ما دفعها لاتخاذ قرارات أمنية وسياسية للحفاظ على التركيبة السكانية لديها لضمان تقديم مستوى أمثل من الخدمات والرعاية لمواطنيها.

بالإضافة إلى مخاطر التغير السكاني وأثاره على التركيبة السياسية والتجربة الديمقراطية للبلاد المستقبلة للمهاجرين، نشبت مخاطر جديدة مثل الاتجار بالبشر والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، ما دفع دول العالم عمومًا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص لاتخاذ إستراتيجيات سياسية وأمنية للحد من هذه الظاهرة، لذلك فمن الواجب توحيد السياسات والجهود الدولية – ونخص بالذكر دول الاتحاد الاوروبي– ، وذلك لوضع استراتيجية دقيقة للقضاء على هذه الظاهرة . ولا يجب أن تكون هذه الجهود مقتصرة فقط على الحلول الكلاسيكية العقيمة والتي تتمحور حول ترحيل المهاجرين إلى الحدود أو عن طريق القمع والاعتقالات ، بل يجب أن تشمل هذه الجهود جميع ما يتصل بالظاهرة من أسباب ودوافع وآثار . حيث

يحاول الباحث في هذه الدراسة فهم الهجرة غير القانونية من حيث البدايات والأسباب التي تدفع إليها، ومن ثم ننتقل إلى الجهود السياسية والأمنية لدول الاتحاد الاوروبي لمكافحة هذه الظاهرة .

أهمية البحث:

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه وهو من أحد أكبر القضايا التي تواجه الدول وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي ، وهي مشكلة تؤثر بالسلب على الأمن القومي للدولة وتهدد وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فقد صرحت منظمة الهجرة الدولية أن هناك ما يزيد عن 700 ألف مهاجر غير قانوني من خلال الدولة الليبية فقط خلال 2018م وأرجو أن تساعد هذه الدراسة في سد ثغرة في المكتبة العربية وأن تكون رافدًا لطلاب العلوم السياسية بمادة جيدة وقوية ومحدثة في هذا المجال.

أهداف البحث:

1- معرفة أهم الجهود التي انتهجتها دول الاتحاد الاوروبي للتصدي للهجرة غير القانونية ومعرفة مواطن القوة والضعف فيها وأهم التحديات التي تواجهها .

2- توضيح مضمون الحلول السياسية والأمنية للاتحاد الاوروبي في مكافحة الهجرة .

3- التعرف على الأسباب الدافعة للهجرة غير القانونية ، وكشف أثارها السلبية والايجابية على دول الاتحاد الاوروبي.

مشكلة البحث:

تدور الدراسة حول الجهود التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في سبيل مكافحة الهجرة غير القانونية عمومًا بدون التمييز بين الدول المصدرة للمهاجرين غير القانونيين وذلك في إطار السياسات العامة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على النسيج الاجتماعي والمستوى الاقتصادي لبلدانه، حيث أن الإجراءات الأمنية ما هي إلا إفراز للسياسات العامة ومحاولة لتطبيقها بطرق وأساليب قانونية. ويتفرع من هذه المشكلة تساؤلات تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها منها:هل الإجراءات والخطوات والوسائل الأمنية والقانونية والتنظيمية التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأمثل لهذه المعضلة وللحد من انتشارها؟ وما هي الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة ؟ وهل تعتبر الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي كافية لمكافحة ظاهرة الهجرة ؟ وهل حققت الأهداف المرسومة لها من قبل الاتحاد الاوروبي أم لا ؟ وهل

يتطلب الأمر إعادة النظر في آليات وأساليب المكافحة لإضفاء المزيد من الفاعلية على الجهود المبذولة في هذا الصدد ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الاشكالية سالفة الذكر فإن فرضية البحث تكمن في الأتي:-

1- إن نجاح وفاعلية السياسات والآليات والتدابير المستخدمة للحد من ظاهرة الهجرة ، أسهمت في التقليل من آثار الهجرة وانعكاساتها السلبية على الدول المصدرة والمستقبلة.

2- تظل الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير القانونية محدودة النتائج وذلك بسبب قلة إمكانيات الدول (المغاربية والأفريقية) اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة وعدم قدرتها على تأمين ومراقبة حدودها ، وكذلك نظراً لغياب (استراتيجية أوروبية موحدة) لمحاربة الهجرة غير القانونية.

3- للحد من ظاهرة الهجرة يتطلب الأمر إعادة النظر وتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول ووضع استراتيجية شاملة تعالج قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تدعم عملية الاستقرار في دول المصدر .

4- إن الخطوات التي تقوم بها أوروبا محدودة التأثير، حيث أن الآليات القانونية والأمنية المتبعة غير فعالة في الحد من الهجرة.

حدود الدراسة:

تلتزم هذه الدراسة بحدود جغرافية وزمنية تتمثل في دراسة مجتمع ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي وفي الفترة الزمنية المحصورة بين عامي 2005 -2020.

منهج البحث:

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي بسرد طبيعة المشكلة وحيثياتها، وعرض العوامل الفاعلة في الأزمة واستكشاف التدابير المتبعة لمعالجتها لا سيما السياسية والأمنية منها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى : السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية .

رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من الطالبة خديجة بتقة ، 2013 – 2014 جامعة محمد خيضر بسكرة ، وقد هدفت الدراسة الي بيان طبيعة التهديد الأمني الذي تحمله الهجرة غير الشرعية علي الاتحاد الاوروبي و توضيح مضامين السياسة الاوروبية في مواجهتها للهجرة غير الشرعية والتعرف علي الحلول الامنية التي يطرحها الاتحاد الاوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الاوروبي يركز اهتمامه إلى حد كبير على وقف الهجرة غير القانونية من خلال تعزيز عمليات الرقابة على الحدود الخارجية ، وأن السياسات الأمنية الاوروبية تجاهلت في معالجتها جوهر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حد ذاتها والمتمحور في اسبابها باعتمادها مقاربة الأمن الصلبة بدلا من مقاربة التنمية .

الدراسة الثانية : السياسة العامة الاوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة من الطالب أسامة نوادري ، 2015– 2016 ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، وقد هدفت الدراسة إلى إظهار الأولوية التي باتت تاخذها ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن اجندة السياسة العامة الاوروبية والوقوف على مدى ملائمة السياسات والاجراءات الاوروبية المتبعة مع الاوضاع الامنية والتحولات الراهنة على مستوى دول البحر المتوسط وكذلك إبراز البعد الذي أخذته قضايا الهجرة غير القانونية ، بحيث لم تعد تحدي أمني فقط بل تجاوزت هذا وأصبحت قضية رأي عام في المقام الأول.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان السياسات الامنية الاوروبية سايرت طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمعالجة على المستوى الوطني لدول الاعضاء والمستوى الإقليمي للاتحاد الأوروبي وكذلك غياب إرادة سياسية لمواجهة الأسباب الرئيسة للهجرة غير القانونية، والتأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة وأوروبا .

الدراسة الثالثة : التعاون الاورو. مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة من الطالب صايش عبدالمالك ، 2006 – 2007 ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، وقد اشتملت الدراسة على عدد من الأهداف منها توضيح مفهوم الهجرة غير القانونية وبروز التعاون الاورو – مغاربي من خلال الاحاطة بظاهرة غير القانونية نحو أوروبا وبيان سبل واليات حل قضية الهجرة.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من نتائج منها ان التنقل وعبور الحدود هو حق من الحقوق الاساسية التي تكفلها مواثيق دولية عديدة خاصة بحقوق الإنسان وأولها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الأوروبي والافريقي وان الجزائر تعطي بعدا انسانيا لظاهرة الهجرة غير القانونية اكثر منه بعداً تنظيميا ، وان مشكلة الهجرة غير القانونية هي مشكلة تتعلق بالمحافظه على الآلف الارواح التي تبتلعها البحار أو تدفنها الصحارى وكذلك لا يجب التركيز على ملايين الاشخاص الذين تمارس عليهم العبودية ويستغلون بأبشع الطرق لأهداف مادية وغرائزية .

الدراسة الرابعة: الهجرة الدولية غير الشرعية عبر إقليم فزان في ليبيا إلى أوروبا

هذه رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من نصر محمد علي قرينات عام 2015 في جامعة النيلين بالسودان. تناولت الدراسة موضوع الهجرة الدولية غير القانونية عبر إقليم فزان في ليبيا إلى أوروبا، وهدفت إلى فهم مستويات الهجرة وأسبابها الرئيسة والمشاكل الناتجة عنها، بالإضافة إلى البحث عن حلول لهذه الظاهرة. تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأهمية الجغرافية للظاهرة وتحديد أهم آثارها.

خلصت الدراسة إلى توصيات تركز على الحل الاقتصادي والتنموي في الدول المصدرة للهجرة، مؤكدة على ضرورة إنشاء برامج تنموية في الإقليم محل الدراسة، خصوصاً في المناطق الحدودية، وتشجيع الهجرة العكسية. كما أوصت بتخفيف الإجراءات المتعلقة بالهجرة القانونية وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وإنشاء منظمات متخصصة في الهجرة، خصوصاً في أفريقيا، للمشاركة في حل القضية. وأشار الباحث إلى ضرورة تشديد العقوبات ووضع قوانين رادعة للمهربين وتجار البشر، بالإضافة إلى التركيز على الندوات والمؤتمرات والبرامج الإعلامية التي توضح خطورة الهجرة غير القانونية.

التعريفات الإجرائية:

الاستراتيجية: هي علم وفن التخطيط والتكتيك والعمليات ...الخ ، وتعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيها ، فهي تخطيط ذا مستوى عالي، ومن ذلك الاستراتيجية العسكرية والسياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الاهداف من خلال استخدامه وسائل معينة.

المكافحة: وهي الجهود المبذولة للقضاء او للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية بواسطة عدة وسائل.

التدابير: هي وسائل نص عليها القانون لتقويم الحدث المنحرف ، أي الاجراءات والترتيبات المتخذة اتجاه ظاهرة الهجرة غير القانونية

الظاهرة: وهي أمر غير مألوف سواء كان محليا أو دوليا في ظرف معين أومكان معين تتطلب الدراسة والبحث لمعرفة أسبابها وواقعها ونتائجها ومعالجتها.

الأمن : هو موضوعاً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية ، أما ذاتياً فهو مرتبط بغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل تهديد.

الهجرة : هي الخروج من أرض إلي أخري سعيا وراء البحث عن الرزق .

دول المصدر: هي الدول التي ينطلق منها المهاجرون، سواء بسبب عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو بيئية.

دول العبور: هي الدول التي يمر من خلالها المهاجرون في طريقهم إلى وجهتهم النهائية، وغالبا ماتكون هذه الدول قريبة جغرافيا من دول المصدر وتعمل كمحطات مؤقتة للهجرة.

دول المقصد: وهي الدول التي تستقبل المهاجرين أو اللاجئين أو العمالة الوافدة من دول أخرى.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة

المبحث الأول: ماهية الهجرة وأنواعها

مفهوم الهجرة – مصطلح الهجرة – الهجرة الدائمة – الهجرة المؤقتة – الهجرة غير القانونية – الهجرة السرية – الهجرة الدولية – الهجرة القسرية

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة : أسبابها – دوافعها – آثارها

المطلب الأول: الأسباب

المطلب الثاني: الدوافع

المطلب الثالث: الآثار

الفرع الأول: الآثار على الدول المستقبلة

الفرع الثاني: الآثار على الدول المصدرة

الفرع الثالث: الآثار على المهاجر نفسه

الفصل الثاني: منهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول: بداية الاهتمام الأوروبي بمكافحة الهجرة غير القانونية

المبحث الثاني: المسئولية السياسية والقانونية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين غير القانونيين

المبحث الثالث: الآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية من الشمال الأفريقي

الفصل الثالث: الجهود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي للتصدي للهجرة غير القانونية

المبحث الثاني: جهود الدول الاوروبية في مكافحة الظاهرة (ايطاليا ـ اسبانيا ـ فرنسا ـ بريطانيا)

المبحث الثالث: الجهود الأوروبية الافريقية المشتركة في مواجهة الهجرة غير القانونية

الفصل الرابع: تقييم جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول: أثر السياسات والإجراءات السياسية والأمنية على مكافحة الهجرة غير القانونية

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

المبحث الثالث: التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة

المبحث الأول

ماهية الهجرة وأنواعها

المطلب الأول: ماهية الهجرة

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

المبحث الثاني

ظاهرة الهجرة (أسبابها- دوافعها- آثارها)

المطلب الأول: أسباب الهجرة ودوافعها

المطلب الثاني: آثار الهجرة غير القانونية

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة

تعد الهجرة غير القانونية ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب استعابا شاملا للإطارين النظري والمفاهيمي لفهمها بشكل أعمق، ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول ماهية الهجرة وأنواعها، وظاهرة الهجرة من حيث الدوافع والأسباب والآثار في مبحث آخر.

المبحث الأول

ماهية الهجرة وأنواعها

المطلب الأول

ماهية الهجرة

مفهوم الهجرة بشكل عام هو الانتقال من الوطن الأصلي إلى مكان جديد بغرض الإقامة الدائمة، وكانت الهجرة ولا تزال نشاطًا انسانيًا متكرر، لكنه في الماضي لم تكن تفرض عليه قيود ومعوقات كما هو الحال في العصر الحالي، فكان من شاء أن ينتقل إلى مكان أو وطن جديد ما عليه إلا أن يوفر نفقات السفر من دابة وطعام يتزود به في رحلته، أما اليوم فقد اختلف الأمر كثيرًا حيث أن الدول أصبحت أكثر حساسيةً لمراعاة مصالح مواطنيها من حيث المصالح الاقتصادية والأمنية بشكل كبير[1].

ويرجع ذلك في الغالب إلى أن المسألة تتجاوز الأسباب والإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها الدول، فالأسباب الحقيقية تبدو أعمق من هذه النظرة، فنجد أن الدول الغنية تفرض قيودًا على السفر إليها، بل يصل الأمر لمطالبة الدول الأكثر فقرًا بضبط حدودها واتخاذ الإجراءات الأمنية والقانونية اللازمة لمنع تدفق المهاجرين منها إلى الدول الأكثر استغلالًا للموارد. هذا بدلًا من مساعدة الدول الغنية للدول الأكثر فقرًا في تجاوز الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بمواطنيها في التفكير بالهجرة حتى ولو بطرق غير قانونية، محفوفة بالمخاطر بل وتهدد حياتهم أيضًا، لذا ففي إطار هذا التصور من

(1) د.بكاي عبد المالك، الهجرة في العصر الوسيط المفهوم الدوافع والآثار، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، بحث منشور بتاريخ 23-04-2018، ص 1، 2.

جانب الدول الأكثر غنى فلن تتوقف الهجرة غير القانونية طالما أن الأسباب المولدة لها مازالت قيد الصراع الداخلي للدول الأكثر فقرًا.

مصطلح الهجرة:

الهجرة لغة: "من هَجَرَ، يَهْجُرُ، هَجْراً، وهِجْرَاناً، بمعنى أعرض عن الشيء أو الشخص أي: ابتعد، ومنه كذلك الفعل هَاجَرَ، يُهَاجِرُ، مُهَاجَرَةً، رحل عن بلده أو أهله، فالهجرة لغةً تفيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض"[1].

ويستخدم مصطلح المهاجر في اللغة العربية للإشارة إلى كل من الوافدين إلى بلد ما والخارجين منه، على عكس اللغة الفرنسية، حيث يطلق على المهاجر مثلاً عندما ينتقل إلى بلد غير بلده (مهاجر) يسمى (وافداً) في البلد الجديد وهو (مهاجر) أو نازح في بلده الأصلي.

الهجرة اصطلاحا: يثير مصطلح "المهاجر"، على عكس تعريفه اللغوي، جدلًا حول المقصود به: على الرغم من وضوح تعريفه اللغوي، فبالإضافة إلى تعدد وتنوع تعريفات الباحثين ومجالات الدراسة لمصطلح "المهاجر"، لم يصل المصطلح إلى توافق بين الدول، حيث يختلف المصطلح حسب المعايير الوطنية لكل دولة. حيث تعتبر النمسا أن المهاجر هو الشخص الذي يغادر بلده للعيش بشكل دائم في بلد أجنبي أو للذهاب إلى الخارج بحثًا عن عمل. وتتفق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا على أن المهاجر هو الشخص الذي يغادر بلده بغرض أن يقيم إقامة دائمة في بلد أجنبي. وتعتبر فنلندا والصين وبولندا وإيطاليا واليابان أن المهاجر هو الشخص الذي يبحث عن عمل في بلد أجنبي.

وفيما يتعلق بتعريف المهاجر، ترى النمسا أن المهاجر هو أي شخص يغادر البلاد للإقامة في الخارج أو للسفر بغرض البحث عن عمل، أما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا فالمهاجر هو كل من يترك وطنه بقصد الإقامة الدائمة في بلد آخر ، في المقابل تعِرف فلندا والصين وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر على أنه الشخص الذي يسافر للخارج بهدف العمل ' بينما ترى سويسرا أن التنقل داخل الدول الاوروبية لا يعتبر هجرة ، إلا إذا كان خارج هذه الدول.[2]

([1]) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، الجزء الأول، ط1، ص 302.

([2]) فريجة لديمة، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيظر، بسكرة ، 2009-2010، ص ص 46-47.

أما الهجرة في الشريعة الإسلامية: فلها معاني وتعريفات عديدة، كما حدث عندما هاجر النبي محمد ﷺ من مكة إلى المدينة لأسباب دينية أو سياسية بالمفهوم المعاصر. فالهجرة في الإسلام هي هجرة معنوية وأخرى حسية مكانية فأما الحسية المكانية فهي الانتقال من دار الكفر إلى دار الايمان، أو الانتقال من دار الظلم إلى دار العدل كما في الهجرتين الأولى والثانية إلى الحبشة، وأعظم مقاصد الهجرة القانونية هي الفرار بالدين من الفتن والفرار بالتوحيد وهجرة ما نهى الله عنه، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما –أن رسول الله ﷺ قال: "المسلِمُ: مَن سلمَ المسلمون من لسانه ويده، والمهاجِرُ مَن هَجَرَ ما نَهاهُ الله عنه". رواه البخاري[1]

تُعرف الهجرة في علم السكان(الديمغرافيا): "بأنها الانتقال– فرديا كان أم جماعيا– من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم دينيا أم سياسيا"[2].

وفي علم الاجتماع، يشير مصطلح الهجرة إلى التغيرات في الوضع الاجتماعي، مثل المهنة أو الطبقة الاجتماعية.

وفي العصر الحديث، تعد الهجرة:

> "أحد حقوق الإنسان الرئيسة، سواء في نطاق التشريعات وفقًا لمبادئ القانون الدولي أو وفقًا لقوانين الدول المحلية التي تحدد القواعد التي تحكم هجرة مواطنيها إلى الخارج ودخول الأجانب إلى أراضيها. ويكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 هذا الحق وهو يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"[3]

(1)أبو فيصل البدراني، أحكام الهجر والهجرة في الإسلام، بدون سنة نشر، المكتبة الشاملة الحديثة، ص ص31-32.
https://al-maktaba.org/book33972

([2]) تقرير وكالة الأنباء الليبية بعنوان " الهجرة في القوانين والمواثيق الدولية" تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 3/ 2024.
https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=87549

([3]) فريجة لديمة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الثاني

أنواع الهجرة

الهجرة الدائمة

تمثل الهجرة الدائمة عملية الانتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى والتغيير المصاحب لجميع الظروف المعيشية للمهاجرين المقيمين الذين يغادرون مكان إقامتهم الأصلي بشكل دائم ولا يعودون إليه مرة أخرى ، وفي هذه الحالة ينفصل المهاجر تمامًا عن وطنه الأم ، ويسعى للتكيف مع طبيعة وتقاليد وعادات وطن المستقبل ، حتى لو استغرق الأمر بعض الوقت وتعرف قانونًا بأنها الهجرة بدون الحصول على تصريح بالإقامة لكن ينوى المهاجر الإقامة في الدولة مدة تزيد عن السنة ليحصل على تسوية وضعه القانوني بما يخوله من الإقامة بشكل دائم في الدول المهاجر إليها.[1]

الهجرة المؤقتة

الهجرة المؤقتة هي انتقال أفراد أو مجموعات من الأفراد من منطقة إلى أخرى لفترة مؤقتة، سواء داخل البلد أو خارجه. يشمل ذلك العمال الفنيين الذين ينتقلون إلى دول توفر فرص عمل ومستويات أجور أعلى، ويُعرف هؤلاء بـ "المهاجرين العائدين". نظرًا لارتباطهم ببلدهم الأصلي لأسباب اجتماعية واقتصادية، [2] فإنهم يعودون لزيارته من حين لآخر. يمكن أن تكون الهجرة المؤقتة أقل من عام، مثل حالة العمال الموسميين أو السياحة، وقد تستمر لأكثر من عام في برامج الهجرة المؤقتة طويلة الأمد، مثل العمالة التي يحتاجها البلد المضيف لفترة أطول من العمالة الموسمية أو البرامج الدراسية التي تمتد لأكثر من عام. يُمنح المهاجر في هذه الحالة حق الإقامة والبقاء طوال الفترة التي تتطلبها حاجته في البلد المضيف.

---

(1) سعد عبد الرازق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وانواعها ودوافعها ونتائجها، المحاضرة الثانية عشرة، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافيا، جامعة بابل، محاضرة منشورة على صفحات الإنترنت.
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924

(2) سعد الكرعاوي، الهجرة، الوفيات والطبقات الاجتماعية، المحاضرة الثامنة عشر في مادة علم اجتماع السكان، الجامعة المستنصرية، محاضرة منشورة بموقع الجامعة.
https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9+%D8%A7%

.

الهجرة غير القانونية

الهجرة غير القانونية هي "سلسلة من الظواهر المختلفة والتي تشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يبقون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لهذه الدولة"[1]، ويشمل ذلك المهاجرين الذين يدخلون أو يقيمون دون تصريح، وضحايا الاتجار بالبشر، وطالبي اللجوء الذين لم تتم الموافقة على طلبات لجوئهم، وأولئك الذين لا يمتثلون لأحكام الترحيل، وأولئك الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة عن طريق الزواج أو الاتفاق على الإقامة.

يعرّف مكتب العمل الدولي المهاجر غير القانوني بأنه "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه الأصلي دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة لهذه الإقامة وعليه يعتبر مهاجرًا بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[2].

وبالتالي، فإن مفهوم الهجرة غير القانونية يتضمن جانبا قانونيا في المقام الأول وغالبا ما يشير إلى حالات مختلفة تعتبر مخالفة للأنظمة المعمول بها في البلد، على سبيل المثال:

1 – اذا قام أحد الافرد من دولة ما بالدخول إلى دولة أخرى بدون أن يحمل وثائق رسمية تتعلق بموافقة الدولة الوافد لها لدخول أراضيها وتحدث هذه الطريقة بدخوله عن طريق بعض المسالك البرية في الصحاري أو المناطق الجبلية، أو عبر البحر أو المناطق الساحلية وبعيدا عن أعين الجهات الرسمية.

2 – دخول بلد ما لأول مرة، على سبيل المثال للسياحة أو لزيارة الأقارب، ثم الاستقرار في البلد الذي يقيمون فيه دون حيازة وثائق قانونية تُظهر إذن الدولة لفترة محدودة.

3. التسلل إلى بلد ما بعد دخوله بطريقة قانونية، كما في حالة التسلل إلى البلدان المجاورة، حيث تكون الإقامة غير قانونية وليس الدخول.

([1]) بسايح نور الهدى، بو زيان سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيده، 2015–2016 ص 13.

([2]) بسايح نور الهدى، بو زيان سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيده، 2015-2016 ص 13.

4 – الدخول إلى بلد ما بغرض السياحة أو الزيارة وأداء أعمال أو مهام في البلد المضيف غير مصرح بها بموجب تأشيرة الدخول الممنوحة لذلك الشخص، مثل أداء عمل إنتاجي.

5– دخول حدود بلد ما في سياق أنشطة منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تهدف إلى إلحاق الضرر بالسكان المقيمين وتعريض الأمن القومي للخطر لأغراض سياسية أو اجتماعية. وغالباً ما يرتبط هذا الشكل بالأنشطة الإرهابية التي تنظمها العصابات الخطيرة.

وقد تواجه البلدان أنواع أخرى من المشاكل المتعلقة بالهجرة غير القانونية ، مثل الكوارث الطبيعية أو الاجتماعية أو المجاعات أو الحروب الأهلية أو الحروب مع الدول الأخرى التي تحدث في البلدان المجاورة. وهذا يدفع سكان الدول المعرضة لهذه المشاكل للهجرة إلى دول الجوار على شكل مجموعات كبيرة ، وقد يترتب على ذلك العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع الدولة المضيفة من قبول استضافتهم، رغم دوافع الهجرة في ذلك. حالات مختلفة تمامًا عن الهجرة غير القانونية المذكورة سابقًا، والملاحظ أن هذه المشاكل تختلف تمامًا بين الدول وفقًا للخصائص التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها البعض[1].

وفي ضوء تعدد الأشكال التي يشملها مفهوم "الهجرة غير القانونية"، يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة لكنها ليست مطابقة تمامًا، مثل مفهوم "العمالة غير القانونية". يشير هذا المفهوم إلى مجموعات الأفراد الذين يمارسون أعمالًا دون الحصول على التراخيص اللازمة، رغم أن إقامتهم قد تكون قانونية في الدولة التي يعملون فيها. يظهر التمييز هنا بين الإقامة القانونية وممارسة عمل غير قانوني[2].

يشير مفهوم الإقامة غير القانونية "إلى انتهاء فترة الإقامة القانونية والاستمرار في البقاء بعد الفترة المسموح بها، بغض النظر عما إذا كان الأفراد يمارسون أعمالًا منتجة أم لا خلال فترة إقامتهم. يتعلق التغيير في هذا السياق بالوضع القانوني للإقامة".[3]

على الرغم من تعدد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالهجرة غير القانونية، إلا أن لكل منها دلالته الخاصة التي تختلف عن دلالة المفاهيم الأخرى. تشمل الهجرة غير القانونية مفهوم "الهجرة السرية"،

(1) موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018- 2019، ص25.

(2) أحمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأشكال والأساليب المتعبة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص86.

(3) موساوي أحمد، أعراب نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الذي يشمل أصنافًا متنوعة من المهاجرين، مثل: الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة غير قانونية ولا يقومون بتسوية وضعهم القانوني، الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية لكنهم يبقون هناك بعد انتهاء مدة إقامتهم القانونية، والأشخاص الذين يعملون بشكل غير قانوني خلال فترة إقامتهم المسموح بها[1].

الهجرة الدولية:

وهي أحد أشكال التحركات السكانية، حيث ينتقل الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر سواء بشكل دائم أو مؤقت، بهدف البحث عن نمط حياة جديد يختلف عن الذي اعتادوا عليه في موطنهم الأصلي. تكون هذه التحركات مدفوعة بعوامل جذب، مثل توفر الفرص المنشودة في البلد المقصود، أو بعوامل دفع، مثل الرغبة في التخلص من الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأيديولوجية الصعبة في بلدهم الأصلي، وبمعنى آخر هي التي يجتاز فيها الشخص حدود الدولة إلى حدود دولة أخرى [2]

وتعتبر الهجرة الدولية من قارة أوروبا إلى أمريكا الشمالية هي أعظم حركة هجرة سكانية شهدها العالم على مدى القرون الخمسة الماضية بدأت هذه الهجرة في وقت مبكر من القرن السادس عشر عندما استقر بعض الأوروبيين الساحل الغربي للمحيط الأطلسي في نوقا سكوشيا ونيوانجلند ونيويورك وغيرها، وأعقب ذلك فيض من المهاجرين من جميع أنحاء أوروبا من أقصى الشرق من الأورال إلى أقصى الجنوب في البلقان، وفيما بين عام 1800 وعام 1924 قُدر أن أكثر من 60 مليون شخص خرجوا من أوروبا عبر المحيط الأطلسي، واستقر نصفهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك العديد من العوامل التي تدفع الهجرة الدولية، بما في ذلك التضخم السكاني والفقر وانخفاض جودة الحياة، وكلها تعرف باسم عوامل الدفع، وعوامل الجذب التي تقابلها مناطق استقبال المهاجرين، بما في ذلك ارتفاع مستوى المعيشة وفرص العمل مع ارتفاع الأجور وتوفر الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها. لا تزال هذه الدوافع قائمة حتى اليوم، ولكن العديد من البلدان لم تعد تستقبل عددًا من المهاجرين، كما كان الحال في الماضي وأصبحت الهجرة الدولية مقيدة إلى حد كبير، والبلدان التي كانت تعرف

(1) أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية (التعريف والحجم ـ المواثيق الدولية ـ الدوافع والأسباب)، ، مجلة الديوان على الرابط:
http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-357.htm

(2) الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا الأسباب- النتائج- المعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008، ص 9.

بقبلة المهاجرين، مثل أستراليا والولايات المتحدة وكندا تقوم بتدقيق شديد لاختيار المهاجرين وفقًا لمعايير خاصة مثل العمر والمهنة وربما الفكر السياسي[1].

الهجرة القسرية:

ظاهرة الهجرة القسرية موجودة منذ بداية التاريخ الإنساني، متزامنة مع الصراع على الأرض وتلبية الاحتياجات الفسيولوجية الأساسية للبشر، وعلى الرغم من ذلك، فإن المصطلح بصورته الحديثة شائع الاستخدام حديثًا، وأصله من أوروبا، حيث يرتبط بشكل وثيق بظواهر الظلم وحرية المعتقد، وفي عام 1492 تمكن الكاثوليك الرومان من فرنسا والبرتغال وأوروبا من السيطرة على إسبانيا، وهزموا المسلمين الإسبان واستولوا على الحكم في غرناطة، واضطر المسلمون إلى الاختيار بين التحول إلى النصرانية أو مغادرة إسبانيا، وكانت الهجرة هي الحل أمام المسلمين وبعض اليهود.

وعبر التاريخ، لم يكن المصطلح ولا الظاهرة معروفة في العالم العربي، حيث كان الجميع يعيش في بيئة سياسية واجتماعية واحدة تتيح الحراك البشري للأفراد والجماعات بسهولة. يبدو أن المفاهيم الثقافية الأوروبية في سياقها التاريخي، كان لها تأثير كبير على شكل واتجاه العلاقة التفاعلية بين أتباع ديانتين من نفس العرق أدت إلى التدفقات المتزايدة للاجئين حول العالم، وخاصة في إفريقيا، إلى زيادة الاهتمام بدراسة قضايا اللاجئين[2]

ويستخدم مصطلح الهجرة القسرية للتعبير عن اضطرار الناس إلى مغادرة الإقليم الذي يعيشون فيه إلى إقليم أخر داخل الدولة أو مغادرة أوطانهم لكن في كلا الحالتين تكون الهجرة غير طوعية ولا تنم عن رغبة الشخص في التهجير، ويطلق عليها أيضًا النزوح ويكون بسبب العنف أو الاضطهاد أو التعرض للخطر، وبالتالي يطلق عليهم النازحين أو لأن السلطة الحاكمة طلبت من الشخص أو مجموعة من الناس أن يغادروا البلاد والذين يسمون "المبعدين" وإجمالًا يطلق على هذه الحالة الهجرة القسرية أو النزوح، وهذا يختلف عن الهجرة في الظروف العادية حيث يكون انتقال الشخص من مجتمع مستقر باختيار الشخص نفسه أما في حالات الهجرة القسرية أو النزوح فيكون مرغمًا على مغادرة مكان اقامته،

(1) مؤتمر العمل الدولي، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، تقرير سنة 2004 الدورة 92، مكتب العمل الدولي ، جنيف، ط1، 2004، ص94

(2) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الامم المتحدة الاسكوا ESCWA.com، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية، تقرير الأمانة العامة لإدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ، القطاع الاجتماعي ، ص 3

ولا يكون لديه الخيار في البقاء وإلا تعرضت حياته للخطر، وتختلف أسباب الهجرة القسرية والتي تقوم على أساس الانتقال خوفًا من الضرر أو الخوف على حياته وعلى سبيل المثال:

- يحدث النزوح الناجم عن النزاع عندما يضطر الناس إلى الفرار من ديارهم نتيجة للصراع المسلح بما في ذلك الحرب الأهلية والعنف المعمم والاضطهاد على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو الرأي السياسي أو المجموعة الاجتماعية.
- يحدث النزوح الناجم عن التنمية عندما يضطر الناس للتحرك نتيجة للسياسات والمشاريع المنفذة لتعزيز جهود "التنمية". ومن الأمثلة على ذلك مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق مثل السدود والطرق والموانئ والمطارات.
- يحدث النزوح الناجم عن الكوارث عندما يتم تشريد الناس نتيجة للكوارث الطبيعية (الفيضانات، البراكين، الانهيارات الأرضية، الزلازل)، التغير البيئي (إزالة الغابات، التصحر، تدهور الأراضي، الاحترار العالمي) والكوارث التي من صنع الإنسان (الحوادث الصناعية، النشاط الإشعاعي)[1].

وظهر التركيز على اللجوء إلى حد كبير نتيجة للقلق من قبل المنظرين السياسيين مع السؤال الأعم عما إذا كانت ضوابط الهجرة مبررة أخلاقيا؟ جادل بعض الليبراليين –أبرزهم جوزيف كارينز –بأن الالتزام بالمبادئ الليبرالية للمساواة والحرية يتطلب أن تسمح الدول بحرية تنقل الأفراد بين الدول، لم يكن لدى هؤلاء العلماء سبب ليهتموا بمسألة كيفية تعريف اللاجئ، حيث أنه في عالم ذي حدود مفتوحة، سيكون لجميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم الحرية في التحرك كمهاجرين، لكن العلماء الذين يجادلون بأنه حتى في ظل الظروف المثالية، فإن ضوابط الهجرة مقبولة (على سبيل المثال لأنها تحافظ على طريقة الحياة أو الثقافة العامة لمجتمع المواطنين) ولكن نجد اننا محتاجين للتفكير فيما يجب فعله لأولئك الأشخاص الذين يضطرون إلى الانتقال، من دون استثناء تقريبًا، يجادل المدافعون عن ضوابط الهجرة بأن على الدول واجب تقديم شكل من أشكال اللجوء يقيد حقها في تحديد من يجب قبوله ومن يجب استبعاده، مما دفعهم إلى مناقشة مسألة من الذي يجب الاعتراف به باعتباره لاجئ على وجه التحديد، وتوفير حماية خاصة له، وبشكل عام يرى معظم العلماء أن تعريف اتفاقيات الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 هو تعسفي أو ضيق للغاية بحيث لا يقدم حسابًا معياريًا مقبولاً لمن يستحق اللجوء.

(1) تقرير منشور بمكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR، 2018 ارشادات من المجتمع الدولي للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عن الفترة من 2015- 2030، النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية الحد من الخطر معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف، دليل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة للحد من خطر الكوارث، ص ص 15 – 17. https://www.preventionweb.net/

يوجد نوع آخر من تصنيفات الهجرة القسرية يُعرف بمصطلح "الرقيق الأبيض"، وهو في الواقع تجارة جنس تقليدية تستقطب السوق الأوروبية والولايات المتحدة أعدادًا هائلة من الأطفال والنساء الذين يتم شراؤهم من أسواق جورجيا وأوروبا الشرقية وأذربيجان تعمل في هذه الصناعة عدد كبير من الشركات، وتُصنَّف هذه الفئة كجزء من ظاهرة الهجرة الدولية، مما يجعلها موضوعًا للدراسة والبحث في مجال الهجرة الدولية المرتبطة بالعمل، ومع ذلك فإنها تشبه تمامًا تجارة الرقيق التي كانت تُمارَس في إفريقيا خلال القرون التي اكتشف فيها المستكشفون والرحالة الأوروبيون مجاهل إفريقيا.

هناك نمط آخر نادرًا ما يُدرج ضمن أنماط الهجرة القسرية، وهو يتعلق ببرامج استقطاب النخب أو ما يُعرف بـ"سرقة العقول"، ويرتبط هذا النمط بشكل وثيق ببرامج إعادة التوطين في ظاهرة اللجوء، حيث يشترك الاثنان في منهجية اختيار الأشخاص الذين يتم انتقاؤهم في هذه البرامج[1].

(1) خالد محمد دفع الله، أبحاث اللاجئين: إطار مفاهيمي ومنهجي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع14، المغرب، 2016، ص24.

https://platform.almanhal.com/Reader/Article/96053

المبحث الثاني

ظاهرة الهجرة (أسبابها –دوافعها –آثارها)

المطلب الأول

أسباب الهجرة ودوافعها

أولا: أسباب الهجرة

للهجرة غير القانونية أسباب متعددة، والهجرة تكون إما استجابة لحاجات ملحة يعتقد الشخص أنه لن يستطيع اشباعها إلا في المجتمع الجديد الذي يصبح عند إذن جاذبا له، وإما أن تكون هروبا من وضع في المجتمع القديم صار لسبب أو لآخر غير مرض، بحيث يصبح المجتمع القديم طاردا أو دافعا عنه، وأسباب وعوامل الجذب والطرد طويلة لا تنتهي، وتختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر للشخص نفسه، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر عوامل طرد والبيئات الغنية نسبيا والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب.[1]

ومن أهم الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير القانونية هي:

- **الأسباب الاقتصادية:**

تعتبر الاسباب الاقتصادية من اهم الأسباب المحفزة للهجرة غير القانونية، فالإنسان عادة لا يقدم على اتخاذ قرار الهجرة إلا متى أحس بالحاجة إلى الهجرة كمطلب أساسي للحياة، فقرار الهجرة في حد ذاته هو قرار صعب يترك بمقتضاه الفرد بيته وأهله وموطنه وينتقل إلى بيئة اخرى وأناس آخرين يختلفون عنه وبالتالي فهي مغامرة غير محسوبة النتائج إذا صح التعبير.

إن للأسباب الاقتصادية دوراً بارزاً في الهجرة غير القانونية خاصة في الدول الإفريقية التي يشكوا معظمها من البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والتخلف والمرض، وعانت الكثير من الدول الإفريقية من فشل برامج التنمية ما ترتب عليه العديد من المشاكل التي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية مزمنة وتدفع هذه الأسباب المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل، حيث تتفاوت فرص العمل

(1) هاجر سعد الغرياني، الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الدولية والإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010، ص 14

والكسب من دولة إلى اخرى فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، وتتحول دول اخرى إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد وفرص العمل وسوء الأحوال المعيشية[1].

ومع الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الهجرة تظهر مشكلة البطالة والتي هي من اولى المشاكل التي تظل عالقة في الافق وتضرب بظلالها على تفكير الفرد بالهجرة لعلها تكون المخرج من تلك الظروف الصعبة والقاسية، وتتركز أنواع البطالة في الآتي:

1. البطالة الموسمية: هذا النوع من البطالة الذي يحدث خلال موسم او فتره معينة عندما يقل الطلب علي الانتاج الصناعي او الزراعي [2].
2. البطالة المقنعة: وهي الحالة التي تعبر عن الشخص الذي يكون عبئا على مؤسسته ولا يقدم انتاجية تتناسب مع الاجر الذي يتقاضاه ، وتعتبر السيدة غوان روبنسون اول من صاغ مصطلح البطالة المقنعة عام 1936 لوصف العمال لبعض الدول المتقدمة.
3. البطالة الدورية: تحدث عندما يتأثر جزء من القوي العاملة بالتقلبات في نمو الاقتصاد ، كالكساد في الميزان التجاري مما يؤثر بدوره على الناتج القومي أو المحلي.[3]

- **الأسباب الاجتماعية:**

ترزح المجتمعات العربية باختلاف مكوناتها الاجتماعية والثقافية تحت نير مجموعة من التناقضات الاجتماعية والصراعات، ومما ينتج اغتراب على المستوى الثقافي في التوفيق بين الاصالة والحداثة، في مختلف جوانب الحياة سواء على المستوى المجتمعي أو الفردي، فالجميع في المجتمعات العربية يعيش حالة ما بين الاندماج في المظاهر الحداثية والتمسك بالأصالة والقيم التي كانت سائدة في هذه المجتمعات، فلا نجد جانبًا من الحياة الاجتماعية إلا وفيه جانبين يتأرجح بينهما فعلى سبيل المثال: المرأة ودورها في المجتمع متذبذب بين القيم والواقع، وكذلك الديمقراطية والحرية غير واضحة المعالم، مثل هذه الصراعات وغيرها (خاصة بين فئة الشباب) تخلق اضطرابًا واختلافًا في وجهات النظر حول مختلف القضايا الاجتماعية مما يدفع كثيرين ممن يعيشون الاغتراب في أوطانهم، ألا يجدوا غضاضة في الاغتراب في بلدان جديدة أملا في تحسن الجانب الاقتصادي من حياتهم والذي يسبب لهم مشكلات

([1]) هاجر سعد الغرياني، الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14-15.

([2]) إلهام عبد المعطي عباس، تحليل قياسي لأثر التغيرات المحلية والإقليمية على البطالة في مصر، بحث منشور بمجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعي، المجلد 11 (12): 973– 978، 2020.

([3]) الهادي سالم محمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

أخري في صميم الحياة الاجتماعية مثل تأخر الزواج وارتفاع تكاليف الحياة الكريمة في أوطانهم، ليظهر أن رغبة الشباب في الهجرة سواء بطرق قانونية أو غير قانونية يرتكز في أساسه على عوامل اجتماعية مضطربة بشدة، وتعبر عن الاحتجاج المعنوي على أوضاعهم، والسخط على واقعهم، وعليه تكون الهجرة ملجأ من هذا الواقع وتمردًا عليه، واختصارًا يمكن حصر الأسباب الاجتماعية في النقاط التالية[1]:

- تزايد معدلات الفقر والبطالة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كدافع للهجرة في سبيل تحسين أوضاعهم الاجتماعية.
- انخفاض جودة الحياة وتزايد صعوباتها في الدول النامية وخاصة دول أفريقيا بسبب تراجع عملية التنمية الاقتصادية، والجفاف، وتدهور أساليب الزراعة، وتخبط خطط التنمية الاقتصادية.
- النمو السكاني المضطرب، حيث أن النمو السكاني في هذه الدول ينمو بشكل غير منتظم مما يدفع الشباب للهجرة بحثًا عن عمل يحميهم من الفقر.

- **الأسباب الاستراتيجية والأمنية والسياسية:**

يعمل عامل القرب الجغرافي للدول الطاردة من الدول الجاذبة للهجرة سببًا مباشرة في انتشار فكرة الهجرة، خاصة بين الحدود البرية مثل الهجرة عبر المكسيك إلى الولايات المتحدة الامريكية، أو في الحدود البحرية كما في حالة دول شمال أفريقيا مع حدود دول قارة أوربا المطلة على البحر المتوسط، حيث أن أقصر مسافة بين أفريقيا وأوروبا تقع في حدود أربعة عشر كيلومتر فقط، مما يسهل عمليات الهجرة غير القانونية إلى سواحل أوروبا، بالإضافة إلى تراخي القبضة الأمنية في الدول النامية، حيث تتشابه أنظمة الدول النامية في سياساتها واقتصاداتها، مما يشجع على الهجرة السرية وبخاصة عبر مناطق الصراع مثل ليبيا وسوريا على سبيل المثال، كما أن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص تعاني من الكثير من الاضطرابات الأمنية والسياسية، وانتشار الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة، ما يدفع المواطنين للهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية أو هجرة قسرية إلى دول الجوار خاصة، هربًا من هذه الأوضاع غير الآدمية ومتدنية الأمن والأمان.

من جهة أخرى فإن المواطنة التي تعبر عن الرابط المعنوي والقانوني بين الفرد والدولة، تتحدد على قدر ما يحصل عليه الفرد من حقوق وامتيازات داخل هذه الدولة في مقابل الواجبات التي يلتزم بها تجاهها،

(1) مصباح عباد ابو خشيم، وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الى أوروبا -المقترحات والحلول -المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2014، ص33.

ونلاحظ أن دول العالم الثالث وبخاصة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تعاني الحرمان من أبسط الحقوق المدنية والإنسانية، فلا مجال لحرية الرأي أو التعبير والتهاون والتفريط في حقوق الانسان ومبادئ احترام الحريات العامة والشخصية، ما يشعر الأفراد بعدم الأمن في بلادهم فينفرط عقد المواطنة ولو معنويًا، وفي سبيل تغيير هذا الواقع المتردي يكون مواطنو دول العالم الثالث على استعداد للهجرة سواء بالطرق القانونية أو غيرها، والموافقة على الالتزام بتقديم كافة الواجبات لدولة أخري يهاجرون إليها في سبيل الحصول على الحقوق التي توفرها الدول الجاذبة لمواطنيها، فالشعور بالاضطهاد وعدم الاستقرار يدفع الكثير من الافراد والجماعات إلى الهجرة السرية [1].

ثانيا: دوافع الهجرة

1- الدوافع الاجتماعية والاقتصادية:

هي الدوافع الرئيسة للهجرة غير القانونية، فالمهاجرين الذين يقدمون على خوض تجربة الهجرة غير القانونية وقطع آلاف الكيلو مترات من انعدام الموارد المعيشية التي توفر لهم العيش الكريم، فتجد البطالة هي رفقتهم، فلا يجدون مايسترزقون به، أو يكاد الدخل منعدما، وكذلك وجود البيروقراطية واللا مبالاة من الهيآت السياسية. إضافة إلى ارتفاع نسبة الولادات والنمو الديمغرافي لانعدام سياسة تنظيم النسل وارتفاع معدل البطالة مع انخفاض نسبة الإنتاجية لديهم، زيادة على ذلك الصراعات الاسرية التي تؤدي في غالب الأحيان إلى تفكيك الأسرة، فتنموا فكرة الهجرة في عقول الشباب؛ لإحساسهم بأنهم عبء ثقيل على الاسرة والمجتمع خاصة في المجتمعات الفقيرة،[2] كذلك ضعف القدرة الشرائية والدخل للفرد، ونتيجة لتخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه شريحة الشباب، إلى جانب الإفلاس المتواتر للشركات العمومية والذي ترتب عنه غلق وتسريح فئات كثيرة من العمال وانتشار البطالة وشغل الشباب لمناصب لا تتفق ومستوياتهم، ومع الكود الاقتصادي نتيجة النمو الديمغرافي، كل هذا أدى إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية أمام الحاجات الملحة للأفراد في السكن والعيش الرغيد، وكذلك الابتعاد عن الدراسة والانخراط المبكر بالشارع والتغلل في أوساط الجريمة والتي منها السرقات والاعتداءات وتعادي المخدرات، كل هذا يدفع بالشباب للتفكير والاقدام على الهجرة غير القانونية لتحقيق العيش الكريم الذي يبدوا له في الضفة

(1) محمد إمحمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص27

(2) شوقي ذياب، صبرين بو عكاز، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، دراسة حالة المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العرب البستي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2016، ص 48.

الأخرى، وذلك للحصول على مال وفير ونصب عمل ملائم في دولة أكثر وأرقى لتحقيق الاشباع والاكتفاء المرجو، كون اقتصادها مزدهر، وتشتد الأمور وتزداد سوءا في حالة الزيادة السكانية، وبقاء نسبة الموارد على حالها واستمرار سوء توزيعها.

هذا بالإضافة إلى الدول التي تعتمد بكثرة على توريث وامتلاك الآراضي الزراعية، كونها المصدر الأساسي للعيش مما يجعل فئة من الناس التي لا تمتلك أراضي زراعية تنتج وليس لها مصدر تسترزق به مثل دولة الهند، فنجد هذه الفئة تفكر في الهجرة إلى مناطق أخرى وكذلك تطور مصادر الزراعة والفلاحة مما يجعل التقليل من الأيدي العاملة،[1]

2- الدوافع الأمنية والسياسية:

تعد الدوفع الأمنية أحد دوافع الهجرة، لذلك فإن أغلب العالم الثالث تتشابه في أنظمتها وسياساتها واقتصاداتها فضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة يدفع إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه وارتكابه بقيام جريمة في بلده، فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء.[2]

وفي سياق متصل فإن الصراعات القبلية والعرقية التي تشهدها جل الدول الإفريقية ودول العالم الثالث خاصة الدول الحدودية، وكذلك الأجواء الديمقرادية التي هبت إليها، الأمر الذي جعل نوع من عدم الاستقرار في أنظمتها وتعرضها لتغيرات جذرية على الساحة السياسية، والضغوطات السياسية التي تمارسها الدول الأصلية والشعور بسياسة غير مرغوبة من الأفراد وأيضا انشغال بعض الدول باسترجاع أمنها واستقرارها على حساب تهميش واهمال الشباب الذي يسعى في أول فرصة إلى ترك روح المواطنة والبيئة التي خلق فيها إلى بيئة أفضل وأكثر أمنا، وكذلك تفشي النظام الدكتاتوري واضطهاد الأقليات والتمييز العنصري، نتيجة لكل هذا الأسباب تتدفق موجات الهجرة خارج إقليمها إلى إقليم آخر يوفر أحسن وضعية للأمن والاستقرار.[3]

---

[1] شوقي ذياب، صبرين بو عكاز، مرجع سبق ذكره، ص 49.

([2]) محمد امحمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، (2011-2017) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 28.

([3]) شوقي ذياب، صبرين بوعكاز، مرجع سابق، ص 49

المطلب الثاني

آثار الهجرة غير القانونية

تتسبب ظاهرة الهجرة غير القانونية في العديد من الآثار والمخاطر السلبية سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية... ، ولهذه الهجرة آثار وانعكاسات عميقة[1]، ولذلك في هذا المطلب سيتم مناقشة هذه الآثار على الدول المصدرة والمستقبلة وكذلك الآثار الواقعة على المهاجر نفسه.

أولا: الآثار على الدول المصدرة

1- الآثار الاقتصادية والسياسية:

الآثار الاقتصادية التي تقع على الدول المصدرة نجد أن منها ما هو أثر إيجابي وأخر سلبي، حيث تتمثل الآثار الإيجابية الناتجة عن الهجرة عمومًا القانوني منها وغير القانوني في تدفق التحويلات الأجنبية التي يرسلها المهاجر لذويه في بلده الأم، حيث تشكل جزءً كبيرًا من مصادر النقد الأجنبي للدول الطاردة للمهاجرين، وعلى الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم، إلا أن السلبيات كثيرة من هذه الظاهرة وفي الغالب تذهب التحويلات إلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.[2]

كما أنه في بعض الأحيان يشكل عدد المهاجرين دعم سياسيًا للدول الطاردة للمهاجرين، كما في حالة الأتراك في ألمانيا خصوصًا وباقي دول أوروبا بشكل عام، ولكن السبب الذي يمكن بعض الدول من استغلال أعداد الجالية لها في بلد الهجرة لمكاسب سياسية يعرض غيرها لمشكلات سياسية لمحاولة الدول الجاذبة للهجرة في الضغط على الدول الطاردة بتسريح العمالة التابعة لها، وبالتالي فأعداد المهاجرين القانونيين وغير القانونيين سلاح ذو حدين على الجانب السياسي، والاقتصادي، فعلى الرغم من أن العمالة المهاجرة تعمل على تزويد دولهم بالنقد الأجنبي إلا أن بلادهم حرمت من أيادٍ عاملة ماهرة وكفاءات علمية بسبب هجرة العقول، ما يجعل الهجرة ذات حدين أيضًا على الشق الاقتصادي[3].

---

(1) سارة صالح مفتاح، ياسمين حمد أبو ريمة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها(ليبيا نموذجا)، بحث تخرج لنيل درجة ليسانس في القانون، كلية القانون، جامعة سبها، 2017-2018، ص 21.

(2) ساره صالح مفتاح، ياسمين حمد أبو ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3) أمل حمدي دكاك، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، مجلة جامعة دمشق – المجلد 24 – العدد الأول، والثاني 2008، ص 425 – 430.

كما أن عملية تنظيم الهجرة غير القانونية والتي تتم عبر عصابات التهريب، تكلف المهاجر مبالغ طائلة تفوق ما يمكن انفاقه على الانتقال المشروع للدول المستهدفة[1].

2- الآثار الاجتماعية:

تهدد الهجرة غير القانونية هوية الفرد والمجتمع، لأنه يتوجب على المهاجر وبخاصة غير القانوني الذي يود الاندماج في المجتمع الجديد –حتى لا تلاحقه الأجهزة الأمنية –أن يغير من هويته وتتأثر لغته وثقافته، والتي ينقلها لبلده الأم عند عودته فينتقل التشوه الاجتماعي منه باعتباره فردًا إلى المجتمع المخالط له، وبالانتشار رويدًا رويدًا تتغير ثقافة مجتمعات بأكملها في الدول الطاردة للهجرة، ومتذبذبة بين القديم والأصالة والحديث والتغريب، فضلا عن التناقضات السلوكية والاجتماعية التي يتسبب فيها المهاجر العائد من المهجر لمجتمعه ما يتسبب في إعادة تشكيل الهوية الجماعية والفردية للمجتمع.

كما أن معاناة المهاجرين غير القانونيين من ظاهرة الاغتراب في المجتمعات الجديدة، يجعل لديهم شعورًا بالنقمة على دولهم التي تسببت في لجوئهم للهجرة غير القانونية ما يجعل منهم مادة قابلة للانحراف والانسياق نحو امتهان الجريمة والعنف ما يعمل على تشويه صورة أوطانهم أمام المجتمعات الأخرى أو تسبب في فقدان الهوية الوطنية والولاء لدولته الأم، ما يجعله لقمة سائغة لعمليات التجنيد والتجسس لصالح الدولة المستقبلة[2].

ومن جهة أخرى نجد أن الأثر الاجتماعي العائد على أسر المهاجرين غير القانونيين في حالة عدم نجاته أثناء محاولة الهجرة غير القانونية يتمثل في فقدان عائلات لعائلها والذي في الغالب ما يكون العائل الوحيد لها، فيترتب على ذلك تشتت أسرهم، أو على الأقل وبفرض نجاة المهاجر غير القانوني وتمكنه من الوصول للدولة المستهدفة، نجد أن الأسرة فقدت الراعي عليها والموجه لها من الشطط الأخلاقي، فضلا عن الأطفال الذين يولدون ولا يعلمون عن آبائهم إلا أنهم مصدرًا للأموال التي تتدفق عليهم من الخارج، فتتحول العلاقة بينهم وبين ذويهم من رحم ودم وعائلة إلى مجرد عائل ينفق عليهم وحسب، والذي يتسبب في انفلاتهم أخلاقيًا وحسرة المهاجر بعد عودته من عقوق أبناءه وانفضاضهم عنه.

(1) سارة صالح مفتاح، ياسمين أبو ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 20 .
(2) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر 2011-2012، ص43.

ثانيا: الآثار على الدول المستقبلة

1- التحديات الأمنية المرافقة للهجرة غير القانونية:

لا تختلف الآثار الأمنية على الدول المصدرة للهجرة فقط بل والمستقبلة لها، وذلك لأن أغلب عمليات تهريب المهاجرين غير القانونيين يرافقها تهريب للمخدرات والأسلحة، وهي أمور تشكل خطرًا حقيقيًا على الدول الجاذبة للهجرة

على سبيل المثال تم ضبط شبكة تهريب في فرنسا تعمل على تسهيل عملية الانتقال غير القانوني للمهاجرين وتسهيل الإقامة الغير شرعية لهم، من خلال بيع هويات مزورة مقابل مبالغ مالية إضافية على عملية الهجرة، ما يجعل عملية التهريب لا تقف عند حد تهريب الافراد والأسلحة والمخدرات فحسب بل يمتد الأمر إلى إمكانية تهريب مجرمين فارين من العدالة في بلادهم أو إرهابيين بنية تنفيذ عمليات إرهابية في الدول المستهدفة، كما أن المهاجر يسعى إلى تحقيق مردود مادي يعول به اسرته في موطنه، وعندما لا يجد العمل الذي يحقق له ذلك المردود فإنه قد يلجأ إلى القيام بأعمال لابد وأن تحقق له الربح السريع كالسطو على المنازل وممتلكات الدولة، بالإضافة إلى انتشار مشاكل تزوير العملة المحلية أو الأجنبية، وأن الأسوأ من ذلك في حالة تورط هذه الهجرات في مجموعات منهم في مشاكل مختلفة مما يستدعي تحويلهم إلى القضاء والحكم عليهم، وهذا يتطلب الإنفاق الهائل طيلة فترة الحجز عليهم[1]

2- الآثار الصحية الناتجة عن الهجرة غير القانونية:

لعل دخول المهاجرين غير القانونيين يحمل مخاطر صحية تهدد سلامة مواطني الدول المستقبلة لهم، حيث أنه في الظروف العادية يخضع المسافر لبعض الفحوصات والتطعيمات التي تختلف من دولة لأخرى، إلا أن الهجرة غير القانونية تجعل من الممكن دخول مهاجرين حاملين لأمراض تهدد سلامة مواطني الدول المستهدفة، مما يسهل انتشار الأوبئة في تلك البلدان كالأمراض الجلدية والفيروسية والأمراض الجنسية كالإيدز وغيرها[2]، وقد يستغرق القضاء على هذه الظاهرة فترات غير معروفة من الزمن، مما دفع العديد من البلدان المستقبلة إلى فرض شهادات صحية حتى على السياح والمسافرين العاديين كإجراء احتياطي لحمايتهم من تفشي الأمراض المعدية. لذلك، فإن المهاجرين غير القانونيين

(1) هاجر سعد الغرياني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) زروق العربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط 1، دار ابن النديم –الجزائر، 2014، المعرف الدولي ISBN9789931369448، ص 16-17

لا يحملون شهائد صحية، وكثير منهم لا يحمل أي وثائق أو جوازات سفر. تُعتبر الإجراءات الصحية المفروضة ضمانًا للمهاجر نفسه وحماية لسكان البلد المستقبل، سواء كانوا مهاجرين غير قانونيين أو قانونيين[1]

ثالثا: الآثار على المهاجر نفسه

لا تقتصر آثار الهجرة على الدول المصدرة والدول المستقبلة فقط، بل تقع على المهاجرين آثارا كبيرة، إذ أنه بانتقالهم من مكان إلى آخر يقطعون روابطهم وصلاتهم التي كانت تربطهم بجماعتهم القديمة، ومن خلال الهجرة يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية ويفقد بالتالي كل فوائد الترابط الاجتماعي ومزاياه، والمهاجر لا يحصل على مركز أو مكانة في مجموعات أو طبقات المجتمع المضيف بطريقة آلية، بل يفترض به أن يسعى إلى ذلك خلال فترة من التجارب الاجتماعية، وقد يختلف مركزه في المجتمع الجديد اختلافا كبيرا عنه في المجتمع الأصلي، فانقطاعه عن جماعته واهتماماته الأساسية وانفصاله على الطبقة التي كان ينتمي إليها ربما يدفع به إلى أن يحجز لنفسه مكانا في المجموعات الجديدة، وأن يضع نفسه في المستوى الاجتماعي الذي سيعمل فيه(المجتمع الجديد) إذ أنه مضطر إلى أن يخلع عن نفسه دور(مواطن أصيل) ويتخذ دور (الغريب أو الأجنبي).[2]

يمر المهاجر بتجارب صعبة تفرضها الظروف المحيطة به، مثل الاختباء قبل الهجرة غير القانونية والعيش في اماكن غير ملائمة للسكن. وقد يحصل على القليل من الطعام فقط لتجنب زيادة وزنه ولكي لا يؤثر على حمولة القارب. بالإضافة إلى ذلك، يجعله وضعه غير القانوني أثناء الاختباء معرض للضياع وللخوف من القبض عليه، مما يضعه في حالة نفسية صعبة[3] كما يتعرض المهاجر إلى العديد من الأمراض والتي تستوجب العرض على الطبيب وأحيانا دخول المستشفى، وبما أن وضع المهاجر غير قانوني، فبالتالي لا يتمتع بأي مزايا صحية توفرها الدولة للمقيمين على أراضيها، وقد يتعرض أيضا المهاجر غير القانوني لأمراض بسيطة يمكن معالجتها إلا أنها قد تسبب في وفاته مثل الحمى وغيرها من الأمراض التي يمكن تجاوزها بالعرض على الطبيب، فضلا عن حاجته لإجراء عملية جراحية والتي تمثل تهديدا مباشرا على حياته.

(1) الهادي سالم عمر، مرجع سبق ذكره، ص 90.
(2) المرجع السابق، ص 84-85.
(3) هاجر سعد الغرياني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الثاني

منهج الاتحاد الاوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول

بداية الاهتمام الاوروبي بمكافحة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول: الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الاوروبي

المطلب الثاني: مرحلة التصدي للهجرة

المبحث الثاني

المسؤولية القانونية لدول الاتحاد الاوروبي تجاه المهاجرين غير القانونيين

المطلب الأول: التباين في تعامل الدول الاوروبية مع قضية الهجرة غير القانونية

المطلب الثاني: الإشكاليات لتي يواجهها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي

المبحث الثالث

آليات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول : الآليات الأمنية

المطلب الثاني : الآليات السياسية

المطلب الثالث : الآليات الإقتصادية

الفصل الثاني

منهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية

تحظى قضية الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أوروبا باهتمام بالغ من قِبل صانعي القرار وقادة الرأي في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تُناقش هذه القضية بشكل موسع في المؤسسات الرسمية، وتتصدر جداول أعمال الاجتماعات الدورية لوزراء الاتحاد الأوروبي المختصين بشؤون الهجرة وتداعياتها، وتُعد هذه القضية من أبرز الأولويات الأوروبية، ولا يتقدمها في الأهمية سوى مكافحة الإرهاب[1].

وجهت فرنسا اتهامات لدول شرق أوروبا، وخاصة المجر، بتبني سياسة "مخزية" تجاه اللاجئين، بينما دعت ألمانيا إلى "توزيع أكثر عدلاً" للمهاجرين بين دول الاتحاد الأوروبي و"تضامن أكبر" في التعامل مع زيادة الهجرة من شرق وشمال إفريقيا، وتبقى مسؤولية الاتحاد الأوروبي واضحة في تفاقم هذه الظاهرة، وذلك لعدم الالتزام باتفاقية دبلن التي تنص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو مسؤولية أول دولة أوروبية يصل إليها المهاجر غير القانوني، خاصة البلدان التي تقع ضمن "الشراكة" مع الاتحاد الأوروبي[2].

وفي هذا السياق، يمكن فهم اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعروفة باسم عملية برشلونة لعام 1995، التي ركزت على التعاون لمنع الهجرة غير القانونية إلى أوروبا. تضمنت هذه الاتفاقيات إنشاء معسكرات احتجاز، وترحيل المهاجرين غير القانونيين، وتعزيز الاتفاقيات الأمنية الثنائية أو الجماعية بين البلدان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وهدفت هذه الجهود إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال إفريقيا، وتبني تدابير أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، وزيادة المراقبة، ومتابعة المهربين، وإنشاء قاعدة بيانات أوروبية للتحذير المبكر للسلطات الأمنية من وجود مهاجرين غير قانونيين داخل أوروبا. كما يمكننا فهم خطط العمل التي طرحت في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تجاه جنوب وشرق أوروبا، وفي هذا

---

(1) كمال مساعد، الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقات الأمنية المشتركة، مقال منشور بجريدة البناء (جريدة سياسية قومية اجتماعية) بتاريخ https://www.al-binaa.com/archives/article/70801

(2) د. محمد مطاوع، قضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي، العدد 431 في يناير/ 2015، ص 24، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1-10-2022. https://caus.org.lb

السياق انتقد وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، دول أوروبا الشرقية لتبنيها سياسة تجاه اللاجئين "تتعارض مع مبادئ الاتحاد الأوروبي"..

المبحث الأول

بداية الاهتمام الأوروبي بمكافحة الهجرة غير القانوني

تعد الهجرة غير القانونية واحدة من أبرز القضايا السياسية والاجتماعية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تضافرت عدة عوامل لظهورها، ففي دول الشمال دعت الحاجة إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وتعويض النقص الديموغرافي إلى استقدام المهاجرين، على الجانب الآخر، ساعدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفقر على زيادة الهجرة غير القانونية، وفي هذا المبحث سوف نناقش مراحل الهجرة إلى أوروبا.

المطلب الأول

الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الاوروبي

الاتحاد الأوروبي هو تحالف يجمع بين 27 دولة اوروبية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي وذلك قبل خروج بريطانيا من هذا الاتحاد (•) فتصبح دول الاتحاد الأوروبي هي:

"ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، الدنمارك، إسبانيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، جمهورية التشيك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد".

في سياق تشجيع الهجرة القانونية، شهدت الدول الأوروبية حاجة ملحة للعمالة القادمة من دول الجنوب، وكانت الدول الأوروبية هي المتحكمة في تدفق المهاجرين من الجنوب.

تميزت هذه المرحلة من الهجرة بتشجيع المواطنين على البقاء وتشجيع دخول المهاجرين في هذه المرحلة لم تكن التحركات السكانية كبيرة، باعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الناحية العسكرية

(•) خرجت المملكة المتحدة مؤخراً بتاريخ 1 فبراير 2020 من الاتحاد الأوروبي

والاقتصادية، وما كان حاضرا من الهجرة ظهر نتيجة الصراعات الطائفية التي اتخذت طابع الإقصاء والتهجير كما حدث مع اليهود والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثًا عن الثروة [1].

ونجد أيضاً على سبيل المثال الجزائر وتونس والمغرب تعود جذور هجرتها إلى القارة الأوروبية إلى فترة الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، وخاصة الجزائر حيث شهدت الفترة الاستعمارية الفرنسية موجات هجرة كبيرة خاصة من الجزائر التي كانت أكبر وأبرز هذه الموجات التي كانت في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أن الحرب العالمية الأولى هي مفتاح الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، حيث أصبح هناك ضرورة ملحة لتشجيع المهاجرين وإحضارهم لخدمة الحرب في المقام الأول ثم إعادة بناء ما دمر وفسد خلال الحرب بعد نهايتها، وفي هذه المرحلة صدرت قوانين الهجرة أمام سلطات الاستعمار الفرنسي لصالح الهجرة، فصدر قانون في عام 1914 م "ينص على تعزيز الهجرة التلقائية ورفع القيود"، تلاه عملية الإشراف على الهجرة في عام 1916م. واجهت فرنسا نقصا في العمالة خاصة بين فترة 1900–1939 وهذا يرجع لانخفاض معدل استقبالها للمهاجرين لخدمة الحرب فقط، وفي الوقت نفسه تم استخدام آليات وطرق مختلفة لمعالجة ظاهرة الهجرة[2].

وشهدت القارة الأوروبية وجهًا جديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بداية الازدهار الاقتصادي بين عامي 1950 و 1970، حيث تم في عام 1957 إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص في عام 1989، أصبحت القارة الأوروبية وجهة المهاجرون.

ولقد تأثرت الهجرة إلى الدول الأوروبية بالظروف الاقتصادية العالمية في السبعينيات، خاصة في المنطقة الأوروبية، حيث تأثرت الدول الأوروبية بشكل كبير أثناء أزمة النفط عام 1973[•]، وتوقفت الدول الأوروبية عن استقبال القوى العاملة القادمة من كافة البلدان حول العالم، وبدأت في استخدام الخطاب الإعلامي، كما روجت لفكرة أن التقدم التكنولوجي سيعوض القارة الأوروبية عن القوى العاملة القادمة

---

[1] سعدون حفيظة، تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا "دراسة حالة فرنسا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: "دراسات متوسطية" ، مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص28.

(2) ساعد رشيد، «واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنسانى"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص. 45–46.

(•) أزمة البترول عام 1973 حين أعلنت الدول العربية المصدرة للنفط توقف صادراتها لأوروبا وأمريكا وخاصة من دول الخليج وعلى رأسهم السعودية نتيجة حرب أكتوبر بين إسرائيل والدول العربية فجاء توقف تصدير النفط احتجاجاً من الدول العربية على السياسات الغربية المؤيدة للعدوان الإسرائيلي.

من خلال الهجرة من دول الجنوب، ومع الإشارة إلى واقع الدول الأوروبية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كما قامت مجموعة من الدول الأوروبية بقيادة بريطانيا والنمسا وغيرهما بوضع مجموعة من التشريعات والقوانين المتعلقة بالهجرة، من خلال سياسات وإجراءات صارمة [1]، بالإضافة إلى دور الحروب في المنطقة العربية وخاصة في سوريا، وعدم الاستقرار الذي ساعد على زيادة الهجرة غيالقانونية إلى أوروبا بدأت أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا عام 2011 وبلغت ذروتها في الأعوام 2014–2015 ، وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهات يمينية من قبل الأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة غير النظامية على رأس أجندتها السياسية[2].

تطورت أشكال ومظاهر الهجرة إلى أوروبا، حيث اقتصرت في البداية على الذكور، ولكن بعد ذلك بدأت تشمل هجرة الإناث والأسرة، وكانت الهجرة مؤقتة لأغراض معينة مثل العمل أو التعليم، لكنها تحولت إلى هجرة دائمة من خلال التي يسعى المهاجرون للحصول على الإقامة الدائمة في الدول الأوروبية في سياق تطور هجرة الإناث، تتمتع القوى العاملة المهاجرات بمزايا، حيث أنها رخيصة وسهلة الانقياد وتعمل بشكل أساسي في قطاع الخدمات، العمل المنزلي، رعاية الأطفال، مساعدة كبار السن، التنظيف، إلخ. قد تقع النساء ضحية للاستغلال وشبكات الاتجار بالبشر[3].

المطلب الثاني

مرحلة التصدي للهجرة

بعد أزمة النفط التي شهدها العالم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي [•]أصبحت الهجرة قضية يجب إيجاد حلول ناجحة للقضاء عليها، وبالتالي ظهر ما يسمى بإغلاق الحدود لجميع أنواع الهجرة، وحتى اللاجئين، حيث قامت الدول المصدرة للمهاجرين بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة استجابة

(1) كرم أبو الحلا – أبو شاويش، سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل (2011–2016)، (دراسة حالة ألمانيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد ابراهيم أبو لغد، جامعة بيرزيت، 2018، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 48.

(3) المرجع نفسه.

(•) كانت أسوأ أزمتين في هذه الفترة هما أزمة النفط عام 1973 وأزمة الطاقة عام 1979، عندما تسببت حرب 73 ويوم الغفران والثورة الإيرانية في توقف صادرات النفط في الشرق الأوسط، وبدأت الأزمة تتكشف حيث بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبعض أجزاء أخرى من العالم ذروته في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. بدأ الإنتاج العالمي من النفط في الانخفاض على المدى الطويل بعد عام 1979. واضطرت المراكز الصناعية الكبرى في العالم إلى مواجهة القضايا المتصاعدة المتعلقة بإمدادات النفط. اعتمدت الدول الغربية على موارد الدول غير المحتملة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.

للانتهاكات المتكررة لبعض الدول وفشلها في حماية الأجانب، اتبعت الدول الأوروبية العديد من الآليات والوسائل والعوامل لمنع الهجرة بشكل كامل وناجح، حيث تمثل هذه الدول هاجس ومعضلة أمنية للدول الأوروبية، حيث دفع عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا بأهلها للبحث عن استقرار دائم يوفر لهم كل احتياجاتهم المادية بشكل خاص انتهكت الدول الأوروبية سياسة وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى أوروبا، لكنها لم تكن قادرة على معالجة القضية ووقفها كما كانت تستهدف السياسة الأوروبية، بل زادت حدتها وأصبحت متطورة ومستمرة فظاهرة الهجرة أصبحت خطرًا على أوروبا نتيجة ما يسميه الأوروبيون بالتهديد الإسلامي الجنوبي [1] وبناءً عليه، لم تستطع الدول الأوروبية محاربة ظاهرة الهجرة بشكل دائم، لكنها زادت حدتها وأنتجت ما يسمى ب "ظاهرة الهجرة غير القانونية" الذي تعتبر أكثر خطورة[2].

مرحلة الهجرة غير القانونية

إن بروز ما يعرف ب "اتفاقية شنغن" التي عليها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين، وابتداء من عام 1974 طبقت سياسة غلق الحدود حيث حصرت كل أشكال الهجرة في التجمع الأسري، اللجوء، النزوح أو الهجرة السرية بعد ذلك أي في عام 1993م عدلت الدول الأوروبية قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوي 2 إلى 3% من معدل إجمالي اللاجئين، وكانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك، على اعتبار استقبالها الربح من حصة أوروبا من اللاجئين، لتتبعها بعد ذلك كل من فرنسا وبريطانيا وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص المعرفون بأنهم أشخاص بدون وثائق (ليس لديهم وثائق) ما دفع الدول الأوروبية إلى التركيز على عملية إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص بصفة غير قانونية حتى يطوي ملف الهجرة نهائيا إلا أن هذه السياسة كان لها أثر عكسي تماما إذ تجلى في تشجيع الهجرة غير القانونية وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني مادامت الطرق والسبل القانونية مستحيلة[3]

سُميت معاهدة شنغن نسبة إلى قرية شنغن في لكسمبورغ الواقعة عند المثلث الحدودي بين لكسمبورغ وألمانيا وفرنسا، حيث تم التوقيع على المعاهدة في 19 يونيو 1990 تم توقيع معاهدة ثانية لتحديد

(1) ساعد رشيد مرجع سبق ذكره، ص ص48– 49..

(2) محمد إمحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص22.

(3) سعدون حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 29 – 30.

الآليات القانونية للتنفيذ، لم يبدأ سريان معاهدة شنغن عمليًا إلا في عام 1995، واستلزم توسيع فضاء شنغن على مستوى أوروبا توقيع معاهدة أخرى في 2 أكتوبر 1997 في أمستردام بهولندا.

وفي عام 2004، انضمت دولا أخرى من الإتحاد الأوروبي إلى فضاء شنغن، باستثناء بريطانيا و إيرلندا، وفي 12 ديسمبر 2007، تم توسيع نطاق هذه المعاهدة لكي يشمل دول يعتبر إنضمامها حديث إلى الاتحاد الأوروبي ، باستثناء قبرص وبلغاريا ورومانيا، وأيضًا النرويج وآيسلندا، وفي 12 ديسمبر 2008، توسع النطاق مجددًا ليشمل سويسرا التي لا تعتبر عضو في الإتحاد الأوروبي.

قبل ذلك، تم تعديل القوانين المنظمة لمنطقة شنغن من خلال معاهدة جديدة تم توقيعها في 13 ديسمبر 2007، مما أتاح تعزيز التعاون الأمني والقضائي بين الدول الاعضاء في هذه المنطقة ، وشمل ذلك جوانب تتعلق بالتأشيرات والهجرة واللجوء السياسي.

في نهاية أبريل 2011، ثار جدل كبير بعد أن منحت إيطاليا تأشيرات شنغن لعشرين ألف مهاجر تونسي، مما يسمح لهم بالتنقل في ذلك الفضاء، مما أغضب فرنسا التي أثارت احتمال تعديل المعاهدة.

ويضم فضاء شنغن 26 دولة، منها 22 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و4 دول لا تنتمي إليه وهي سويسرا وآيسلندا والنرويج ولختنشتاين. تتيح معاهدة شنغن لنحو 400 مليون شخص وهم مواطنين في الإتحاد الاوروبي، بالإضافة إلى الذين يقيمون بصفة قانونية، حرية التنقل عبر الدول الأعضاء.

في محاولة من الاتحاد الأوروبي للحفاظ على أمن القارة، أنشئت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود "فرونتيكس" في عام 2004، وبلغت ميزانيتها في عام 2015 حوالي 114 مليون يورو.

التقسيم الجغرافي لدول الهجرة غير القانونية

جاءت العديد من الأطروحات تناولت فيها دراسة الموقع الجغرافي لظاهرة الهجرة غير القانونية حيث تم الوصول إلى أنه هناك ثلاثة أصناف من المناطق محصورة لظاهرة الهجرة غير القانونية منها: دول المصدر، دول العبور ودول الاستقرار.

أولاً: دول المصدر

بلدان المصدر تعني البلدان الأصلية للمهاجرين، وهي الموطن الأصلي للمهاجر والتي يذهب منها باتجاه البلد الآخر، اكتسبت البلدان المغاربية وخاصة المغرب والجزائر وتونس تقاليد عريقة خاصة هجرة العمال إلى أوروبا الذين بلغ عددهم قرابة ثلاثة ملايين شخص نصفهم مغاربة وثلثهم جزائريون أي نحو مليون مهاجر، و نجد تونس في المرتبة الأخيرة بـ500 ألف مهاجر، وهذا باستثناء المجموعات المتجانسة الأخرى التي بلغ عددهم 1500 شخص عام 1988، ليصل هذا العدد إلى 3700 نسمة عام 1993 أي خمس سنوات فقط بالإضافة إلى أعداد أخرى من المهاجرين غير القانونيين[1] من تبقى نسبتهم غير معروفة إلا من خلال القضايا التي تمت تسويتها والتي بلغت نحو 48 ألف حالة رفعها مغاربة عام 1999 م في إسبانيا و 300 ألف جزائري وقامت السلطات الإيطالية بتسوية أوضاع 64 ألف حالة مهاجرين غير قانونيين منهم 34 ألف مغاربة [2].

والجدير بالذكر أن الهجرة غير القانونية إلى أوروبا منتشرة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، لكنها تزداد كلما اتجهنا شمالاً، وخاصة المغرب في المقدمة، ثم الجزائر وتونس تعود بداية ظاهرة الهجرة غير القانونية من البلدان المغاربية نحو أوروبا إلى الحقبة الاستعمارية في عشرينيات القرن الماضي[3] عندما كان أرباب العمل الفرنسيون ينظمون تهريب المهاجرين إلى فرنسا لاستغلالهم في عمل شاق بأجور منخفضة للغاية عهد إلى 16 ألف مغربي ومع ذلك في ضوء التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الأفريقية، بما في ذلك النزاعات والفقر والكوارث الطبيعية المدمرة والأسباب المختلفة للهجرة، أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق ديناميكية من حيث عدد السكان، وقد تم تبنيها في البداية نهجان، وهما اللجوء والتهجير، والتي لم تمتد خارج المنطقة الأفريقية، مع تحسين الوسائل وقد تطورت تدريجياً لتأخذ مجالاً إقليمياً أوسع على شكل موجات من الهجرة غير القانونية التي جاءت أولاً إلى دول المغرب العربي ثم حاولت بعد ذلك التوجه إلى المناطق للتوجه إلى المنطقة الأوروبية، واشتدت هذه الموجات في التسعينيات قادمة من عدة دول، منها: النيجر ومالي وتشاد والسنغال والتي أصبحت أهم

(1) سعدون حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 35 – 36.

(2) عبد المالك صايش، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2006 – 2007 ص ص38– 39.

(3) عبد المالك صايش، مكافحة تهريب "المهاجرين السريين"، اطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 39

الدول المصدرة للمهاجرين السريين، الذين يمرون بالجزائر ثم المغرب والجزائر وليبيا والجزائر وتونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان قبل أن يصلوا إلى إسبانيا وإيطاليا التي تحولت من مناطق عبور إلى دول استقرار [1].

ثانيا: دول العبور

كانت هناك حركات هجرة بين البلدان المغاربية ومنطقة الساحل بسبب العلاقات التاريخية والتجارية التي عرفتها المنطقة في القرون الماضية، وهو ما يفسر استقرار وتكامل العديد من الأفارقة جنوب الصحراء في المغرب العربي خاصة في الجزائر التي تعج بالمهاجرين النيجيريين والتشاديين الباحثين عن لقمة العيش لأنفسهم ولعائلاتهم، كما أن لدى المغرب بعض هذه الموجات من السنغال وغينيا ومالي والنيجر، نتيجة تدهور الأوضاع في بلدان المغرب العربي في مرحلة ما وبعد إغلاق الحدود الأوروبية مما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة غير القانونية، تحولت دول المغرب العربي إلى دول عبور للمهاجرين الأفارقة للوصول إلى أوروبا.

وقبل سنوات، كان الأوروبيون يعتقدون أن السواحل الإسبانية لم تعد مركزًا لتهريب البشر بفضل التعاون المثمر مع الدول المجاورة، خاصة المغرب، مما أدى إلى تقليص الظاهرة وتحويلها نحو المسار الليبي الإيطالي، إلا أن الوضع تغير في عام 2018، حيث أكدت عدة منظمات دولية أن "قوارب الموت" عادت للنشاط على الطريق البحري بين إسبانيا والمغرب والجزائر.

وفي الوقت الذي يلوم فيه قسم كبير من وسائل الإعلام الإسبانية السلطات المغربية، ويتحدث عن إهمال مغربي متعمد، تسعى من خلاله الرباط إلى الضغط على مدريد لإعطاء الأخيرة مزيدا من الاهتمام لدور المغرب في مراقبة الحدود الأوروبية، بحسب صحيفة الموندو، وهناك اتهام مماثل في وسائل إعلام مغربية أعطى إسبانيا تساهلا، خاصة وأن تقارير إعلامية متعددة أكدت تورط مهربين إسبان في نقل المهاجرين[2].

(1) فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995– 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام (جامعة الجزائر: ، 2010/ 2011)، ص 34.

(2) إسماعيل عزام، عبر مضيق جبل طارق، هكذا انتعشت الهجرة السرية بين المغرب واسبانيا، مقال منشور بتاريخ 20–9–2018 https://p.dw.com/p/35Bw5

وتؤكد وكالة فرونتكس الأوروبية(•) هذه المعطيات، مشيرة إلى أن السواحل الإسبانية عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط استقبلت نحو 29,600 مهاجر في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018، وهو ضعف ما استقبلته خلال الفترة نفسها من العام السابق، تشير الوكالة إلى أن المهاجرين المغاربة، ثم الغانيين والماليين، يشكلون النسبة الأكبر من المهاجرين المتوجهين إلى إسبانيا عبر هذا الطريق. كما أفادت عدة تقارير صحفية بأن المهاجرين يغادرون إلى إسبانيا من عدة دول في شمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر.

ثالثا: دول الاستقرار

دول الاستقرار، أو كما يسميها البعض مناطق الهجرة، وهي الدول التي تعتبر المحطة الأخيرة للمهاجرين غير القانونيين، ومن خلال إحصائيات عام 2000، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر القائمة بحوالي 20.5 مليون مهاجر غير قانوني فيها، تليها أوروبا بـ 28.5 مليون مهاجر، لكن في العالم ككل يوجد حاليًا أكثر من 175 مليون مهاجر، وفقا للتقرير العام الذي قدمه مكتب العمل الدولي والذي من المتوقع خلاله أن يكون 10 إلى 15٪ من المهاجرين في حالة غير قانونية[1]، ويتراوح عدد المهاجرين غير القانونيين بين 17.5 إلى 26.5 مليون ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النسبة على البلدان بسبب الاختلاف في نسب المهاجرين من بلد إلى آخر ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إذا طبقنا القاعدة المذكورة أعلاه، نجد أن عدد المهاجرين غير القانونيين يتراوح بين 2 إلى 3 ملايين في الواقع، ولكن بعد سلسلة من عمليات الاستيطان وجد الوضع أن العدد يتراوح بين 7 إلى 8 ملايين، وقد أثبتت هذه العملية في أوروبا أن النسبة المذكورة أعلاه لا تتجاوز 4٪، وتتفاوت حتى داخل هذه القارة من دولة إلى أخرى، وقدرت في فرنسا، إسبانيا والبرتغال بنسبة 14٪ وإيطاليا واليونان 25٪.

فإذا اتبعنا البيانات المذكورة آنفاً، نجد أن أوروبا هي موطن لما بين 2.8 إلى 4.2 مليون مهاجر غير قانوني من أصل 28.5 مليون مهاجر في أوروبا، على الرغم من وجود تدفق سنوي يبلغ 500 ألف مهاجر غير قانوني جديد، مع الأخذ في الاعتبار أن المنطقة الوسطى بها تقليد عريق في مجال الهجرة،

(•) الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل تعرف اختصارا باسم فرونتكس أي Frontex، هي وكالة تابعة لـ الاتحاد الأوروبي ومقرها في وارسو، عاصمة بولندا، الوكالة مكلفة بمراقبة الحدود في منطقة شنغن الأوروبية بالتنسيق مع حرس الحدود وحرس السواحل في الدول الأعضاء في منطقة شنغن.
https://frontex.europa.eu/

(1) سعدون حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص37.

ولكن بسبب التغير في الظروف الداخلية للدول تغيرت معها خريطة تنقل الأشخاص، فبعد أن كانت العديد من الدول الأوروبية مصدّرة للمهاجرين أو معبرًا للمهاجرين، لقد اكتسبوا الآن مكانة الدول المستقبلة، خاصة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، كما بدأت دول شمال إفريقيا تعرف المصير نفسه، خاصة الجزائر والمغرب على سبيل المثال، من خلال إحصاءات الدرك الوطني الجزائري للأعوام 2000 و 2004، أكثر من 2200 حالة تزوير لوثائق الإقامة، وبين عامي 1992 و1999، تم تسجيلها في أربع ولايات (أدرار وتمنراست وإليزي وبشار) دخل 136368 أفريقيًا الجزائر، وقد يكون عددهم في المغرب ضعف هذا العدد. لكن من الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة لهم في كل البلدان المغاربية، وبالتالي فإن دول الاستقرار، وخاصة المغاربة، وجهتهم دول أوروبية. أما بالنسبة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، فهم يحاولون الوصول إلى أوروبا مع إمكانية الاستقرار في البلدان المغربية بعد تحسن وضعها الاقتصادي [1].

وفي هذا السياق، تم تنظيم الكثير من الاجتماعات الثنائية والجماعية في محاولة لاحتواء ظاهرة الهجرة غير القانونية، منها:

عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا في الرباط عام 2005، والذي تناول دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج[2]. طالبت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الدول الأعضاء بدعم التعاون المشترك وتبني نهج شامل للتصدي للهجرة غير القانونية ومشكلة الاتجار بالبشر على الحدود، وجاء في بيان المنظمة لعام 2014 أنها عقدت مؤتمرًا شارك فيه ضباط رفيعو المستوى من وكالات أمن الحدود من عدة دول بهدف رفع الوعي الأمني والاطلاع على الجهود الحالية للمنظمة سواء على مستوى الدول الأعضاء أو الشركاء في القارات الأخرى لدعم التعاون لمواجهة قضية الهجرة غير القانونية، وأشار البيان إلى أن المؤتمر تناول الاتجاهات الحالية والمتوقعة، والمعايير والأنظمة الدولية بشأن الهجرة وتهريب البشر، مع التركيز على موضوعات الهجرة غير القانونية كنوع من الجريمة العابرة للحدود وتأثيرها على الأمن القومي.

(1) سعدون حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص،42.

(2) بوالطمين لخضر، الهجرة السرية ومكافحة المخدرات، بحث منشور بتاريخ 27 فبراير 2017 https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=4927

تنظيم مؤتمر المغرب لعام 2005 من أجل مناقشة زيادة الهجرة غير القانونية إلى الدول الأوروبية ووضع الخطة المشتركة لمواجهتها .

عقد المؤتمر الأوروبي الأفريقي الأول من اجل مكافحة الهجرة السرية في الرباط عام 2006، وبمشاركة الكثير من البلدان الأفريقية والأوروبية والعربية، بهدف إقامة شراكة وثيقة بين الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم، وربط المساعدة والتنمية، وتعزيز الضوابط الحدودية، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين غير القانويين.

انعقاد مؤتمر باريس في أكتوبر 2008، والذي يعتبر مرحلة ثانية بعد مؤتمر الرباط، ويأتي بعد تبني الاتحاد الأوروبي "اتفاقية الهجرة واللجوء" التي اقترحتها فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة في ظل الحاجة إلى القوى العاملة في دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني

المسئولية القانونية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين غير القانونيين

تقع مسؤولية مواجهة موجات الهجرة غير القانونية على عاتق الدولة المتضررة، سواء كانت هذه الموجات متجهة إليها أو مغادرة منها. وتتطلب هذه المسؤولية تضافر الجهود بين الحكومة والمجتمع بأكمله. إذ يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة، فيما يلتزم الشعب بدعم هذه الجهود والتعاون في تنفيذها بفعالية.

المطلب الأول

التباين في تعامل الدول الأوروبية مع قضية الهجرة غير القانونية

تباينت وجهات نظر دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير القانونية مما أثر على كيفية تعاملهم مع قضية الهجرة، ويعود هذا التباين إلى اختلاف أهداف ومواقف الدول الأوروبية تجاه الهجرة، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية[1]:

(1)حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010: http://www.radioalgerie.dz/?p-34254

1. **ألمانيا والنمسا وهولندا:** تركز هذه الدول على التحكم في الحدود الخارجية وتوسيع نطاقها نحو أوروبا الشرقية.
2. **فرنسا وبريطانيا وإيرلندا:** تهدف هذه الدول إلى تشجيع التنقل للمهاجرين من مستعمراتها القديمة وتعزيز التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.
3. **الدول الإسكندنافية:** تركز على احترام حقوق الأجانب، وخاصة في تقديم الحماية اللازمة للاجئين.
4. **اليونان وإسبانيا والبرتغال:** تعتبر الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتدعو إلى تعاون الدول الأوروبية للتصدي للهجرة غير القانونية، مع انتهاج سياسة انتقائية.

أدى هذا الاختلاف إلى تأسيس وكالة لمراقبة الحدود الخارجية لبروكسل، والتي لها فروع في أربع دول:

- **ألمانيا:** تتصدى للهجرة غير القانونية عبر الحدود البرية.
- **إيطاليا:** تركز على الهجرة غير القانونية عبر البحر.
- **اليونان:** تتعامل مع الحدود البحرية الشرقية.
- **إسبانيا:** تتعامل مع الحدود البحرية الغربية.

الهجرة غير القانونية شكلت نقطة خلاف بين الدول الأوروبية وبين دول المغرب العربي، حيث تتهم الدول الأوروبية دول المغرب العربي بالتساهل في الإجراءات بغرض تخفيف الضغوط الداخلية.

وفي بداية القضية، طغت المسحة الإنسانية على التعامل مع الملف، حيث علقت ألمانيا تطبيق معاهدة دبلن على اللاجئين السوريين، ومع تغير الوضع ازدادت الأصوات المحذرة من التداعيات الثقافية والدينية للقضية، داعية الحكومات إلى ضبط حدودها وتحديد عدد طالبي اللجوء الذين يمكن استقبالهم. لا تزال الخلافات الأوروبية قائمة بشأن كيفية التعامل مع هذه القضية، بما في ذلك دور تركيا كممر رئيسي للاجئين.

ولقد أثرت قضية اللاجئين بشكل كبير على القارة الأوروبية، مما وضع اتفاقية "شنغن" – التي تلغي المراقبة على الحدود وتضع ضوابط بشأن الدخول المؤقت للأجانب.[1].

ولقد شهدت ملامح القضية تحولا جذريا، إذ لم يعد ينظر اليها فقط كقضية إنسانية ومسألة عدالة،بل أيضا كموضوع يتصل بالتأثيرات الثقافية والدينية ، حيث تحذر بعض الاصوات من هذه التداعيات وفي ظل هذا تتزايد مطالب الحكومات بفرض سيطرة أكبر على حدودها قبل إتخاذ قرار بشأن عدد اللاجئين الذين يمكن استقبالهم ، على الرغم من ذلك تظل الخلافات بين الدول الأوروبية قائمة حول كيفية التعامل مع هذه القضية بما في ذلك الدور الذي تلعبه تركيا باعتبارها نقطة عبور رئيسية للاجئين الهاربين من الأزمات.

وفي ظل أزمة اللجوء الكبرى التي تشهدها اوروبا، أصبح إنجاز أوروبي آخر مهددا ، وهو اتفاقية "شنغن" ، التي كانت خطوة مهمة نحو تعزيز الوحدة الاوروبية ، حيث نصت على إلغاء الرقابة على الحدودية وتحديد الضوابط لدخول الأجانب[2]

ومع تحول الهجرة غير القانونية إلى ظاهرة خطيرة تهدد المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتزايد دخول الأشخاص إلى دول أخرى بشكل غير قانوني، حيث أعربت العديد من الدول المتقدمة عن مخاوفها من هذه الهجرات، ولم تعد الهجرات غير القانونية تقتصر على البحث عن فرص عمل أفضل، بل أصبحت تحمل في طياتها تهديدات خطيرة للمجتمعات المتقدمة، بما في ذلك انتشار الإرهاب، والاتجار بالبشر، وترويج المخدرات، وارتفاع معدلات الجريمة، حيث أن هذه التحديات دعت إلى تكثيف الجهود الدولية عبر الاتفاقيات والمعاهدات لتنظيم ظاهرة الهجرة غير القانونية والحد من تداعياتها السلبية[3].

ولقد أحدثت الهجرة غير القانونية تأثيرات سلبية عديدة على الدول المتقدمة، خاصة الأوروبية منها، ما دفع هذه البلدان إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير للتخفيف من آثار هذه الظاهرة، ومن خلال هذا السياق تم فحص بعض التشريعات والإجراءات التي سنتها الدول الأوروبية داخل الاتحاد

([1]) الناجم محمد سيد إبراهيم، اللاجئون كمسألة أمنية في متوسط ما بعد الربيع العربي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – جامعة أم البواقي ، 2015-2016، ص 47

([2]) شايفة بديعة، أزمة الهجرة الغير الشرعية و دول الاتحاد الأوروبي، مجلة القانون والأعمال، ع2، جامعة الحسن الأول – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مختبر البحث قانون الأعمال، الجزائر، 2016، ص 20.

(3) محمد إمحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص32، 33.

الأوروبي، ولقد بذلت هذه الدول جهوداً كبيرة للحد من الهجرة غير القانونية، وذلك من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات، من أبرزها[1]:

1- اتفاقية شنغن[•] وقد وقع عليها أكثر من ثلاثين دولة وتم من خلالها تبادل المعلومات الشخصية والأمنية.

بموجب هذه الاتفاقية، يحق لجميع المواطنين في أوروبا وعائلاتهم ان يعملوا ويعيشوا في أي مكان داخل القارة الأوروبية وبفضل حقوق المواطنة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، أما مواطنو الدول خارج الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فلا يتمتعون بهذه الحقوق إلا إذا كانوا من أفراد عائلة مواطن من الاتحاد الأوروبي أو لديهم تصريح إقامة طويلة الأجل في الاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح لحاملي تصريح الإقامة في إحدى دول شنغن بالسفر إلى أي مكان في منطقة شنغن لأغراض السياحة فقط ولمدة تصل إلى ثلاثة أشهر.

2- تم إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية وجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال إفريقيا وتشديد الرقابة على الحدود، مما يعزز قدرات الحراسة ويُحسّن من تعقب المهربين والمهاجرين غير القانونيين[2].

3- أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع حكومات دول شمال إفريقيا تركز على منع المهاجرين غير القانونيين من دخول أوروبا، وذلك عبر إنشاء معسكرات احتجاز وترحيل المهاجرين غير القانونيين.

وعلى صعيد التشريعات الوطنية، اتخذت مجموعة من الدول الأوروبية إجراءات وتشريعات داخلية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية. ومن أبرز هذه الدول:

1- إيطاليا: اقترحت قانونًا يفرض قيودًا صارمة على المواطنين في تعاملاتهم مع المهاجرين غير القانونيين. يشمل هذا القانون تدابير قاسية مثل إغلاق الأنشطة التجارية الإيطالية التي تتعامل مع

---

(1) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكره، الجزائر، 2014 ، ص 61.

• اتفاقية شينجن (أو تُكتَب شِنْغِنْ، وفي لغات أوروبا الغربية: Schengen) وقّعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن احكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للاشخاص (بما فيها تأشيرة شينجن)، بمواءمه بمراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقترنها معاهدة امستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى على اسم شينجن، لوكسمبرغ.

(2)محمد إمحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص34.

المهاجرين غير القانونيين بشكل دائم، وترحيل المهاجرين فورًا، والتحقق من جميع الأصول المالية للمهاجرين بما في ذلك الحسابات المصرفية وتحويل الأموال[1].

2- **إسبانيا:** اقترحت إسبانيا تنفيذ عدة إجراءات أمنية لتعزيز الحراسة على طول سواحلها. تشمل هذه الإجراءات بناء جدار حدودي بارتفاع حوالي 6 أمتار مجهز برادار طويل المدى، وكاميرات تصوير حراري، وأجهزة للرؤية في الظلام والأشعة تحت الحمراء. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مزودة بأجهزة استشعار ورادارات ليلية. كما تخطط إسبانيا لإطلاق مشروع قمر صناعي يُسمى "شبكة الحصان البحري" لرصد عمليات الهجرة السرية في منطقة بوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا.

3- **المجر:** أقر البرلمان المجري تشريعاً ضد المهاجرين غير القانونيين، واقترح قانوناً يعزز إمكانية انتشار الجيش على الحدود ويعاقب من يحاول الهجرة بطريقة غير قانونية، بالسجن لمدة تصل إلى 3 سنوات .

4- **النمسا:** اقترحت النمسا قانونا يتعلق بتشديد قوانين "مكافحة الهجرة غير القانونية"، بهدف تشديد حبس المهربين والمتاجرين بالمهاجرين غير القانونيين، ومصادرة وسائل نقل المهاجرين [2].

المطلب الثاني

الإشكاليات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي

يواجه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خمس إشكاليات رئيسة تتعلق بالهجرة غير القانونية واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها.

الإشكالية الأولى: تتمحور حول نقطتين: **الأولى** ان قضايا الهجرة اصبحت في الآونة الاخيرة ذات اولوية أمنية وسياسية ، بعدما كانت في السابق كمسائل اقتصادية بحتة . أما النقطة **الاخرى** فتتعلق بالطبيعة غير الحكومية لعملية اتخاذ القرار الأوروبي في هذه المجالات تعني ان الاتحاد الاوروبي وحكوماته

(1) محمد امحمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 36.

(2) هشام، بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 178، كانون الأول، 2016 ص 20.

يهيمنون على هذه العملية ، وبمعني اخر لفهم سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة واللجوء السياسي يجب استيعاب السياسات الداخلية لكل دولة اوروبية بشكل اعمق[1].

أما **الإشكالية الثانية:** فهي تتعلق بحقيقة أن أوروبا تُعتبر "قارة المهاجرين"، حيث تميل الكثير من دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير لمنع حركة المهاجرين وتقليص تدفقهم، بينما تعتمد اقتصادات هذه الدول، خصوصًا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، على تدفق العمالة الأرخص من دول شمال إفريقيا. وتشهد دول الاتحاد الأوروبي تغييرات جذرية في تكوينها الديموغرافي، مما يستلزم اعتماد سياسات تهدف إلى سد العجز المتوقع ببعض المجالات الاقتصادية من خلال السماح بتدفق المزيد من المهاجرين والعمال الذين يمتلكون خبرة. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه تأثر بشدة بالأزمة الاقتصادية في أوروبا وبزيادة العداء للأجانب والمهاجرين، مما أدى إلى صعود الأحزاب اليمينية التي تعبر عن هذا الاتجاه في المشهد السياسي الأوروبي، كما يتضح من نتائج الانتخابات الأخيرة في مايو 2014 للبرلمان الاوروبي.

الإشكالية الثالثة: تتعلق بغياب استراتيجة اوروبية موحدة في التعامل مع قضية الهجرة واللجوء السياسي في قارة أوروبا. تنقسم هذه المشكلة إلى نقطتين: **الأولى** تتعلق بالصراع القانوني والسياسي بين معسكرين رئيسيين. المعسكر الأول يشمل الدول الأوروبية في جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تقف على خط المواجهة مع الهجرة غير القانونية وتستقبل العدد الأكبر من المهاجرين غير القانونيين (مثل إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، ومالطا). هذه الدول تطالب بأن تتحمل بقية الدول الاوروبية جزء كبير من عبء طلبات اللجوء واستقبال المزيد من المهاجرين غير القانونيين. في المقابل، يضم المعسكر الثاني الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (مثل فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) التي ترى أن هذا يتعارض مع اتفاقية دبلن، التي تنص على أن الدولة الأوروبية الأولى التي يصل إليها مهاجر غير قانوني أو لاجئ سياسي هي المسؤولة عن التعامل مع طلبات اللجوء.

النقطة الاخرى تتعلق بالتباين في السياسات بين الدول الأوروبية. بينما فرضت معظم الدول الأوروبية قيودًا أكبر على الهجرة وحرية التنقل، تشجع بعض الدول الأوروبية الأخرى (مثل السويد) الهجرة إليها. على سبيل المثال، اعترف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بأن حكومته ارتكبت خطأً فادحًا عندما لم تحد من وصول المهاجرين إلى سوق العمل البريطاني بعد انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى

(1) محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الاتحاد الأوروبي في عام 2004، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة وغير متوقعة في أعداد المهاجرين إلى بريطانيا[1]

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت الرئيسة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، أورسولا فون دير لاين، عن نيتها وضع "آلية تضامن جديدة قوية" لتحل محل لائحة دبلن. تهدف هذه الآلية إلى تغيير النظام الحالي الذي يلزم طالبي اللجوء بتقديم ملفاتهم في أول دولة أوروبية يصلون إليها[2]

كما اتخذت بريطانيا بالفعل عددًا من الإجراءات للحد من عدد المهاجرين فيها، من أبرزها إصدار قانون جديد في 10 أكتوبر 2013 يفرض قيودًا مشددة على المهاجرين واللاجئين. يتضمن هذا القانون العديد من الأحكام، مثل إلزام مالكي العقارات بفحص أوضاع الهجرة لمستأجري العقارات، ومنع المقيمين غير القانونيين من فتح حسابات بنكية، ومنح السلطات البريطانية الحق في ترحيل المجرمين الأجانب إلى بلدانهم والاستماع إلى استئنافهم لاحقًا. كما يفرض القانون الجديد على المقيمين القانونيين المؤقتين، مثل الطلاب، دفع مبالغ معينة لنظام التأمين الصحي، بهدف منع "السياحة العلاجية" التي يحصل من خلالها المهاجر غير القانوني على رعاية طبية في المستشفيات البريطانية. وفي 10 فبراير 2014، صوت الناخبون السويسريون لصالح استفتاء لإعادة حصص المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلى سويسرا، بنسبة تأييد بلغت 50.3 في المائة. كان هذا الاستفتاء بمثابة زلزال جديد في أوروبا، حيث يهدد أحد المبادئ الأربعة الرئيسة والحاكمة للاتحاد الأوروبي، وهو مبدأ حرية التنقل للأفراد[3].

الإشكالية الرابعة: تتجسد في الزيادة غير المسبوقة في الهجرة إلى أوروبا عقب ثورات الربيع العربي[4]، من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، مما دفع قادة الدول الأوروبية إلى إيجاد حلول استراتيجية لمواجهة هذه الموجة. فثورات الربيع العربي زادت تدفق المهاجرين من شمال إفريقيا إلى الدول الأوروبة بشكل غير مسبوق في التاريخ. على سبيل المثال، استقبلت إيطاليا وحدها أكثر من 26 ألف مهاجر من شمال إفريقيا في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2014، بزيادة قدرها (823%) مقارنة بعام 2013. هذا الوضع دفع إيطاليا إلى التهديد بالسماح لهؤلاء المهاجرين بالمرور إلى دول أوروبية أخرى إذا لم ترفع

(1) محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(2) موقع مهاجر نيوز، مقال منشور بتاريخ 2020/09/16 https://www.infomigrants.net/ar/post/27332

(3) محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(4) عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي العدد 433 في مارس 2015. ص ص 28 – 41.

بقية الدول الأوروبية مقدار المساعدة المالية والفنية اللازمة لمواجهة هذه القضية. ووفقًا لأحدث التقارير، وصل عدد المهاجرين إلى أوروبا من شمال إفريقيا إلى 60 ألفًا في الأشهر الأربعة الماضية فقط، وهو عدد يفوق معدلات الهجرة التي حدثت بعد عام 2011، حيث بلغ العدد الإجمالي 140 ألف خلال 2011–2012،. حيث تنفق إيطاليا حوالي 300 ألف يورو يوميًا على خفر السواحل الإيطالي بهدف منع الهجرة غير القانونية [1].

الإشكالية الخامسة: والأخيرة التي تواجه الكثير من دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته هي محاولة تحقيق توازن بين منع وتقييد الهجرة غير القانونية وطلبات اللجوء السياسي من جهة، واحترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين من جهة أخرى. في مجال الهجرة واللجوء السياسي، يمكن التمييز بين إطارين نظريين يحكمان الفكر الأوروبي: الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان.

يركز الإطار الواقعي على ضبط الحدود وفكرة سيادة الدولة، ولا يميز بين التحركات عبر الحدود، سواء كانت هجرة غير القانونية، لجوء سياسي، أو لاجئين، ويؤكد على ضرورة التحكم في دخول جميع الأفراد إلى الأراضي الأوروبية للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي. في المقابل، يتبع الإطار الليبرالي منظورًا إنسانيًا يركز على الأفراد وحقوق الإنسان، ويعزز من قيمة الحقوق الفردية وحقوق اللاجئين السياسيين في الحصول على الحماية.

فالمشكلة الأوروبية تنشأ من أن التركيز المفرط على الليبرالية قد يقوض سيادة الدولة، بينما التركيز المفرط على السيطرة على الحدود قد يقوض حقوق الإنسان العالمية ومبدأ حرية الحركة. وبالتالي، لا تزال أوروبا منقسمة بين ضرورة احترام حقوق الإنسان والحاجة إلى تقليل عدد المهاجرين غير القانونيين.

وهناك نهجان رئيسيان لمواجهة هذه المشكلة: الاتجاه الأول يدعو إلى تعزيز السيطرة على الحدود الأوروبية من خلال زيادة دوريات الاستطلاع وتعزيز دور وكالة فرونتكس. الاتجاه الثاني يرى أن فرض قيود أكبر على الحدود سيقلص خيارات المهاجرين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، ويدفعهم إلى براثن مهربي المهاجرين.

(1) محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الاتجاه الأخير هو السائد بين معظم صناع القرار الأوروبيين. في قمة المجلس الأوروبي في بروكسل في أكتوبر 2013، أقر القادة الأوروبيون بالحاجة إلى تعزيز دوريات المراقبة من خلال فرونتكس[1].

المبحث الثالث

آليات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات متزايدة وذلك بسبب ظاهرة الهجرة غير القانونية الأمر الذي دفعه لتطوير آليات متعددة لمكافحتها، حيث تركز على تعزيز التعاون بين الدول وتكثيف مراقبة الحدود عبر وكالة فرونتكس، كما يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسات لردع الهجرة غير القانونية من خلال توقيع اتفاقيات إعادة الإدخال مع الدول الشريكة وتعزيز التنمية في الدول الأصلية لمعالجة أسباب الهجرة، وتدعم هذه الجهود بتطوير أدوات تكنولوجية لمراقبة الحدود والحد من تهريب البشر، واعتمد الاتحاد الأوروبي– كإطار للعمل الجماعي– آليات متعددة لمواجهة الهجرة غير القانونية نستعرضها تفصيلا في الآتي:

المطلب الأول

الآليات الأمنية

– تشكيل قوات الأوروفورس

نشئت فكرة إنشاء القوات الخاصة الاوروبية خلال اجتماع عقد في لشبونة في مايو 1995، حيث اتفقت الدول الاوروبية الأربعة التي تطل على البحر الأبيض المتوسط على تشكيل هذه القوات، وتم تفعيل هذه الفكرة في عام 1996،حيث تم تشكيل قوات خاصة برية تُعرف باسم "Euro Force" وقوة بحرية تدعي "Euro Mar Force"، تتميز هذه القوات بقدرتها على التدخل برياً وبحرياً لأغراض أمنية وانسانية تحددها القيادة العامة لها، وتتألف القيادة العامة لهذه القوات من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، وتهدف مهمتهم إلي حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا.

(1) مصطفى أبو القاسم عبد الله خشيم، "الهجرة والعمالة: واقع جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص 101.

تشكيل هذه القوات جاء في إطار تنفيذ فكرة الدفاع الأوروبي المشترك (Combined Joint Task Force - CJTF)، وتبنى الاتحاد الأوروبي لاحقًا فكرة قوة الرد السريع في نوفمبر 2002. اتفقت دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر – بما في ذلك بريطانيا التي كانت تعارض في البداية تشكيل مثل هذه القوات خشية تعارض أهدافها مع أهداف الناتو – على تشكيل قوات تدخل سريع تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن الأوروبيين، وكذلك التدخل السريع في الأزمات التي تؤثر على مصالح أوروبا، مثل حماية مصادر النفط وحماية المواطنين الأوروبيين في الخارج [1].

- **إنشاء وكالة فرونتكس(•)**

للتعامل مع تحديات الهجره غير القانونية وتشديد الرقابة على الحدود الأوروبية قام الاتحاد الاوروبي في أكتوبر 2004 بتأسيس وكالة أوروبية جديدة تدعي "فرونتكس" ، هذه الوكالة متخصصة ومستقلة،وتتمثل مهمتها الرئيسة في تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون العملياتي في مجال إدارة و حماية الحدود وإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي ، وجاء إنشاء هذه الوكالة كجزء من جهود أوسع تشمل اتفاقيات إعادة الادخال لتحسين ادارة الحدود [2].

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها وكالة فرونتكس لوقف تدفق مهاجري القوارب غير القانونيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تنجح في عام 2008 في إقناع الدول الأوروبية بالتعاون مع بعضها البعض ومع دول شمال إفريقيا. ركزت عملية "نوتيلوس" على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكنها لم تسفر عن ترحيل أي مهاجرين إلى شمال إفريقيا. يرجع فشل العملية إلى اختلاف الآراء حول مسؤولية المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، بالمقابل أدت عملية "هيرا" التي نفذتها فرونتكس في عام 2008 إلى ردع وتشتيت حوالي 4373 مهاجراً غير قانوني كانوا متجهين إلى جزر الكناري، وفي عام 2009[3] تأخرت العملية الثانية لـ "نوتيلوس" بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدولة المسؤولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر في 18 يونيو 2009، ولأول

---

(1) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 113.

• وكالة حراسة الحدود الأوروبية، http://www.frontex.europa.eu
فرونتكس أو الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي ومقرها وارسو ببولندا لدى الوكالة حاليا أكثر من 800 موظف وميزانية سنوية تبلغ حوالي 450 مليون يورو.
فرونتكس، إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مسؤولة عن إدارة الحدود الخارجية للاتحاد يساعد دعم الوكالة على مستوى الحدود الخارجية في ضمان حرية الحركة داخل منطقة شنغن، والتي تشمل معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخمس دول من منطقة شنغن.

(2) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص 115.

(3) نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر أنموذجاً، المركز الجامعي أكلي محند والحاج– بالبويرة، ص27.

مرة في تاريخ فرونتكس، تم اعتراض وإعادة المهاجرين من وسط البحر الأبيض المتوسط إلى ليبيا، ولقد شاركت مروحية ألمانية من طراز "بوما" في عملية "نوتيلوس 4" التي نسقها حرس الحدود الإيطاليون، وتمكنت من اعتراض قارب يحمل 75 مهاجراً على بعد 29 ميلاً جنوب لامبيدوزا، حيث تم تسليم المهاجرين إلى دورية ليبية[1].

وفي عام 2006، نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر غير قانوني وتسوية أوضاع 517 آخرين. ووفقاً للإحصاءات وصل ما يقرب من 70 قارباً للهجرة غير القانونية إلى إيطاليا في عام 2009، قادمة من دول المغرب العربي، خاصة الجزائر بنسبة 40% [2].

- تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية

في إطار تشديد الأمن على الحدود الأوروبية، اتخذت الدول الأوروبية تدابير عديدة، منها المشروع الإسباني الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يتضمن بناء جدار حدودي بارتفاع ستة أمتار، مزود برادار لمسافات طويلة، وكاميرات تصوير حراري، وأجهزة رؤية ليلية باستخدام أشعة تحت الحمراء. كما أنشأت إسبانيا مراكز مراقبة إلكترونية مزودة بأجهزة إنذار ورادارات ليلية، ودعمت هذه المراكز بجهاز "SAIF" المتقدم لحراسة المضيق[3].

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مشروع "شبكة الحصان البحري"، وهو قمر صناعي يهدف إلى مراقبة عمليات الهجرة غير القانونية، ويعد هذا النظام رائداً في مكافحة الهجرة غير القانونية. كما يعد هذا المشروع الأول من نوعه الذي يتيح تبادل المعلومات بين الدول عبر إشارات الأقمار الصناعية، لرصد حركة قوارب المهاجرين غير القانونيين وعمليات تهريب المخدرات عبر البحر. يتيح النظام الجديد توزيع معلومات مستمرة حول تدفق المهاجرين غير القانونيين ومواقعهم، واعتراض القوارب المشبوهة، بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل دولة[4].

---

(1) محمد إمحمد محمد أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(3) فاطمة قروم، تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أبو ضياف، 2018، ص 66

(4) نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011، ص 27.

* وقع "فرض" ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية مثلا، كما تم إبرام اتفاق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بين تونس وايطاليا سنة 1998 ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاتفاق موضوع تحيين منتظم.

- **اتفاقيات إعادة الإدخال**

إن اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية هي تدابير تفرضها الدول الأوروبية على الدول المجاورة في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا، وتسعى دول أوروبا الغربية إلى دمج هذه الاتفاقيات في اتفاقيات الشراكة مع تلك الدول، بحيث تصبح مواجهة الهجرة غير القانونية إحدى ركائز هذه الشراكة. وتشمل هذه الاتفاقيات ترتيبات ثنائية أو ثلاثية الأطراف لإعادة المواطنين أو مواطني دول ثالثة الذين دخلوا أراضي أحد الأطراف بشكل غير قانوني.

ولهذه الغاية، يسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والبلدان التي يمرون بها بالموافقة على إبرام هذه الاتفاقيات أو تضمين بنود إعادة الدخول في إطار سياسات المساعدة الإنمائية الخاصة بهم[1].

في سياق سياسة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى إبرام اتفاقيات إعادة الدخول والتعاون مع دول الجنوب، تم توقيع اتفاقية كوتونو عام 2000 مع دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وتتضمن هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة عشرة بندًا قياسيًا يلزم كل دولة طرف بقبول إعادة دخول مواطنيها الموجودين بشكل غير قانوني في دولة طرف أخرى بناءً على طلب تلك الدولة، دون الحاجة إلى إجراءات إضافية. كما تتيح الاتفاقية إمكانية وضع ترتيبات لإعادة قبول رعايا الدول الثالثة أو الأشخاص عديمي الجنسية إذا دعت الحاجة[2].

علاوة على ذلك، تثير اتفاقيات إعادة الدخول مشكلة تتعلق بمراكز الاحتجاز الأوروبية (وهي مراكز يُحتجز فيها مهاجرون غير قانونيين بانتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية) والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك ما كشفت عنه وسائل الإعلام الفرنسية، حول مراكز الاحتجاز الفرنسية مايوتMayotte [•] التي تستوعب 60 مهاجرا، لكن الصور التي قدمتها الصحافة الفرنسية تظهر أنها

---

(1) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص117.

(2) منظمة العفو الدولية، "موريتانيا "لا أحد يريد أن يهتم بأمرنا" عمليات الاعتقال والطرد الجماعي للمهاجرين الذين يمنعون من الدخول إلى أوروبا"، متحصل عليه من: https://www.amnesty.org/ar/documents/afr38/001/2008/ar/

انظر :فريجة لديمة، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر، ص 117.

• مايوت أو جزيرة الموت أو مايوطة أو ماهوري هي جزيرة تقع في المحيط الهندي تابعة لفرنسا، وهي جزء من أرخبيل جزر القمر تقع في الطرف الشمالي من القنال الفاصل بين موزمبيق ومدغشقر. أغلبية سكانها من المسلمين، رفضوا الاستقلال في الاستفتاء الذي أدى لاستقلال الجزر الأخرى كدولة اتحادية.

تأوي أكثر من 100 مهاجر، معظمهم من الأفارقة، محشورون في غرفة "قذرة" ومغلقة، لا توجد فيها ظروف صحية مناسبة، بنفس الظروف المعروفة من قبل معظم مراكز الاعتقال الأوروبية، والتي كانت موضع اهتمام العديد من المنظمات الحقوقية والرأي العام الأوروبي والدولي، خاصة في ظل جهود المهاجرين القانونيين لإسماع أصواتهم بغض النظر عن الأساليب، مثل التظاهرة الاحتجاجية التي قادها المئات شبان معتقلون في أشهر معتقل أوروبي يقع في إيطاليا (لامبيدوسا) والذي أطلق عليه "برناردو دي روبيس" عبارة "جوانتانامو إيطاليا" احتجاجا على ظروف إقامتهم ورفضهم خطط إعادتهم [1].

- **الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف**

اتبعت الدول الاوروبية سياسة مشتركة للتعاون مع دول شمال إفريقيا من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية لمكافحة الهجرة غير القانونية، ومثال على ذلك الاتفاقية الامنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا في طرابلس عام 2007، والتي تنص على تنظيم دوريات بحرية مشتركة باستخدام ست سفن بحرية معارة مؤقتًا من إيطاليا، ويتواجد على متن السفن أطقم مشتركة من البلدين لأغراض التدريب والمساعدة الفنية في استخدام وصيانة المعدات، و تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق وعبور قوارب المهاجرين غير القانونيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، كما تلتزم إيطاليا بموجب هذه الاتفاقية بتزويد ليبيا بثلاث وحدات بحرية إضافية خلال ثلاث سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية ليست الأولى من نوعها بين البلدين، حيث سبق أن أبرمت مذكرة تفاهم في عام 2003 بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك[2].

وتظل الاتفاقيات الأمنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير القانونية محدودة بين عدد قليل من الدول الواقعة على ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم تأخذ طابعًا شاملاً يشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي. وقد تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات من بعض الدول الأعضاء، مثل بريطانيا ومالطا، لعدم تحمل العبء بشكل متساوٍ مع بقية الدول الأوروبية فيما يتعلق بمسألة الهجرة غير القانونية، فمالطا على سبيل

(1) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سبق ذكره، ص 26

المثال ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر ولا تسمح للسفن التي تحمل مهاجرين تم إنقاذهم من عرض البحر بدخول موانئها، وفي عام 2008، وصل أكثر من 1000 مهاجر إلى مالطا[1].

لكن هذه الاتفاقيات بقيت محددة ولم تتوسع للدول الأوروبية كمالطا وبريطانيا، وهذا يرجع لتجنب التبعات المالية لهذه الاتفاقيات وغياب الجدية بين دول شمال المتوسط في تزويد دول جنوبه بالمعدات مثل الطائرات المروحية، ورادارات المراقبة أدى بها إلى تعقيد ظاهرة الهجرة غير القانونية[2].

- **إنشاء مراكز التجمع**

عمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء مراكز تجمع وذلك لجمع المهاجرين غير القانونيين لمدة 18 شهرًا حتى عودتهم إلى أوطانهم، تنفيذاً للقانون الذي أصدره البرلمان الأوروبي عام 2008 مع حظر ومنع دخول دول الاتحاد لمدة 5 سنوات، ولكن تم توجيه انتقادات كثيرة وخاصة من قبل المفوض السامي لشؤون اللاجئين عند تسجيل حالات سوء المعاملة اللاإنسانية وإساءة لكرامتهم، وهذا بينها مع اتفاقية جنيف للاجئين[3].

واقترحت بريطانيا وألمانيا نقل معسكرات الاعتقال إلى دول شمال إفريقيا مع تولي المفوضية الأوروبية للاجئين ودراسة ملفات طلبات اللجوء. وقد أثيرت هذه الفكرة في قمة الاتحاد الأوروبي عام 2003، لكنها لم تشجعها دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لأن المركز لا يأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان الأساسية.[4].

(1) نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، مرجع سبق ذكره.

(2) فاطمة قروم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) كمال طبيب، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2011 / 2012، ص145.

(4) كمال طبيب، المرجع السابق، ص 146.

المطلب الثاني

الآليات السياسية

- **انطلاق حوار ال 5 + 5**

انطلاق حوار 5 + 5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي عقدت في روما في أكتوبر 1990[•] بعد اجتماع استمر سبعة أيام عُقد في 22 مارس من هذا العام في روما، وشاركت فيه فرنسا وإيطاليا والمغرب والجزائر و تونس وليبيا. على مستوى وزارات الخارجية.

وعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار في أكتوبر 1991 في الجزائر، وتم تشكيل ثماني مجموعات عمل وزارية لوضع برامج للتبادل والتعاون بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط وكان من المفترض عقد اجتماع على مستوى القمة خلال عام 1992، لكن تعطل هذا الحوار بسبب عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت تركيزها على ليبيا في يناير 1992[(1)].

وتجمد هذا الحوار على مدى عشر سنوات كاملة (1991–2001)، على أن يتم إحيائه خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشر يومي 25 و 26 يناير 2001 في لشبونة بمبادرة برتغالية.

بناء على هذا يمكن تلخيص العناصر التي دفعت بتنشيط الحوار إلى حد تبني دبلوماسية القمة – مع تونس– وهي المبادرة الأولى من نوعها بين ضفتي المتوسط في النقاط التالية:

- **محدودية نتائج عملية برشلونة**

وضعت دول غرب البحر الأبيض المتوسط آمالا كبيرة على المسار الأورومتوسطي الذي انطلق عام 1995 تحت اسم "مسار برشلونة [•] إلا أن هذا المسار واجه ولا يزال يواجه صعوبات وعقبات بعضها

• أكّد البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع على "الأهمّية القصوى التي توليها الدول المشاركة لحوض البحر الأبيض المتوسّط واتّفاقها الكامل على ضرورة تعميق التّعاون بينها وتطويره".

(1) المنذر الرزقي، "من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي. العدد 102 سبتمبر 2007، http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/point.htm

• 27 و 28 نوفمبر 1995، شكلت الهجرة محورا مركزيا في مختلف ندواته التي عقدت بعد هذا التاريخ: " نظرا لأهمية مسالة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية سيتم تشجيع عقد اجتماعات من اجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة، ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر الخبرة المكتسبة في إطار برنامج Med Migration خاصة ما تعلق بتحسين ظروف المهاجرين المستقرين شرعيا في دول الاتحاد".

ظرفية وبعضها بنيوي، مما جعله رغم الإيجابيات لا ينهض لتحقيق الآمال المعلقة عليه، وهذا واضح من خلال اختلاف درجة المشاركة الفعلية في هذا المسار بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

- توسع الاتحاد الأوروبي

لم تكن حقيقة قبول الاتحاد الأوروبي لعشر دول جديدة دفعة واحدة بدءاً العام حتى 2004 مفاجأة لكل من يدرك المخاطر السياسية التي يحملها هذا التوسع واستمر في المسار التأهيلي الذي مرت به الدول المرشحة(•) وذلك منذ عام 1993، عندما تم اعتماد مبدأ التوسع أثار التوسع نحو شرق ووسط أوروبا بعض المخاوف في دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية وغير الأوروبية[1].

تشعر الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بالقلق من أن يؤدي التركيز على التوسع نحو الشرق إلى تهميش الفضاء المتوسطي، الذي يعتبر امتدادًا طبيعيًا لها وله تأثير مباشر على مصالحها. وفي المقابل، تخشى الدول غير الأوروبية في المنطقة المتوسطية، وخاصة دول المغرب العربي، من أن يكون لهذا التوسع أثر سلبي على الشراكة الأورومتوسطية، حيث كانت هذه الدول أول من أبرم اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وأمام احتمالية حدوث مثل هذه المخاوف، فقد شكلت بلا شك أحد العوامل التي دفعت دول حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي بضفتيه إلى العودة إلى الحوار الجماعي في إطار لا يحتاج إلى أحداث، كما كان موجود بالفعل، في حوار خمسة زائد خمسة.

إذا كان العاملان اللذان تمت مراجعتهما مسبقًا يشكلان عنصرًا للتيسير والتحفيز، فلن يسمحا لوحدهما بإعادة بدء حوار خمسة زائد خمسة، والذي كان بحاجة إلى عنصر أساسي لم يكن موجودًا في المرحلة السابقة على الأقل على المستوى الجماعي وهو الوعي الجماعي بضرورة اعتماد نهج مشترك وشامل للقضايا المطروحة، وذلك بسبب فشل التجارب الأحادية في معالجة قضايا إقليمية، وتتعلق هذه القضايا بالدرجة الأولى بدفع عجلة التنمية، والتعامل مع الهجرة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز حوار الحضارات

• الدول هي: استونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، المجر.

(1) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

والثقافات والأديان وتعزيز الأمن والقضاء على بؤر التوتر ومصادر الصراع وتسهيل الاندماج المغاربي[1].

- ميثاق الهجرة واللجوء

يعد الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء "التزامًا سياسيًا" لدول الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء لبناء سياسة أوروبية مشتركة بشأن الهجره واللجوء وكترجمة لتشكيل اقتناع أوروبي بأن الهجرة أصبحت جزءًا من العناصر الدولية للعلاقات بشكل عام والعلاقات الخارجية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ويسعى هذا الميثاق إلى إرساء سياسة عادلة وفعالة ومتماسكة للتعامل مع التحديات التي تطرحها الهجرة و الفرص الإيجابية التي ترافقه[2].

أقرت الدول الأوروبية بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة المقدم من فرنسا بتاريخ 2008/07/07 وتمت الموافقة عليه من قبل وزراء الاتحاد المكلفين بشؤون الهجرة بتاريخ 2008/09/25 ووافق عليه ورؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي [3].

الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء يضع مبادئ توجيهية للتحكم في الهجرة القانونية ومكافحة الهجرة غير القانونية، وذلك من خلال قوانين غير ملزمة.

وأدركت المفوضية الأوروبية أيضًا أن كارثة مخيم موريا للاجئين في اليونان كانت نقطة تحول فيما يتعلق بسياسات الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي [4].

ويهدف الميثاق الجديد إلى تحسين الإجراءات وبناء الثقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ووصفت المسؤولة الأوروبية إعلان الميثاق بأنه "إنجاز" يوازي إنجازات توحيد السوق الداخلية وخطة التعافي. يرتكز الميثاق على عدة ركائز، تشمل تحسين إدارة الحدود الخارجية للاتحاد، وتسريع معالجة طلبات اللجوء، وتعزيز عمليات إعادة الأشخاص الذين لا يستحقون الحماية الدولية، والتعاون مع الدول المصدرة للمهاجرين والدول الشريكة، كما أعلنت رئيسة الجهاز التنفيذي الأوروبي عن مشروع

---

(1) ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) إذاعة هولندا العالمية، "أوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة إليها"، http://www.rnw.nl/arabic/article/777

(3)فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(4) المفوضية الأوروبية تكشف عن "ميثاق الهجرة الجديد" تعرف على أهم مضامينه، مقال منشور بجريدة يورو نيوز، بتاريخ 2020/09/24 https://arabic.euronews.com/2020/09/23/could-new-migration-pact-improve-procedures-and-to-rebuild-the-trust-between-member-state

رائد بالتعاون مع السلطات اليونانية لتحسين حياة المهاجرين في جزيرة ليسبوس، مؤكدة استعداد بروكسل لدعم الدول الأعضاء في جهودها للتعامل مع تحديات الهجرة[1].

المطلب الثالث

الآليات الاقتصادية

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

تعد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة رئيسة لتمويل سياسة الجوار الأوروبية، حيث تمر المساعدات منها إلى دول الشراكة الأوروبية وروسيا وتُدار هذه الآلية بواسطة قسم المعونة الأوروبية للتنمية، الذي يقوم بتحويل القرارات السياسية إلى مشروعات ملموسة على أرض الواقع. تعتبر هذه الآلية جزءًا أساسيًا من التعاون الأوروبي، وتعمل على تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من خلال تقديم الدعم المالي والتنمية المستدامة[2].

- الأهداف

تهدف الآلية الأوروبية للجوار والشراكة إلى دعم التحول الديمقراطي، وتعزيز حقوق الإنسان، وتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتشجيع التنمية المستدامة. كما تركز على تعزيز التعاون في السياسات ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الإرهاب، والهجرة غير القانونية، وحل النزاعات، وتعزيز سيادة القانون وغيرها من المجالات الهامة [3].

- الموازنة

تقدر ميزانية الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بـ 12 مليار يورو للفترة من 2007 إلى 2013، حيث يُخصص الجزء الأكبر منها لتمويل برامج التعاون الثنائي والمبادرات الخاصة بكل بلد. وتشمل الأولويات

---

(1)المفوضية الأوروبية تكشف عن "ميثاق الهجرة الجديد" تعرف على أهم مضامينه، مقال منشور بجريدة يورو نيوز، بتاريخ 2020/09/24
https://arabic.euronews.com/2020/09/23/could-new-migration-pact-improve-procedures-and-to-rebuild-the-trust-between-member-state

(2) فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(3) دليل ارشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، تم انتاج هذا التقرير بالمساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي، بواسطة بنك ووتش bankwatch network
https://bankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI-guidebook-arabic.pdf

الرئيسة للتعاون في منطقة الجنوب، المبلغ المخصص لها هو 333 مليون يورو للفترة ، وذلك بناءً على الشراكة الأوروبية المتوسطية وإعلان برشلونة. تركز هذه الأولويات على الحوار السياسي (العدل، الأمن، الحرية، والهجرة)، الشراكة الاقتصادية والمالية (الاقتصاد، الطاقة، البيئة)، والشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية (الإعلام والوسائل السمعية البصرية، الثقافة، التعليم والتدريب، قضايا المساواة بين الجنسين، الشباب، المجتمع المدني، والسلطات المحلية.

– يورميد للهجرة[1]

وهو مشروع إقليمي يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الهجرة بين الدول الأوروبية والمتوسطية، ودعم جهود الدول الشريكة في البحث عن الحلول المختلفة لأشكال الهجرة. يستند المشروع إلى الشراكة الأورومتوسطية التي بدأت بإعلان برشلونة عام 1995، ويتناسب مع برنامج العمل للخمس سنوات القادمة الصادر عن سلطة برشلونة في نوفمبر 2005. ويدعو البرنامج إلى تعزيز التعاون في مجال الهجره، التكامل الاجتماعي، العدل، والأمن من خلال نهج شامل ومتكامل. كما يشدد على دعم الأهداف الواردة في الفقرتين 11 و 12 من البرنامج، ويؤكد على الحاجة لتحسين التعاون العملي على المستوى الإقليمي في مجال الهجرة.

يركز المشروع على إدارة تدفقات المهاجرين بطرق تضمن التكامل والتوازن، بما يحقق مصلحة شعوب الدول الأورومتوسطية. كما يؤكد على تعزيز التعاون في مجالات الهجرة القانونية، التنمية، مكافحة الهجرة غير القانونية، وتطوير آليات لتسهيل فرص الهجرة القانونية ودعم إدارة الأزمات. يشمل المشروع أيضاً تكثيف الأنشطة الرامية إلى القضاء على تهريب البشر وإدارة تدفقات الهجرة المختلفة بشكل فعال ومتكامل[2].

(1) المفوضية الأوروبية، الشراكة الأورو متوسطية، التعاون الإقليمي لمحة عامة عن البرامج والمشاريع، www.enpi.eu/files/publication/info-notes-ar.

(2) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره ص58.

الفصل الثالث

الجهود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول

سياسة الاتحاد الأوروبي للتصدي للهجرة غير القانونية

المطلب الأول: أهداف وركائز السياسة الأمنية الأوروبية

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير القانونية بعد ثورات الربيع العربي

المبحث الثاني

جهود الدول الأوروبية في مكافحة الظاهرة (إيطاليا– اسبانيا– فرنسا– بريطانيا)

المطلب الأول: جهود إيطاليا وسياستها تجاه الهجرة غير القانونية

المطلب الثاني: جهود إسبانيا وسياستها في مواجهة الهجرة غير القانونية

المطلب الثالث: سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير القانونية

المطلب الرابع: سياسة بريطانيا تجاه الهجرة غير القانونية

المبحث الثالث

الجهود الأوروبية الأفريقية المشتركة في مواجهة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول : إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأوروبية الأفريقية 2000

المطلب الثاني : التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة 2007

المطلب الثالث :سياسة أوروبا لوقف الهجرة من إفريقيا 2014

الفصل الثالث

الجهود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية

تفاقمت قضية الهجرة غير القانونية وأصبحت تواجه أوروبا، التي لا ترغب في زيادة عدد المهاجرين، وباتت الأيدي العاملة المهاجرة تشكل مصدر قلق تؤرق الدول الاوروبية وتثير نقاشا واسعا بسبب المشاكل المتنوعة التي تطرحها، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف من بين أهم القضايا الأمنية في أغلب دول المجموعة الأوروبية، خاصةً مع النظر إلى الارتباط المحتمل بين الإرهاب والهجرة، وتزايدت المخاوف من احتمال تسلل عناصر إرهابية بين صفوف المهاجرين، مما أثار شبهات حول المهاجرين المسلمين القادمين من الدول الافريقية والعربية كسوريا، ومصر، والعراق[1].

وبعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية عام 2011، ونتيجة لموجة العنف التي مارستها الأنظمة التسلطية ضد الحركات الاحتجاجية، وما تبعها من تعطل النظام وانعدام الأمن وتدهور الأوضاع الاقتصادية، اضطر عدد كبير من مواطني الدول العربية مثل سوريا، مصر، العراق، وليبيا إلى البحث عن ملاذ آمن لهم ولأسرهم، ووفقًا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين في عام 2018 نحو 28.5 مليون شخص، منهم 19.9 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية و5.4 ملايين لاجئ تحت ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى 40 مليون نازح داخلي و3.1 ملايين طالب لجوء.

لم تكن المنطقة العربية وحدها التي شهدت ازديادًا في عدد المهاجرين خلال تلك الفترة، بل أصبح الاتحاد الأوروبي الوجهة الأساسية لمعظم المهاجرين من المشرق العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء، نظرًا لأن قوانين الاتحاد تسمح بطلب اللجوء الإنساني والسياسي وتوفر تسهيلات الإقامة وإجراءات لم شمل الأسر وفق سياسات الهجرة واللجوء التي طورها الاتحاد.

نظراً لهذه الأوضاع والاعتبارات، بدأت حكومات دول الاتحاد الأوروبي بإيلاء اهتمام كبير لمشكلة الهجرة غير القانونية، حيث سعت لمواجها ومحاولة إيجاد حلول بالتعاون مع حكومات دول جنوب المتوسط،

(1) عبدالله تركماني، "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية"، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، ص 20.

ومع ذلك ركز هذا الاهتمام على أساس التشديد بضرورة منع تدفق الهجرة الغير قانونية إلى الشواطئ الاوروبية باستخدام آليات وصفها البعض بأنها أمنية بحتة.

ولقد فرضت الهجرة غير القانونية – كأحد المواضيع المطروحة في أجندة السياسة الأوربية – ضرورة تشكيل سياسات أمنية مشتركة مع أقاليم ومناطق الدول المجاورة له والحدودية باعتبار أن مفهوم الأمن يقوم على أساس ضمان الاستقرار الداخلي من خلال الحد من المخاطر الخارجية وهذا ما أثر بشكل واضح على تحديد السياسة المتعلقة بالهجرة غير القانونية من سياسة متساهلة إلى أخرى أكثر تشددا[1].

ومع زيادة عدد المهاجرين غير القانونيين وطالبي اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي، تحولت ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى قضية رأي عام ضاغطة على الحكومات الأوروبية التي ربطت أمنها الداخلي بظاهرة الهجرة وما يتصل بها من ظواهر، مثل الجريمة والإرهاب والتطرف الديني والعنصرية، وتعاملت حكومات الاتحاد مع الهجرة باعتبارها معضلة أمنية، تستدعي التدخل المباشر لمعالجتها على مستوى مؤسساته، خصوصاً بعد نجاح حركات اليمين المتطرف التي أذكت الشعور القومي واستثمرت حالة الاحتجاج المجتمعي على سوء الأوضاع الاقتصادية، في إدراج الهجرة ضمن برامجها ودعاياتها لتحقيق مكاسب سياسية داخلية.

المبحث الأول

سياسات الاتحاد الأوروبي للتصدي للهجرة غير القانونية

إن كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي لها سياستها الأمنية الخاصة التي تنتج عن معتقداتها وبنيتها الاجتماعية، وفي هذا السياق قد تتبنى بعض الدول أسسًا وأهدافًا مشتركة تتعلق بالضرورة بالمصالح والتهديدات الحالية [2].

(1) أسامة نوادري، السياسة العامة الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير شعبة العلوم السياسية_ تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقة، 2015–2016، ص 31.

(2)المرجع السابق، ص 31

وتنشأ سياسة الجوار الأوروبية من مؤسسات الاتحاد الأوروبي كجزء من المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، و تعود أصول هذه السياسة إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 لوثيقة رسمية بعنوان "أوروبا الموسعة إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب" أصبحت هذه السياسة معروفة باسم "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة" في عام 2004[1].

فمنذ انطلاقها شكلت هذه السياسة جانباً أساسياً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فهي تعالج مسائل ذات أهمية استراتيجية على غرار الأمن والاستقرار والعدالة والحرية، وذلك من خلال السعي إلى تحفيز الاقتصاديات المستدامة والقادرة على التكيف والمواجهة وهي سياسة تعكس التزام طويل المدى أساسه التكامل والتعاون المفيد للطرفين[2].

المطلب الأول

أهداف وركائز السياسة الأمنية الأوروبية

تقوم السياسة الأمنية الأوروبية على مبدأين أساسيين:

أولاً: ضمان عدم انتهاك سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: بناء تلك السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل جماعي والاتفاق على جميع الأهداف والأسس الموضوعة مسبقًا.

منذ نشأتها، كانت دول الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية مؤثرة، مما ساهم في تشكيل سياسة تقوم على المصالح المشتركة مع بلدان المنطقة العربية، خاصة في مجالي الأمن والتعاون. رغم أن دول الاتحاد لم تتبنَّ سياسة موحدة تجاه الصراعات في المنطقة في بداياتها، إلا أن بعض الخطوات الأولى نحو التعاون وتخفيف التوتر قد أُنجزت.

(1) سهام يحياوي، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية (دراسة حالة الهجرة غير القانونية في المجال الأورومغاربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013–2014، ص 92.

(2) أسامة نوادري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ولقد سعت فرنسا إلى رسم سياسة خارجية واضحة المعالم ترتكز على التعاون المشترك لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وحافظت باريس على علاقاتها مع الدول العربية الناطقة بالفرنسية، بهدف الحفاظ على نفوذها والعمل مع دول المنطقة للمحافظة على الأمن والاستقرار بعيداً عن النفوذ الأمريكي، مع تركيز خاص على بلدان المغرب العربي[1].

لذلك، فإن الاهتمام الأوروبي بالقضايا الأمنية في المنطقة العربية يهدف إلى الحد من مخاطر الهجرة غير القانونية وتقليل تأثيرها السلبي على الاقتصاد الأوروبي. بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، أدركت الدول العربية أنها قد تكون معرضة للخطر إذا استمرت في اتباع سياسات غير عادلة تجاه القضايا الدولية والإقليمية، في المقابل أدركت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع مواجهة التحولات الدولية والتحكم في القرارات الدولية بمفردها، وأنها بحاجة إلى دعم دول الاتحاد الأوروبي.

ومن هنا بدأت السياسات الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية تركز على إيجاد حلول للصراع العربي– الإسرائيلي الذي يُعد أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف، والحد من الهجرة غير القانونية إلى أوروبا.

وتم تحديد أهداف السياسة الأمنية الأوروبية في المادة 5 من اتفاقية ماستريخت (*) والتي تتلخص فيما يلي:

1– العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين أسوة بميثاق الأمم المتحدة واتفاقية هلسنكي وميثاق باريس.

2– الدفاع عن أسس الاتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على الترتيبات الأمنية الداخلية الأوروبية ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة من حيث التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية ... إلخ).

3– التعهد الجماعي بين وحدات الاتحاد الأوروبي بضرورة حماية القيم المشتركة[2].

(1) مسعود المهدي السلامي، أبعاد السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، مجلة جامعة الزيتون، جامعة الزيتونة العدد 1، 2017، ص130.

(*) إتفاقية ماستريخت: تمت في 07 1992 وهي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الاتحاد الأوروبي، والتي وقعت في ماستريخت بهولندا تهدف المعاهدة إلى الوصول إلى السياسات الموحدة للدفاع ، والمواطنة بين جميع الدول الأعضاء.

(2) أسامه نوادري، مرجع سبق ذكره، ص32.

4- ضرورة حماية وصون الاستقلال الأوروبي الذي أكدته معاهدة ماستريخت وتبنته معاهدة أمستردام من خلال ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي ضد أي عدوان محتمل.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف قد تكون واضحة في محتوياتها، إلا أنها لم تكن ثابتة، بل كانت متغيرة بحسب المتغيرات التي أثرت على النظام الدولي الذي يعرف التغييرات من مرحلة إلى أخرى. بعد أن تمحور هدف السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة. ثم أصبحت الحرب الباردة تتمحور حول الخوف من الهجرة الجماعية غير القانونية وغير المنظمة (الهجرة القادمة من أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا)، للتركيز لاحقًا على القضايا الرئيسة، بما في ذلك:

أ. وضع أساليب وبرامج للتصدي للأوبئة والأمراض الخطيرة.

ب. مكافحة الإرهاب العابر للقارات.

ج. وضع برامج وخطط مشتركة للحد من انتشار المخدرات وظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية. وبالتالي نجد أن هذه السياسات مرنة فيما يتعلق بالأهداف وهي المرونة والتي تتميز بالتصورات المتغيرة باستمرار للأمن والتنوع المستمر للتهديدات. وهكذا تبقى هذه السياسات من أجل النجاح في مواجهة أي من القضايا المتعلقة بأهداف السياسة الأمنية الأوروبية.

وللسياسة الأمنية الأوروبية في البحر المتوسط العديد من الركائز، منها القانونية والسياسية والاقتصادية وغيرها المتعلقة بالهجرة بحد ذاتها، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الاتي:

أ- القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي: من بين العوامل التي تؤثر في السياسة الأمنية العامة في منطقة البحر الأبيض في الفترة التي بعد الحرب الباردة نجد ما يعرف "بالقانون الأوروبي الموحد" وهو قانون رغم أنه لم يرتق إلى مستوى الدستور، بحكم أن الدساتير بشكل عام هي مصدر للقوانين والسياسات العامة في جميع البلدان، باستثناء حالة حوض البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الأوروبي ُمن حيث أنه يحدد المؤسسات والقرار - عمل صيغ التعاون السياسي الأوروبي في إطار السياسة الأمنية العامة الأوروبية، وبالتالي إدامة تقليد جديد ينحرف بعض الشيء عن الممارسات الدبلوماسية السابقة كما ورد في نص معاهدة المجموعة الأوروبية، والجدير بالذكر نجد تعديلات جذرية أدخلت بموجب القانون الأوروبي الموحد لمعاهدة روما أدى إلى توسع المجتمع الأوروبي لأغراض تنموية ومن خلال الامتداد الثقافي و أغراض سياسية تتعلق بالتنمية الشاملة. وهذا ما تؤكده المادة 2 من معاهدة

روما، المعدلة وفقًا للقانون الأوروبي العام"، بالإضافة إلى هذا التعديل تحدد المادة (30/ ف1) من القانون الأوروبي المشترك أيضًا أهداف التعاون السياسي على النحو التالي: "تسعى الأطراف المتعاقدة والمنتمية إلى المجتمعات الأوروبية بشكل مشترك لوضع وتنفيذ سياسة خارجية أوروبية". كما تدعو المادة (30 / ف 3) ممثلي دول الأعضاء إلى الإمتناع بقدر الإمكان من اتخاذ مواقف يمكن من خلالها عرقلة تشكيل توافق سياسي واتخاذ قرارات مشتركة. وتنص المادة (30/ف2) على ضرورة التشاور قبل أن تتخذ أي دولة في المجموعة قرارًا سياسيًا في الشؤون السياسية الدولية. كان هذا المبدأ من بين المكاسب الأولى في التعاون السياسي الأوروبي، والذي نص على ضرورة الاستمرار في متابعة المواقف والسياسات المشتركة، وشددت نفس هذه المادة على ضرورة أن تتجنب دول الاتحاد الاوروبي أي مواقف أو قرارات من شأنها إضعاف أو إعاقة القرارات المشتركة[1].

ب- العامل الاقتصادي في صنع سياسة الأمن العام: حيث إنه قد طرح الاتحاد الأوروبي فكرة لتسيير علاقاته مع الدول التي تقع على البحر المتوسط وذلك نتيجة للضغوطات التي كانت تمارسها الضفة الجنوبية على الضفة الشمالية للمتوسط، مثل إلحاح المغرب لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وركزت هذه الفكرة الجديدة للاتحاد الأوروبي على قيم أكثر شمولية تشتمل على محاولات بناء نظام أمني (أورو – متوسطي) والارتقاء بالسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بمعنى الانتقال من الأمور التقنية إلى الأمور السياسية وفي هذا الصدد، اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار محاولته بلورة سياسة أمنية عامة في المتوسط، على المتغير الاقتصادي، وبالضبط على ما يعرف بـ "الإقليمية الاستراتيجية".

ج- تأثير السياق الهجرتي: يمثل السياق الهجرتي تهديدًا واسع النطاق، حيث تؤثر تداعياته بشكل كبير على التركيبة السكانية في أوروبا، فالنمو السكاني الناتج عن الهجرة يُعد مصدر قلق كبير للعديد من السياسيين، فالباحث هارتموت إلسنهانس، على سبيل المثال، يشير إلى أن خطر الصراعات العسكرية في حال استمرار الاكتظاظ السكاني في شمال إفريقيا وثبات التركيبة السكانية في أوروبا الغربية يجب أن يُؤخذ بجدية، وتصر الدوائر الرسمية في الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية أمن المجتمعات الأوروبية ووحداتها الوطنية لمنع أن تصبح أوروبا "ملاذًا لكل من لا ترغب فيه"، مما يجعل موضوع الهجرة غير القانونية من أبرز القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن الأوروبي [2].

(1)أسامة نوادري، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) المرجع السابق ص35.

المطلب الثاني

السياسات الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير القانونية بعد ثورات الربيع العربي

أوروبا تُعد وجهة رئيسة لموجات الهجرة من بلدان الربيع العربي، نظرًا لقربها الجغرافي والفرص الفعلية أو المتوقعة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الشبكات القائمة. كما أنها وجهة مفضلة للكثيرين من طالبي اللجوء. فرض القيود المشددة على أنظمة الهجرة إلى أوروبا وتزايد دوافع الهجرة من البلدان العربية، بجانب المتطلبات الحقيقية لسوق العمل الأوروبي، أدى إلى زيادة موجات الهجرة غير القانونية.

وفي سياق متصل شهدت الطرق الوسطى للبحر الأبيض المتوسط أوسع وأسرع موجات الهجرة نمواً، حيث وصل عدد الوافدين إلى إيطاليا وحدها إلى 170,000 شخص في عام 2014، أي ما يزيد بأربع مرات عن عدد الوافدين المسجلين في عام 2013، وهو أكبر عدد مسجل حتى الآن وارتفع عدد المغادرين من تونس وليبيا منذ انتفاضات عام 2011، ومن مصر منذ عام 2013. وفي عام 2014 شكل المهاجرون من ليبيا حوالي 90% من الوافدين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، في زيادة كبيرة عن الأعوام السابقة بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد، والنسبة المتبقية من الوافدين كانت من تركيا، تونس، ومصر في أواخر عام 2014، تجاوز عدد المهاجرين من سوريا (42,323) عدد المهاجرين من إريتريا (34,329)، ليصبحوا أكبر نسبة من الوافدين إلى إيطاليا.

كما شهدت موجات الهجرة وجود مهاجرين لدواعي إنسانية واقتصادية من نيجيريا، غامبيا، السنغال، الكاميرون، النيجر، وبلدان أخرى من إفريقيا جنوب الصحراء. في عام 2014، تم رصد وصول أكثر من 4,000 مهاجر من مصر عبر البحر الأبيض المتوسط. [1].

كما أن المهاجرون واللاجئون يواصلون استخدام الممر المغربي للبحر الأبيض المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا سواء بحراً أو براً، وحتى اقتحام الأسوار المحيطة بالجيوب الإسبانية في سبتة ومليلية في عام 2014، تم توقيف حوالي 4,755 مهاجراً في هذا الممر، مع ملاحظة أن نسبة اللاجئين الذين يستخدمون هذا الطريق أقل من الذين يعبرون الطريق الوسطى عبر ليبيا وتونس.

(1) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 ، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، ص20.
https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf

بالإضافة إلى أن مهاجرون آخرون يحاولون دخول اليونان وبلغاريا براً أو بحراً من تركيا، ومنذ اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، أصبحت سوريا بالإضافة إلى العراق من البلدان التي تغادرها أعداد كبيرة من المهاجرين في عام 2014، بلغ عدد الوافدين إلى أوروبا بطرق قانونية عبر الطريق الشرقي للبحر الأبيض المتوسط 44,057 مهاجراً، منهم 27,025 من السوريين [1].

وتعتبر بلدان شمال إفريقيا وجهة رئيسة لموجات الهجرة المختلطة، مما يجعل التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتخذون من هذه البلدان وجهة نهائية أو نقطة عبور إلى أوروبا أمرًا صعبًا. أدى تشديد الرقابة على الحدود الأوروبية إلى بقاء العديد من المهاجرين العابرين في بلدان شمال إفريقيا لفترات طويلة.

وفي عام 2019، بلغ عدد المهاجرين الدوليين حول العالم 272 مليون شخص، مقارنة بـ 258 مليون في عام 2017 شكلت النساء 48٪ من هذا العدد، وبلغ عدد الأطفال المهاجرين حوالي 38 مليونًا. كان ثلاثة من كل أربعة مهاجرين دوليين في سن العمل، أي تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عامًا، مع وجود 164 مليون عامل مهاجر، وتوزعت أماكن إقامة المهاجرين الدوليين على النحو التالي: 31٪ في آسيا، 30٪ في أوروبا، 26٪ في الأمريكتين، 10٪ في أفريقيا، و3٪ في البلدان الجزرية[2]، وتوصل التقرير أيضًا إلى أن عدد المهاجرين غير القانونيين يبلغ حوالي 9.106 مليون شخص، ولكن قد يكون هذا الرقم غير دقيق نظرًا لإدراج فئات من الأشخاص الذين لا يُعتبرون مهاجرين غير نظاميين، مثل الأشخاص المشردين داخليًا، وعديمي الجنسية بما فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء[3].

قد يكون فهم بيانات الهجرة المتاحة معقدًا نظرًا لأنها غالبًا ما تكون مشتتة بين منظمات ووكالات متعددة ولا يمكن مقارنتها بسهولة. يدير مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة بوابة بيانات الهجرة العالمية، والتي تعمل كنقطة وصول موحدة للإحصاءات الشاملة والمعلومات الموثوقة حول الهجرة على مستوى العالم. يوفر الموقع بيانات

(1) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 ، مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) انظر بوابة بيانات الهجرة العالمية:

https://www.migrationdataportal.org/

(3) تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/11/6

https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

من مصادر متنوعة ويهدف إلى مساعدة صانعي السياسات، وموظفي الإحصاء الوطنيين، والصحفيين، وعامة الناس المهتمين بالهجرة على التنقل في هذا المشهد المعقد [1].

في حين أنه يعيش عدد أكبر من الناس في بلد غير الذي ولدوا فيه أكثر من أي وقت مضى. ووفقًا لتقرير الهجرة العالمية لعام 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، قُدر عدد المهاجرين الدوليين بنحو 272 مليونًا على مستوى العالم اعتبارًا من يونيو 2019، بزيادة 51 مليون عن عام 2010 كان ثلثاهم تقريبًا من العمال المهاجرين، وشكل المهاجرون الدوليون 3.5% من سكان العالم في عام 2019، مقارنة بنسبة 2.8% في عام 2000 و2.3% في عام 1980.

بينما يهاجر العديد من الأفراد بدافع الاختيار، يضطر الكثيرون للهجرة بسبب الضرورة. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد النازحين قسراً حول العالم 79.5 مليون شخص بنهاية عام 2019، من هؤلاء كان هناك 26 مليون لاجئ (20.4 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية و5.6 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا)، و45.7 مليون نازح داخليًا، و4.2 مليون طالب لجوء، بالإضافة إلى 3.6 مليون فنزويلي نازحين في الخارج.

ولقد حاولت البلدان الأوروبية أن توفق في سياساتها الهادفة إلى الحد من تدفق المهاجرين بعد ثورات الربيع العربي بأن توفق بين الاعتبارات السياسية والأمنية والتنمية الاقتصادية، وبناء علية كان هناك نوعين من الاستجابة في التعامل مع قضية الهجرة هما:

1. الاستجابة قصيرة الأجل.

2. الاستجابة على المدى المتوسط والطويل.

أولاً: الاستجابة قصيرة الأجل

دفع الربيع العربي قادة الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بالحاجة إلى إعادة التفكير في نهج سياساتها تجاه قضايا الهجرة والتنقل وكذلك علاقاتها مع دول جنوب البحر المتوسط التي أصحبت مركز رئيس لتدفق المهاجرين إلى أوروبا وذلك بإنشاء شراكات مع هذه البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انطلاقا من حقيقة أن التعاون بشأن قضية الهجرة مفيد للطرفين، حيث أطلقت في عام 2011 مبادرة باسم حوارات للهجرة والتنقل والأمن الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين أوروبا ودول جنوب البحر المتوسط

(1) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مشكلة الهجرة العربية إلى أوروبا بعد ثورات الربيع العربي 2010 – 2016م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2017 ص103.

في مجالات الهجرة وحقوق المهاجرين وتعزيز التنمية باعتبار تلك القضايا أساس للتعاون المستقبلي القائم على الحوار السياسي التشغيلي ضمن السياق العام للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشريك المعني وبناء على ذلك شهد عام 2011 حوارات حول الهجرة والتنقل أطلقت مع تونس والمغرب، مع النية لإجراء حوارات مماثلة لاحقا مع مصر وليبيا والأردن، على اعتبار أن نجاح هذا النهج في إقامة شراكات وتعاون حقيقي سوف يدعم عملية التحول السياسي والاقتصادي في دول جنوب البحر المتوسط بشكل سلمي وسلمي مما يؤثر بشكل ايجابي على التعاون لمواجهة قضية الهجرة، وهذا ينسجم مع أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار وخصوصاً في جنوب البحر المتوسط [1].

كانت استجابة الاتحاد الأوروبي الفورية لتدفقات الآلاف المهاجرين الهاربين من الاضطرابات والحرب الأهلية في كل من تونس ومصر وليبيا، السيطرة على المهاجرين واحتوائهم بمن فيهم طالبي اللجوء، وتقديم مساعدات إنسانية ومحاولة مساعدة الرعايا الأجانب الذي ضاقت بهم السبل وخصوصاً في ليبيا بالعودة إلى أوطانهم، وقد انقسمت إجراءات الاتحاد الأوروبي في الاستجابة على المدى القريب لتدفقات الهجرة إلى أوروبا إلى أربعة أنواع من التدابير [2] وهي:

1- تكثيف المراقبة على الحدود

كانت الاستجابة الفورية لدول الاتحاد الأوروبي بعد انطلاق ثورات الربيع العربي وبدء تدفق المهاجرين إلى أوروبا هي تكثيف سياسات الرقابة على الحدود من خلال تحفيز وتعبئة وكالة الحدود الأوروبية، حيث تلقت الوكالة طلب من ايطاليا في شهر نوفمبر عام 2011 بالمساعدة للسيطرة على السفن التي تحمل المهاجرين اللاجئين، حيث قدمت الوكالة معدات بحرية وجوية بدعم من فرنسا وألمانيا وهولندا واسبانيا، وتركزت الجهود على كشف ومنع عبور الحدود بطرق غير قانونية إلى الجزر الايطالية، وكذلك الفحص المسبق للمهاجرين الذين تعترضهم وكالة الحدود الأوروبية، وجمع المعلومات عن الطرق التي يسلكها المهاجرون وتجار البشر.

(1) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، بحث منشور بمركز دراسات الوحدة العربية تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/11/20

https://academia-arabia.com/Files/2/77891

(2) عبد الواحد كمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، عدد 433، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.

كما وصل إلى ايطاليا وفد من الانتربول الأوروبي من أجل مساعدة السلطات الايطالية على التّعرف على المجرمين المحتملين بين المهاجرين غير القانونيين والمهربين وتجار البشر الذين وصلوا إلى الأراضي الإيطالية، وفي إبريل عام 2011 تم تعزيز ميزانية وكالة الحدود الأوروبية بمبلغ إضافي قدره 30 مليون يورو، وقد حاولت وكالة الحدود الأوروبية إبرام اتفاقية مع السلطات التونسية بهدف تنظيم دوريات مشركة إلا أن السلطات الانتقالية في تونس رفضت القيام بذلك في المياه الإقليمية التونسية، وبالرغم من الجهود التي بذلتها وكالة الحدود الأوروبية إلا أنها لم تستطيع إيقاف تدفقات الهجرة، إضافة إلى وفاة ما يزيد عن 3000 شخص عام 2014 في عرض البحر نظرا لعدم قدرة وكالة الحدود الأوروبية على مساعدة قوارب المهاجرين التي غرقت في عرض البحر[1].

بعد مأساة غرق المهاجرين، وجدت إيطاليا أنها مضطرة لإطلاق برنامج "ماري نوستروم" الذي يهدف إلى إنقاذ المهاجرين غير القانونيين الذين يواجهون خطر الغرق قبل وصولهم إلى سواحل شمال البحر المتوسط. يُكلف هذا البرنامج حوالي 100 ألف يورو يوميًا، نظرًا للحاجة إلى سفن خفر السواحل والتجهيزات والمساعدات الطبية لإيواء المهاجرين الذين يصلون في ظروف حرجة. ومع ذلك، يواجه البرنامج انتقادات حادة من الأحزاب اليمينية، وخاصة تلك ذات التوجهات القومية والعنصرية. استخدم حزب "رابطة الشمال" البرنامج كورقة سياسية، ودعا إلى تظاهرة في يونيو 2014 شارك فيها الآلاف مطالبين بإلغاء البرنامج. ويرى الحزب أن برنامج "ماري نوستروم" يشجع على قدوم المزيد من المهاجرين السريين بدلاً من إنقاذ الأشخاص الذين يواجهون الخطر. ومن الشعارات التي رفعها المتظاهرون: "لسنا عنصريين بل واقعيين""[2].

تمكنت الحكومة الإيطالية من إقناع الاتحاد الأوروبي بإطلاق برنامج جديد يدعى "تريتون" بهدف تخفيف الضغط عن برنامج "ماري نوستروم". بدأ برنامج "تريتون" عملياته في نوفمبر 2014 بمشاركة عشرين بلداً من الاتحاد الأوروبي، ونفذ عدة عمليات ناجحة لإنقاذ المهاجرين غير القانونيين، ومع ذلك رفضت بعض الدول المشاركة في البرنامج، حتى تلك التي تواجه قضية الهجرة غير القانونية، بحجة أن سياسة إنقاذ المهاجرين لن تحل قضية بل ستزيدها تعقيداً.

(1) عبد الواحد كمير، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) عبد الواحد أكمير، المرجع السابق، ص 40.

2- إدخال تشريعات جديدة متعقلة بحرية التنقل

كان المحور الثاني للاتحاد الأوروبي في مواجهة مشكلة الهجرة بعد ثورات الربيع العربي هو إدارج بنود جديدة في النصوص السارية المفعول من تشريعات الاتحاد الأوروبي تفرض قيودا على حرية التنقل مبررة بالعوامل الخارجية المتمثلة بضغط الهجرة نتيجة ثورات الربيع العربي بحيث تم إدراج قوانين الطوارئ في قائمة تشريعات الاتحاد الأوروبي تسمح بالاستجابة بشكل أفضل للتدفقات المستقبلية للمهاجرين، بحيث يتم تعديل نظام منح التأشيرات وتعديل قانون اتفاقية شنغن التي يتم بموجبها حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي وذلك نتيجة التأثير المباشر لأحداث الربيع العربي.

وقد أثارت مقترحات القوانين السابقة خلافات بين الدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال انتقدت فرنسا موقف الحكومة الايطالية عندما قامت باستقبال 130 ألف لاجئ من تونس ومنحتهم حماية مؤقتة مما يسمح لهم بالتنقل بحرية في جميع أنحاء أوروبا، وهي خطوة دفعت فرنسا إلى المطالبة بضرورة إصلاح أو إعادة النظر في بنود اتفاقية الشنغن، واقترحت فرنسا إعادة فرض ضوابط في إدارة الحدود الخارجية المشتركة، لقد انطلقت فرنسا من موقف أن المهاجرين التونسيين الذين يعبرون إلى ايطاليا ثم يجتازوا الحدود الايطالية نحو فرنسا كمقصد نهائي يشكل تهديد للأمن الوطني الفرنسي، واعتبرت فرنسا أن ايطاليا كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي فشلت في حماية جزء من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فأنه لا بد من إجراء تعديل على بنود اتفاقية الشنغن، لإدخال بعض الضوابط على الحدود بين فرنسا وايطاليا. أما بخصوص القوانين المتعلقة بالهجرة إلى الدول الأوروبية، فقد وجدت الدول الأوروبية أنها مجبرة على تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة حتى تتمكن من التصدي لهذه الظاهرة، كانت إيطاليا من أوائل الدول التي واجهت تدفقًا كبيرًا من المهاجرين غير القانونيين، فاعتمدت قانوني 2002 و2009 اللذين يجرمان الهجرة غير القانونية، ويعاقب القانون الأول المهاجرين ومن يقدم لهم المساعدة حتى في حالات الطوارئ بغرامة مالية. ولكن مأساة غرق السفينة قرب جزيرة لمبيدوزا في أكتوبر 2013، والتي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص أبرزت عيوب هذا القانون، حيث كان من الممكن إنقاذ السفينة لو لم يمتنع أصحاب سفن الصيد الإيطالية القريبة عن تقديم المساعدة خوفاً من العقوبات القانونية.

أما القانون الآخر فيعاقب بغرامة مالية كل من يدخل إيطاليا بطرق غير قانونية، في أعقاب الحادث نظمت جنازة دولية للضحايا بحضور كبار المسؤولين الإيطاليين والأوروبيين، بينما كان القانون يفرض غرامات مالية على الناجين البالغ عددهم حوالي 170 شخصاً. أمام هذا التناقض بين السياسات الإنسانية والقوانين، تمت مراجعة القانونين بسرعة، وصادق البرلمان في يناير 2014 على قانون جديد يلغي تجريم الهجرة غير القانونية[1].

في عام 2012، قامت فرنسا بتعديل قانون الهجرة ليصبح أكثر تسامحًا، حيث لم يعد يعتبر الهجرة غير القانونية جريمة كما كان سابقًا، فالقانون القديم كان يفرض الحبس الاحتياطي على المهاجرين غير القانونيين لمدة تصل إلى 33 يومًا، بينما يتناسب القانون الجديد مع قرارات محكمة العدل الأوروبية التي تمنع احتجاز المهاجرين غير القانونيين إلا في حالات ارتكابهم لجرائم أخرى تستوجب السجن، ويعوض القانون الجديد الحبس بالطرد ويمنح المهاجرين غير القانونيين حقوقًا إضافية مثل حق العلاج، مما يجعله من أكثر القوانين مرونة في أوروبا.

وفي إسبانيا، ينص قانون 2009 على طرد المهاجرين غير القانونيين، ويمكن استبدال عقوبة السجن بالطرد لمن ارتكب جرائم بسيطة، ويفرض القانون أيضًا غرامات تتراوح بين عشرة آلاف ومئة ألف يورو على من يتورط في إدخال مهاجرين غير قانونيين أو يشغلهم، مع إغلاق مكان العمل لمدة تتراوح بين 6 أشهر و5 سنوات.

أما بريطانيا، فقد تبنت نهجًا أكثر صرامة منذ مارس 2013 يسمح القانون الجديد باعتقال المهاجرين غير القانونيين ويمنعهم من فتح حسابات بنكية، حيث يطلب من البنوك التحقق من هوية العملاء، وكما يحرم المهاجرين غير القانونيين من العلاج الطبي بما في ذلك الحالات الطارئة والأمراض المعدية، ويُلزم الأطباء بالإبلاغ عن المرضى من المهاجرين غير القانونيين، ويمنع القانون أيضًا تأجير المساكن للمهاجرين غير القانونيين، ويعاقب المخالفين بغرامات تصل إلى 20 ألف يورو، رغم أن الهدف كان خفض عدد المهاجرين إلى بريطانيا، إلا أن النتائج كانت عكسية، حيث زاد عدد المشردين والمحرومين من السكن والعلاج، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد الوافدين بطرق غير قانونية[2].

(1) عبد الواحد اكمير، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) عبد الواحد كمير، المرجع السابق، ص 33.

3- الضغط على السلطات الجديدة في تونس ومصر وليبيا وتعزيز بناء قدراتها للتعاون في الحد من الهجرة غير القانونية

بدء الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيا في ممارسة الضغوط على السلطات الجديدة في تونس ومصر وليبيا بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية فيها للتعاون في الحد من الهجرة غير القانونية ، كما بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع السلطات الانتقالية في شمال إفريقيا للتصرف كحراس امن لمراقبة ومنع تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

فعلى سبيل المثال، تحركت ايطاليا بسرعة لإبرام اتفاق عاجل مع تونس بشأن الإعادة إلى الدولة الأصل وقدمت الحكومة الايطالية معونة مالية بقيمة 200 مليون يورو إلى السلطات التونسية لمساعدتها وتشجيعها على مكافحة الهجرة غير القانونية وقبول المهاجرين العائدين وقد أدت هذه الاتفاقية على الفور تقريبا في انخفاض تدفق المهاجرين التونسيين بنسبة 75% ، كما توصلت ايطاليا إلى اتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا للتعاون في مكافحة الهجرة غير القانونية وعودة المهاجرين غير القانونيين، وبناء على ذلك الاتفاق تم إعادة 113 ألف مهاجر في عام 2011 إلى ليبيا، وبالنظر إلى عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، فقد تعرض هذا الاتفاق لانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان نظرا للمخاطر المترتبة على إعادة المهاجرين إلى ليبيا التي تشهد حربا أهلية طاحنة، حيث أن القانون الدولي لا يجيز لإعادة القسرية لطالبي اللجوء إلى مناطق النزاع إذا كان ذلك يعرض حياته للخطر [1].

4- محاولة معالجة قضية اللاجئين في شمال إفريقيا

أظهرت الجهود الأوروبية الرامية الى التخفيف حدة أزمة اللاجئين في شمال إفريقيا فشلا ذريعا في هذا المجال، فقد أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج الشراكة الإقليمية في شمال إفريقيا هدف إلى دعم بناء القدرات في مجال مساعدة اللاجئين خصوصاً في مصر وتونس وليبيا، ويهدف البرنامج إلى بناء القدرات في بلدان المنشأ أو العبور للحد من الهجرة وكذلك تشجيع إعادة توطين اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في شمال إفريقيا، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف أو الآمال المرجوة، وخصوصاً أنه حاول البحث عن حلول للقضية الهجرة إلى أوروبا خارج حدود الأراضي الأوروبية.

(1) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

كما عقد مؤتمر أوروبي لجمع التبرعات بهدف تقديم مساعدات عاجلة للاجئين والمهاجرين في شمال إفريقيا، وكذلك العمل على تسهيل عملية توطينهم ودمجهم في دول شمال إفريقيا، كما وافقت بعض دول الاتحاد الأوروبي على قبول عدد محدود من المهاجرين.

وبشكل عام يمكن القول أن الجهود الأوروبية في التخفيف من معاناة اللاجئين والمهاجرين في شمال إفريقيا قد فشلت فشلا ذريعا، وتعرضت دول الاتحاد الأوروبي لانتقادات عنيفة من منظمات حقوق الإنسان وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق اللاجئين واعترف أكثر من مسؤول أوروبي بأن أوروبا فشلت في مساعدة اللاجئين الفارين من الأزمة في جنوب المتوسط.

ثانياً: الاستجابة على المدى المتوسط والطويل

لقد اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي أن الاستجابة الفورية التي تلخصت بالتدابير الأربعة السابقة قد أملتها حالة الطوارئ التي سببتها ثورات الربيع العربي والتي نجم عنها تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا بطريقة غير مسبوقة، مشيرة أنها إجراءات عادلة ومبررة، أما بخصوص الاستجابة المتوسطة وطويلة المدى فهي متطورة وشاملة أساسها الحوار والتعاون مع بلدان المنشأ والعبور للمهاجرين بما يحقق الأمن والمنفعة المتبادلة في مجال الهجرة واللجوء[1].

إن الاستجابة الشاملة وطويلة الأجل تجد جذورها في ضرورة تجديد رؤية الاتحاد الأوروبي للشراكة مع دول المنطقة، حيث طرحت المفوض السامي للاتحاد الأوروبي اشتون مبادرة بعنوان : "شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع جنوب المتوسط"، بموجبها تتمكن دول جنوب المتوسط من تحقيق تقدم في الديمقراطية، ومشاركة المجتمع المدني وتعزيز احترام حقوق الإنسان، واعتبرت أن إجراء انتخابات نزيهة هو الشرط المسبق لإبرام هذه الشراكة، وتعتمد هذه الشراكة في جزء منها على مساعدات اقتصادية ومالية مقدمة من دول الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر المتوسط، واعتبرت مسألة التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا مسألة في غاية الأهمية بحيث يتم إعادة النظر في تشريعات الهجرة بما يضمن الحد من الهجرة غير القانونية وبالمقابل تشجيع الهجرة القانونية، وقدم الاتحاد الأوروبي في خطة

(1) بن بوعزيز استيه، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، دراسات وأبحاث جامعة الجلفة، الجزائر، 2015، ص 124.

لتنمية القدرات على إدارة الهجرة والتعامل مع اللاجئين في منطقة البحر المتوسط، وتطورت هذه الجهود إلى ما أصبح لاحقا بالحوار من أجل الهجرة والتنقل والأمن[1].

كما بدأ حوار أوروبي داخلي على خلفية النزاع بين فرنسا وايطاليا والمخاوف الفرنسية من تدفقات المهاجرين من تونس وشمال إفريقيا إلى فرنسا عبر ايطاليا، حيث اجتمع وزراء العدل والداخلية في دول الاتحاد الأوروبي وركزوا في اجتماعهم ضرورة تحديد وتعزيز التدابير التي يمكن أن تسهم بطريقة ملموسة وفعالة لمنع الهجرة غير القانونية ، والإدارة الفعالة للحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وتيسير العودة وإعادة قبول المهاجرين غير القانونيين وتطوير الحماية في المنطقة من خلال برامج الشراكة الإقليمية بما فيها الشراكة في مجال التنقل ويتضح مما سبق أن ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي التي تقوم عليها الشراكة والحوار أن التركيز يقوم على إدارة الهجرة ومراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير القانونية وإجراء تغييرات تشريعية مثل مراجعة بنود اتفاقية الشنغن بحيث يكون هناك نهج واحد ومنسق للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب المتوسط، أن سياسة الاتحاد الأوروبي طويلة المدى في التعامل مع دول الجوار في جنوب حوض البحر المتوسط انطلقت من رؤية ضرورة تدعيم الاتصالات بين الشعوب عبر البحر المتوسط وإرساء دعائم الديمقراطية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بحيث يمكن لدول الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل أن تكون أكثر مرونة في التعامل مع قضية الهجرة بحيث يتم توجيهها بطريقة منظمة وفعالة وتحقق مصالح الطرفين، واعتبرت هذه الرؤية إطار رئيس للتعامل في مجال الهجرة والتنقل بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر المتوسط[2].

عند تحليل سياسة الاتحاد الأوروبي حول الحوار من أجل الهجرة والتنقل والأمن، من الضروري التّعرف على الأبعاد الرئيسة من أجل القيام بحوار حقيقي ومثمر، فلابدّ بداية من التوقف عند اتفاقية الشراكة في التنقل باعتبارها الأداة الرئيسة لإجراء الحوارات مع بلدان جنوب البحر المتوسط، فهي توفر مؤشرات قوية وأسس منطقية لسياسة الاتحاد الأوروبي.

(1) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره ص113

(2) عبد الجبار عيسى عبد العال، أسعد عبد الحسين خنجر، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوربا الغربية، المجلة السياسة الدولية، ص55.

الشراكة من أجل حرية التنقل:

بدأت اتفاقية الشراكة في التنقل على مستوى الاتحاد الأوروبي عام 2006 بناء على الاتفاقية الفرنسية الألمانية وذلك كوسيلة للحد من الهجر غير القانونية من خلال تقديم برامج الهجرة الدائرية إلى بلد ثالث في مقابل اتفاقية تسمح بإعادة القبول، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية أداة رئيسة للسياسة العامة للاتحاد الأوروبي في التعامل مع مسألة الهجرة وخصوصاً أنها تنسجم مع النهج العامي للهجرة، وقد طبقت هذه الاتفاقية مع عدد من دول جنوب البحر المتوسط وكذلك بعض دول أوروبا الشرقية[1].

بموجب هذه الاتفاقية، تلتزم الدول الأعضاء بتقديم مجموعة من التدابير لتسهيل الهجرة المؤقتة وإعادة قبول وعودة المهاجرين. تشمل هذه التدابير تبسيط إجراءات تأشيرات الدخول، وتوفير معلومات واضحة للمواطنين في بلدان المنشأ حول فرص العمل المتاحة والقوانين السارية في الاتحاد الأوروبي. تهدف الاتفاقية أيضاً إلى تعزيز تدابير إعادة القبول للمهاجرين غير القانونيين، وتقديم الدعم لإدارة الحدود ومعالجة قضية الهجرة غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الاتفاقية تقديم المساعدة للاجئين وضحايا الاتجار بالبشر، وتعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية من خلال خفض تكاليف التحويلات المالية، ودعم مشاركة المغتربين في الأنشطة التنموية، والاستثمار في المناطق التي جاء منها المهاجرون، وبناء قدرات السلطات في بلدان المنشأ لتحسين إدارة الهجرة.

وعلى الرغم من الإشادة بهذه المبادرة التي اعتبرت وسيلة فعالة لتنظيم عملية الهجرة وخصوصاً أنها تنقل تركيز الاتحاد الأوروبي من مسألة الأمن ومراقبة الحدود إلى الانفتاح، والاستفادة من الهجرة إلا أنه على ارض الواقع فان هذه الاتفاقية قد قللت فرص هجرة اليد العاملة من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا.

وفي أعقاب ثورات الربيع العربي سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل هذه الشراكة مع السلطات الحاكمة في مصر وتونس وليبيا حيث عقدت لقاءات مع مسؤولين رفيعي المستوى من دول الاتحاد الأوروبي ومسؤولين في تونس ومصر وليبيا، والعراق والأردن والمغرب.

وفي هذا الإطار، وقع الاتحاد الأوروبي ودول أعضاؤه اتفاقية شراكة وتعاون مع العراق في عام 2012 بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية وتسهيل عودة المهاجرين غير القانونيين وإعادة إدماجهم بظروف إنسانية. يشمل الاتفاق تنظيم ومراقبة الحدود بشكل فعال من خلال إجراءات تشغيل وتدريب مناسبة،

(1) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق ص 110.

كما ينص على بدء حوار حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء آليات فعالة لمكافحة شبكات التهريب وحماية الضحايا، وتؤكد المادة 105 من الاتفاقية على أهمية التعاون في مجال النزوح، وسن وتطبيق تشريعات وطنية لحماية حقوق اللاجئين، واتخاذ تدابير لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، خاصة في المجتمعات المستضيفة[1].

وفي عام 2014، وقع الأردن اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال التنقل، تشمل الدعم الأوروبي لتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية للجوء في الأردن، وتقديم المساعدة الفنية لتعزيز القدرات في مجال تحديد صفة اللاجئين.

وفي عام 2013، وقع المغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تحسين وعي المغاربة بالخيارات القانونية للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، ودعم جهود المغرب في مكافحة الهجرة غير القانونية وشبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. تتضمن الشراكة أيضًا تعزيز تبادل المعلومات بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتعاون على المستويات الإدارية والفنية لرصد وتفكيك هذه الشبكات. كما تركز الشراكة على دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق ذات النسب العالية للهجرة، وتعزيز قدرات السلطات المغربية في مجال اللجوء وسن التشريعات اللازمة وتوفير الحماية للاجئين.

وبين الاتحاد الأوروبي وتونس، توجد شراكة مشابهة تركز على مكافحة الهجرة غير القانونية من خلال تعزيز إدارة الحدود. التزم الاتحاد الأوروبي بمساعدة تونس في وضع إطار عمل لحماية طالبي اللجوء واللاجئين، وبناء قدرات المسؤولين التونسيين في تحديد اللاجئين المؤهلين للحماية ومعالجة طلبات اللجوء، وضمان تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية وتوفير نظام حماية فعّال لهم[2].

وقعت تونس في عام 2012 اتفاقية تعاون مماثلة تشمل تنظيم دخول فئات معينة من التونسيين إلى سويسرا وإقامتهم فيها، مثل أصحاب المهارات العالية، وأفراد أسر المهاجرين التونسيين، والطلاب، والمهاجرين المشاركين في أنشطة تنموية في كلا البلدين. تتضمن الاتفاقية أيضًا إعادة قبول المهاجرين غير القانونيين بشكل طوعي أو غير طوعي مع الحفاظ على حقوق الإنسان، وتوفير الدعم اللازم لإعادة دمجهم. كما تعزز الاتفاقية التعاون الفني وتقديم الدعم المالي لمكافحة الهجرة غير القانونية وتشجيع

(1) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق، ص110.

(2) المغرب يوقع اتفاقية مع أوروبا لتنظيم الهجرة غير الشرعية، العربية نت تم الإطلاع بتاريخ 2022/11/13
https://www.alarabiya.net/north-africa/morocco/2013/06/07

المهاجرين غير النظاميين على العودة. وفي إطار اتفاق آخر وقع أيضًا في عام 2012، أتيحت الفرصة لـ150 شابًا تونسيًا من أصحاب الاختصاصات للعمل في سويسرا لمدة تصل إلى 18 شهرًا لاكتساب مهارات لغوية ومهنية[1].

في أبريل 2012، وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم مع ليبيا في مجال الأمن لمكافحة الهجرة غير القانونية وعمليات المغادرة غير القانونية من ليبيا. أكدت المذكرة على ضرورة تسهيل وتعزيز العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا، وأوصت بإنشاء مركز احتجاز خاص بهم، وتدريب الشرطة الليبية على مراقبة الحدود وإدارتها، وتبادل المعلومات بين الطرفين. ومع ذلك، لم تُطبق هذه الوثيقة بسبب انعدام الاستقرار السياسي، وتعرضت لانتقادات لأنها تركز على مسألتي العودة ومنع الهجرة إلى أوروبا دون الاهتمام بحقوق المهاجرين.
وقعت ليبيا أيضًا اتفاقات حول أمن الحدود مع الجزائر وتشاد وتونس في 2012، ومع مصر والسودان في 2013. تنص هذه الاتفاقات على إجراء دوريات مشتركة على الحدود، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات لمنع الهجرة غير القانونية إلى ليبيا. يركز اتفاق آخر وقع في 2013 بين ليبيا ومصر والسودان على إنشاء مناطق تجارة حرة لتسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود. ولكن في ظل الأوضاع السائدة في ليبيا، يبقى من غير الواضح مدى تطبيق هذه الاتفاقيات.[2].

في ظل غياب إطار حكومي شامل للهجرة الدولية، تُعتبر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وسيلة عملية لتنظيم الهجرة وحماية العمال المهاجرين. ومع ذلك، فإن توقيع مذكرات تفاهم بشأن الهجرة يكون أسهل بكثير من توقيع اتفاقيات رسمية مع بلدان المقصد، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى القدرة على توفير حماية كافية للعمال المهاجرين بسبب طبيعتها غير الرسمية. تفتقر هذه المذكرات غالبًا إلى تفاصيل واضحة حول التطبيق، وتكتفي بإعادة تأكيد الالتزام بالقواعد القائمة دون الإشارة إلى أطر عمل دولية أو خطط زمنية محددة.

رغم أن اللجان المشتركة ينبغي أن تعقد اجتماعات دورية لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، إلا أن ذلك يحدث نادرًا. بعض الاتفاقيات التي تتناول العمال المنزليين لا تعطي اهتمامًا كافيًا للقضايا الخاصة بالمهاجرات، رغم أن النساء يشكلن الغالبية العظمى من العمال المنزليين. بالإضافة إلى ذلك، يغفل نموذج مذكرة

(1) سويسرا وتونس توقعان على إقامة شراكة في مجال الهجرة على الرابط التالي :
https://www.swissigo.eh/ara/32877690

(2) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق، ص111

التفاهم الذي وضعته منظمة العمل الدولية بعض التدابير الهامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية ومعاملة العمال المهاجرين على قدم المساواة ومنع عمليات الإعادة القسرية، مما قد يؤدي إلى عدم المساواة بين العمال المهاجرين.

فالتعاون حول الهجرة لا يزال متفاوتًا في المنطقة العربية، ولإدارة الهجرة بشكل يعود بالفائدة على كافة الجهات المعنية، يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار والتعاون على كافة المستويات، مع الالتزام بالصكوك الدولية، خصوصًا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولقد أوجدت أحداث الربيع العربي الفرصة لدول الاتحاد الأوروبي لتقييم وتجديد سياسته واستراتيجيته في التعامل مع دول جنوب البحر المتوسط، من أجل إعادة النظر من أجل دعم التنمية المستدامة بشكل أفضل في دول جنوب المتوسط، وقد بدء حوار بين دول شمال وجنوب المتوسط، والسعي نحو تبني النهج العالمي للهجرة الذي يقوم على عدم تقييد حركة المهاجرين، ولا شك أن تحقيق أهداف كلا من الطرفين يعتمد بدرجة كبيرة على الأبعاد الخارجية للهجرة وتوازن القوى بين الطرفين والذي هو في صالح دول شمال المتوسط، الأمر الذي يشير إلى أن الوضع في المستقبل سوف يستمر كما هو الحال الآن[1].

(1) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المبحث الثاني

جهود الدول الأوروبية في مكافحة الظاهرة (ايطاليا – اسبانيا – فرنسا – بريطانيا)

إن دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الواقعة جنوب أوروبا والتي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في احتكاك مستمر وعلى مدار الساعة مع تدفقات الهجرة غير القانونية التي تأتيها من جنوب المتوسط، مما استوجب على هذه الدول انتهاج مجموعة من السياسات لمواجهة هذه الظاهرة، حيث تعد ظاهرة لها عدة تداعيات غير مرغوب فيها ومتعددة الأبعاد نجد الدول الأوروبية تلجأ إلى سن قواعد وقوانين تعنى بضبط الهجرة غير القانونية، وتعد الدول الأوروبية الأكثر استقطاباً للمهاجرين وخاصة من دول المغرب العربي، ولهذا نجد في التشريعات الأوروبية قوانين موجهة للمهاجر غير القانوني[1].

> "ومع أن القانون الدولي ينص على حق كل فرد في الهجرة والرحيل من بلده، لكنه لا يعطي الحق في الدخول إلى بلد لا يتمتع فيه بحق المواطنه دون حصوله على حق الدخول، وحق الدخول حق سيادي للدولة حيث يعتمد البلد المستقبل، وسياسات الهجرة تتسم بالشفافية، حيث يصنف في خانة الهجرة غير القانونية بالنسبة للدول الأوروبية . الحالات التي من بينها":

1. دخول دولة أوروبية من دون تأشيرة.

2. من مارس عمله بدون تصريح.

3. من بقي في البلاد بعد انتهاء مدة الإقامه المصرح له بها.

4- من أخل بشروط إقامته.

ودائما ما كانت قضية الهجرة محورا رئيسيا في النزاع المستمر بين الاحزاب والمنظمات السياسية في أوروبا بشكل عام، وقد لعبت دورا بارزا في تشكيل السياسات المتعلقة بالهجرة، من سياسة متساهلة تجاه المهاجرين وسياسة أكثر صرامة وفقًا لانتماء التيار إلى السلطة، وفق اتجاهات الرأي العام في الدول الأوروبية.

---

(1) نبيله بوقلي، الإدارة الأورومتوسطية للهجرة غير الشرعية في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015–2016، ص23.

المطلب الأول

جهود ايطاليا وسياستها تجاه الهجرة غير القانونية

تعاني إيطاليا من الهجرة غير القانونية كغيرها من الدول الأوروبية، وهي أكثر الدول الأوروبية تضررًا، حيث أصبح ساحلها الجنوبي مقصداً لأعداد هائلة من المهاجرين غير القانونيين، وفقًا لتقرير وزارة الداخلية الإيطالية في نهاية عام 2002، كان هناك أكثر من 1.5 مليون أجنبي في إيطاليا حصلوا على تصاريح للإقامة في إيطاليا، أي أولئك الذين دخلوا بالوسائل القانونية. إضافة إلى نحو 600 ألف مقيم غير قانوني من دول مختلفة مثل المغرب وألبانيا ورومانيا والصين وتونس ودول أخرى[1]، فبحلول منتصف أكتوبر 2015 وصل إلى إيطاليا حوالي 150000 مهاجر عن طريق البحر الأبيض المتوسط كما كشفت بيانات المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين المفقودين سنة 2014، ونتيجة لهذا العدد الهائل من المهاجرين غير القانونيين فقد قامت الحكومة الإيطالية بسن مجموعة من القوانين.

وكان أول قانون للهجرة في مارس 1998، وقد احتوى على لوائح قانونية للهجرة غير القانونية من خلال معالجة إجراءات الدخول إلى إيطاليا وكذلك تحديد إقامة الأجانب.

وبالإضافة إلى تفعيل مراكز الاحتجاز والإيواء للمهاجرين غير القانونيين لأول مرة، بحيث يحدد القانون المدة القانونية لاحتجاز المهاجرين غير القانونيين بـ 30 يومًا، بعد ذلك، تقرر الحكومة الإيطالية وتحدد مصيرهم، إما بالموافقة على الإقامة والعمل في إيطاليا، أو بترحيلهم إلى بلدانهم، أو محاكمتهم إذا خالفوا القانون ومعاقبتهم.

في عام 2002 صدر قانون BOSSI VINI، بعد أن فشل القانون الأول في ردع الهجرة غير القانونية . وكان أكثر صرامة في تعامله مع المهاجرين غير القانونيين، بحيث ينص هذا القانون إما على حبس أو طرد المهاجرين، من خلال المادة 13 من هذا القانون التي نصت على حبس أجنبي من سنة إلى أربع سنوات للمهاجر الذي كان محكوم عليه بالإبعاد، لكنه لا يزال موجودًا على الأراضي الإيطالية، بعد اعتقاله ومحاكمته، وتفصل المادة 14 من القانون ذاته إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل، حتى يتم اصطحاب المهاجر إلى الحدود حيث يجب على السلطات مساعدته وإجراء التحقيقات بشأنه، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على وثائق سفر للمهاجرين، إذا تعذر العثور على أي وسيلة مواصلات

(1) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

مناسبة تسمح بمرافقة المهاجر إلى حدود بلد منشأ المهاجر، يُحتجز في أماكن الإقامة المؤقتة ومراكز الاحتجاز. وعند انتهاء الفترة المحددة في قانون بوسي فيني، من 30 إلى 60 يومًا، كما هو منصوص عليه في المادة 14.

إذا تعذر تنفيذ حكم الترحيل، يجب على المهاجر غير القانوني مغادرة الأراضي الإيطالية في غضون فترة محددة مدتها خمسة أيام بعد حصول المهاجر على حكم الترحيل من خلال وثيقة مكتوبة تحتوي على العواقب الجنائية لانتهاكه للقانون من قبل قائد الشرطة، وليس فقط هذا، لكن القانون جاء بعقوبة خاصة جديدة مع المهاجرين الذين كانوا يقيمون سابقًا في إيطاليا بدون تأشيرة، حتى لو كان دخولهم إليها قانونيًا. ويعتبر هذا القانون أن وضعهم غير قانوني ويحكم عليهم بالطرد من الأراضي الإيطالية، وفقًا للمادة 15 من قانون Bossi Fini أو القانون رقم 189. المادة 19 من نفس القانون تستبعد بعض حالات الطرد وعدم اتباع أوامر رئيس الشرطة الذي نذكر منه: القاصر الذي ليس لديه معيل وامرأة حامل حتى 6 أشهر بعد ولادة طفلها، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر يحمل الجنسية الإيطالية . تظل هذه الاستثناءات سارية حتى صدور الحكم، وضاعف قانون بوسي فيني الصعوبات التي تواجه المهاجرين من خلال المادة رقم 1 من الفقرة الخامسة بشأن الإجراءات المتعلقة بالإقامة من خلال تأخير عملية استكمال تصاريح الإقامة للمهاجرين، وبالتالي يضطرون إلى الانتظار لفترة طويلة بالإضافة للربط بين تصريح الإقامة وعقد العمل، كما أشارت المادة السابقة إلى ذكر إمكانية واحدة لتحديد تصريح الإقامة مع الحاجة للاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به هذا القانون[1].

الاتفاقيات الإيطالية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية

قامت الحكومة الإيطالية بعقد إتفاقية مع دولة مصر بحيث تنص الإتفاقية على مد السلطات المصرية بالوقت الكافي لإعادة توطين مواطنيها وذلك مع تحمل الجانب الإيطالي كافة التكاليف المتعلقة بإعادة التوطين، ففي عام 2006 وبموجب هذه الاتفاقية أسهمت الحكومة الايطالية بتصحيح أوضاع العديد من المصريين المقيمين بشكل غير قانوني، كما أسهمت الاتفاقية في تأمين حصة في سوق العمل بلغت

(1) محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، (العدد 4)، 2011، ص: 260 .

7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، كما يقوم الجانب الايطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية اذا احتاجت إلى ذلك.

وفي إطار هذه الإتفاقية قامت الحكومة الايطالية بترحيل المهاجرين الجزائريين غير القانونيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقدمت الحكومة الإيطالية أزيد من ألف تأشيرة للجزائريين عام 2008 وكذا الف تأشيرة أخرى في 2009 وتم بذلك ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري[1].

كذلك قامت كل من حكومة برليسكوني وحكومة القذافي منذ 2000 إلى غاية 2004 بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات تنص هذه الاتفاقيات على تحمل إيطاليا المسؤولية الدعم اللوجيستي لليبيا من أجل السعي للسيطرة على المهاجرين بحيث تقدم الدعم لبناء معسكرات لإحتجاز المهاجرين، والتدريب بالإضافة إلى الرحلات الجوية ونحو 1000 حقيبة لحفظ الجثث وذلك من اجل المهاجرين الذين يموتون في الصحراء.

وحثت الأمم المتحدة إيطاليا على مراجعة سياساتها الخاصة بتدفق الهجرة غير القانونية إلى أراضيها من الساحل الليبي ، والتي تأتي بعد اقتراح "الحصار البحري" اقترحته "جورجيا ميلوني رئيسة وزراء إيطاليا ، لوقف هذا التدفق ونبع هذا من الاقتراح الأصلي لمهمة صوفيا البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى أن المرحلة الثالثة من الاقتراح، والتي لم يتم تنفيذها قط، تستهدف وقف مغادرة قوارب المهاجرين من شمال أفريقيا.

وفي ديسمبر 2011 وقعت مصر وإيطاليا اتفاقيتين تعاون بدعم من المنظمة الدولية للهجرة تحددان سبل التعاون المستقبلي المشترك بين البلدين في معالجة قضايا الهجرة غير القانونية بين الشباب المصري.

وعلاوة على ذلك فإنه هناك اتفاق آخر وقع بين ليبيا وإيطاليا عام 2007، احتوى على البنود التالية:

1- تكثيف الطرفين تعاونهما في مكافحة المنظمات الإجرامية، التي تكرس نشاطها في الإتجار بالبشر، واستغلال الهجرة غير القانونية.
2- تنظيم دوريات بحرية بعدد 6 قطع بحرية بين الدولتين، معارة مؤقتاً من إيطاليا.

(1) عبد العزيز الأصقر أحمد وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص153.

3- التزام إيطاليا بالإضافة إلى الإعارة المؤقتة للوحدات البحرية المخصصة لعمليات الدولية، بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

وهذا الاتفاق تم إضافة مادة جديد إليه برقم (3) مكرر بتاريخ 4 فبراير 2009، نصت على "ينظم الطرفان دوريات بحرية بطواقم مشتركة من عناصر ليبية وايطالية متكافئة من حيث العدد والخبرة والتأهيل والتدريب تعمل هذه الدوريات في المياه الإقليمية الليبية والدولية تحت إشراف طاقم ليبي وبمشاركة عناصر إيطالية، كما تعمل هذه الدوريات في المياه الإقليمية الإيطالية والدولية بإشراف طاقم إيطالي وبمشاركة عناصر ليبية، تكون القطع البحرية المقدمة من الجانب الإيطالي إلى الجانب الليبي المذكورة في المادة الثالثة من الاتفاق على سبيل التملك على أن تنقل عقب تسليمها مباشرة".

والتزمت إيطاليا وفقا لهذا الاتفاق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبتمويل من ميزانية الاتحاد بتزويد ليبيا بمنظومة مراقبة الحدود الليبية البرية والبحرية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية.

كما تم إبرام معاهدة للصداقة والشراكة والتعاون بين إيطاليا وليبيا في عام 2008 يحث على إنجاز منظومة لمراقبة الحدود الليبية، وعملت الدولتان الليبية والإيطالية على إنجاز منظومة لمراقبة الحدود الليبية وإسناد هذه المراقبة لشركات إيطالية تتوفر لها اختصاصات فنية لازمة لهذه المهمة.

العمليات الأوروبية قبالة الشواطئ الليبية: عمليتا (تريتون) و (صوفيا)

حيث أوقفت السلطات الإيطالية عمليات ماري نوستروم بعد نحو عام من انطلاقها، وقد أسهمت في الحد من مآسي غرق قوارب المهاجرين وإنقاذهم في عرض البحر المتوسط، ولاقت هذه الخطوة انتقاداً واسعاً من المنظمات الدولية، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة "أنقذوا الأطفال" (Save the Children) ومن عدد من الجمعيات المحلية الإيطالية، مثل: آرشي (Arci) ، وأسلي (Acli)، وكاريتاس (Caritas)، التي رأت فيها تراجعاً للدور الإنساني الذي تقوم به إيطاليا في مجال إنقاذ المهاجرين.

وتوجه الاتحاد الأوروبي نحو إطلاق عملية مشتركة في الأول من نوفمبر 2014 لإدارة الهجرة غير القانونية، ووضع حد لحالات غرق السفن والقوارب التي تحمل مهاجرين انطلاقاً من السواحل الليبية،

أطلق عليها اسم عملية تريتون (Triton operation)، وترفع علم الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية التي تعرف اختصاراً بفرونتكس (Frontex) [1].

وتنطلق ترتيون التي تستضيفها إيطاليا، في تنفيذ عملياتها من قاعدتين: الأولى في جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، والثانية من ميناء امبيدوكله (Empedocle) في جنوب جزيرة صقلية، وتسير دورياتها لمراقبة حركة قوارب المهاجرين على مسافة 30 ميلاً بحريا من السواحل الإيطالية، ولديها القدرة على الاقتراب من السواحل الليبية للقيام بعمليات إنقاذ السفن والقوارب التي تواجه خطر الغرق في المياه الإقليمية الليبية.

ولكن لم يكتب لعملية تريتون النجاح في الحد من تدفقات المهاجرين أو حتى الحد من غرق السفن التي تقل المهاجرين في عرض البحر المتوسط؛ إذ قضى نحو 1200 مهاجر في أبريل 2015 من جراء غرق سفينتين أمام السواحل الليبية؛ وهو ما استدعى تدخلاً أوروبياً لزيادة القدرة التشغيلية لعملية تريتون وإطلاق القوة البحرية الأوروبية (EUNAVFOR MED) في المتوسط في 22 يونيو 2015 التي حملت اسم عملية صوفيا (Sophia operation)[2]، وتعد هذه العملية أول عمل عسكري أوروبي مشترك في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بهدف محاربة الهجرة وعمليات الاتجار بالبشر، والمساهمة في تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ومنطقة البحر المتوسط الذي يشهد حركة متزايدة لقوارب المهاجرين غير القانونيين وسفنهم.

1 تأسست بموجب لائحة المجلس الأوروبي رقم 2007 / 2004 الصادرة في 26 أكتوبر 2004، وهي المسؤولة في المقام الأول عن تنسيق جهود مراقبة الحدود، وتنسيق إدارة الحدود الأوروبية وتطويرها بما يتماشى مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومفهوم الإدارة المتكاملة للحدود، كما تتبادل المعلومات مع سلطات الحدود في الدول الأعضاء، وتقيم نقاط الضعف والقوة لكل دولة عضو لمواجهة التحديات عند حدودها الخارجية، بما في ذلك ضغط الهجرة. واقترحت المفوضية في 15 ديسمبر 2015 تمديد ولاية "فرونتكس" وتحويلها إلى "الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل" حيث أيد المجلس الأوروبي ذلك المقترح في 18 ديسمبر 2015، وألغيت اللائحة أعلاه لتحل محلها اللائحة رقم 1624 الصادرة في 14 سبتمبر 2016، التي أسست فرونتكس، للمزيد ينظر في الموقع الرسمي لفرونتكس https://frontex.europa.eu

(2) لمزيد من المعلومات، ينظر الموقع الرسمي للعملية صوفيا https://www.operationsophia.eu

المطلب الثاني

جهود اسبانيا وسياستها في مواجهة الهجرة غير القانونية

أولا: تنظيم الهجرة في إسبانيا

لقد شهدت اسبانيا منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986 نمواً اقتصادي كبير جعلها تقوم بإعادة بناء البنية التحتية للبلاد، هذا الأخير استدعى الحاجة إلى عدد كبير من الأجانب ففتحت اسبانيا أبوابها للمهاجرين وأصبحت دولة عبور، حيث شهدت إرتفاعًا كبيراً في عدد المهاجرين خاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ففي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي وإرتفع عددهم بنسبة 23.8 % ليتجاوز المليون شخص سنة 2001 ليتضاعف عددهم مرة أخرى من 900 شخص إلى 2.8 مليون بين عامي 2000 و2004.

وفي عام 1996 أقرت اسبانيا قانونا جديدا للأجانب اشتمل على مزيد من الحقوق للمهاجرين وانشأ وضع المقيمين الدائمين بالإضافة إلى اقرار حصة سنوية لاستقدام العمال الأجانب وكذا منح مزيدا من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر وفي سنة 2000 صدر "القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في اسبانيا واندماجهم الاجتماعي الذي عرف بقانون 4/ 2000 والذي حل محل قانون 1985 وتضمن هذا القانون الجديد إحكاما تعزز حقوق المهاجرين وكذا توسع فرص الحصول على خدمات اجتماعية بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم للمهاجرين غير القانونيين، وقد اعتبر بعض المختصين هذا القانون " الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا وقد لقي هذا القانون معارضة شديدة وأصبح محل جدل سياسي كبير في إسبانيا، وعارضت بشدة حكومة خوسيه ماريا أزنار هذا القانون حيث قامت بإلغاء احكامه التي كانت في مصلحة المهاجرين، وذلك من خلال اعتماد قانون جديد عرف بقانون 8/ 2000 الذي اعتبر مجحفا بحق المهاجرين لأنه قلص من الحقوق والإمتيازات التي أقرتها القوانين السابقة وبالأخص قانون 4/ 2000[1].

أما فيما يتعلق بالمهاجرين غير القانونيين فإن هذا القانون الجديد قيد اغلب حقوقهم الاجتماعية وقام بحرمانهم من حق التنظيم والتفاوض الجماعي والإضراب والانضمام إلى النقابات، وصيغ هذا القانون

(1) ماهر عبد مولاه، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، المستقبل العربي، العدد (398)، بيروت، 2012، ص47.

حسب ديباجته، امتثالا من إسبانيا لاتفاقية تامبيري (Tampere) عام 1999 واتفاقية شنغن (Shengen) عام 1985 التي زعم الحزب الشعبي انهما انتهكتا بقانون 4/ 2000[1]، ويجدر بالذكر أن قانون الهجرة في اسبانيا تعرض لأربع عمليات تعديل ما بين يناير 2000 ونوفمبر 2004 وقد جاءت هذه التغييرات بسبب عدم وجود توافق سياسي داخلي على تبني قوانين الهجرة، وعدم الانتظام الذي ميز تدفقات الهجرة إلى اسبانيا في هذه الفترة وقد عمدت اسبانيا إلى القيام بالعديد من الإجراءات الأمنية لردع المهاجرين غير القانونيين وتحديدا الهجرة غير القانونية، من بين هذه الإجراءات بناء سياج في محيط مدينتي سبتة ومليلة وذلك شمال المغرب.

وفي 2014 انقذت اسبانيا 3500 مهاجر غير قانوني استقلوا قوارب متهالكة وهذا عرفت اسبانيا عدد كبير من المهاجرين الجدد، فعملت على تسوية وضعياتهم القانونية بيد أنه ظهرت هناك فئة من المهاجرين في وضع غير قانوني يعملون في قطاعات الإقتصاد السري، ومن هنا أصبحت اسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير القانونية في جنوب أوروبا، وذلك بسبب الإزدهار الاقتصادي الذي شهادته خلال عقد التسعينات، حيث بدأ يتدفق إليها أعداد متزايدة من المهاجرين غير القانونيين، خاصة من شواطئها الجنوبية على البحر الأبيض المتوسط، وعليه تحتل إسبانيا المرتبة السابعة في العالم بنسبة 6.9 مليون مهاجر[2].

ثانياً: مراقبة الحدود الإسبانية لمواجهة تدفقات الهجرة:

تسعى إسبانيا من خلال اتباع هذه السياسة إلى عسكرة حدودها الجنوبية وذلك باستثناء الحدود الترابية القصيرة للمدينتين مع الأقاليم المغربية المجاورة في الشمال، لان معظم الحدود الاسبانية المغربية بحرية، وذلك سواء على البحر الأبيض المتوسط او على المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الاسبانية.

(1) خديجة بتقة، مرجع سابق الذكر، ص61.

(2) تقارير الجزيرة، الموت يحيط بطرق المهجرين إلى أوروبا، http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/04/201542014401569209.htm

إذ أن مراقبة الحدود البحرية التي تتطلب حراسة تتخذ شكل منطقة (Area) تختلف جذريا عن مراقبة الحدود التي تستدعي حراسة على شكل خط (Line 4) [1].

بالإضافة إلى اقتراح اسبانيا اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها من خلال بناء جدار حدودي يصل ارتفاعه نحو 6 أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالآشعة تحت الحمراء، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل استشعار ليليلة ورادارات، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي، أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة غير القانونية ببوغاز جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا.

أما عن الاتحاد الأوروبي فقد تمثلت الإستراتيجية التي تبناها في انفاق وإنشاء بعض النظم المتكاملة لمراقبة البحرية الخارجية باليات متطورة، وذلك بدءا بتسييج محيط الثغرين محاولة من خلاله منع الهجرة غير القانونية عام 1993 مستخدمة في ذلك كاميرات الأشعة تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار الصوتي والبصري وأنظمة الرادار وأبراج المراقبة لمنع المهاجرين الأفارقة من العبور، غير أن الموقع الجغرافي لهذين الثغرين جعل منهما مقصدا لآلاف المهاجرين لأنهم يستطيعون الدخول إلى الأراضي الأوروبية بمجرد عبور منطقة التغرين، بالإضافة إلي أن المسار يعتبر أقل خطرا بالمقارنة مع محاولات عبور البحر الابيض المتوسط او المحيط الأطلسي نحو مستقبل غير معلوم، إذ أن الاسوار المحيطة بسبتة ومليلة صممت أساسا لمنع المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الافريقية وليس المغاربة وذلك لعدة أسباب منها: [2]:

1- للسكان المحليين في تطوان والناظور، المدينتين المغربيتين المتاخمتين لسبتة ومليلة، حق دخول الثغرين دون الحاجة إلى تأشيرة بموجب إتفاقية انضمام اسبانيا إلى الاتحاد الاوروبي ، ولكن هذا الامتياز لا يشمل السفر للأراضي الاسبانية في الضفة الشمالية للبحر الابيض المتوسط.

(1) سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013، ص101.

(2) خديجة بتقه، مرجع سبق ذكره، ص61.

2– أذا تجاوز المغاربة مدة التأشيرة الممنوحة لهم أو دخلوا إلى سبتة ومليلة بطريقة غير قانونية، يمكن إعادتهم إلى المغرب بسهولة وفقا لإتفاقية العودة الموقعة بين المغرب واسبانيا عام 1992.

في الثامن والعشرين من سبتمبر عام 2005، حاول 700 مهاجر أفريقي اقتحام سياج مدينة مليلة باستخدام سلالم بدائية الصنع. أسفرت هذه المحاولة عن مقتل 14 مهاجرًا أثناء محاولتهم الوصول إلى المدينة، مما أثار صدمة كبيرة في الرأي العام ودفع العديد إلى المطالبة بتبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير القانونية. رغم أن هذا الحدث يبرز الحاجة إلى تعاون جدي من بلدان العبور، خاصة في المغرب العربي، فإن الاتحاد الأوروبي وإسبانيا واصلا اتباع إجراءات أمنية أحادية الجانب تعتمد على عسكرة الحدود البرية والبحرية. ومع ذلك، أثبتت هذه الإجراءات عدم فعاليتها في مواجهة تدفقات الهجرة غير القانونية. حتى عندما يتضمن الأمر إشراكًا محدودًا لبلدان العبور كجزء من استراتيجية إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الحدود، فإن الاتحاد الأوروبي يهدف في الأساس إلى تحويل هذه البلدان إلى مناطق عازلة لحماية حدوده الجنوبية[1].

بالإضافة إلى الأهداف المعلنة المتمثلة في إيقاف الهجرة غير القانونية، كان لإنشاء سياجات سبتة ومليلة أهداف أخرى بعيدة المدى مرتبطة بالوضع القانوني والسياسي للثغرين، باعتبارهما منطقتين متنازع عليهما. بناء هذه السياجات هو جزء من استراتيجية إسبانية شاملة لتعزيز السيطرة على الثغرين، تتضمن عدة خطوات أبرزها: بناء السياجات والأسوار الحدودية، ترسيم الحدود مع المغرب من جانب واحد، منح الثغرين الحكم الذاتي، سن قوانين هجرة تقليدية، وتنظيم زيارات رسمية للملك وأعضاء الحكومة الإسبانية إلى الثغرين.

اهتمامات الحكومة الإسبانية لم تتوقف عند الثغرين، بل امتدت إلى مضيق جبل طارق. قامت إسبانيا بمشروع بناء جدار حدودي بارتفاع ستة أمتار، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. هذا الجدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة، وكاميرات حرارية، وأجهزة للرؤية الليلية والأشعة تحت الحمراء. كما تم إنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مزودة بوسائل إشعار ليلية، ودعم هذه المراكز بجهاز "سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق قمر صناعي يُدعى "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة السرية في مضيق جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا، بتكلفة تجاوزت 3.5 مليون يورو. هذا

(1) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الإنجاز سهل عمل الدوريات العسكرية المغربية والإسبانية التي بدأت العمل المشترك في عام 2003 في إطار التعاون الأورومتوسطي.

الاتفاقية المغربية الاسبانية:

وتعد نموذجاً للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية في حوض البحر المتوسط، وبموجب تلك الاتفاقية فإنه يسمح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي الدخول إلى اسبانيا على أن لا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر، ويفضل في اختيار العمال من الملتزمين اللذين سبق لهم العمل في اسبانيا.

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقية فقد طرحت كل من فرنسا وألمانيا في أواخر سنة 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة "ستانفورد" البريطانية وشارك في وزراء داخلية الدول الأوروبية، اقتراحاً يهدف إلى حل قضية الهجرة غير القانونية في حوض المتوسط وذلك بإعادة إحياء صيغة العامل الضيف، وذلك من خلال إبرام عقود عمل ذات طبيعة زمنية محددة مع عمال أجانب، ومنح الدول التي تعرف نسبا عالية من الهجرة غير القانونية عدداً كبيراً من فرص العمل المتاحة، غير أن ذلك الاقتراح لم يكن ذو طبيعة إلزامية بالنسبة لكافة الدول الأوروبية[1].

وفي عام 2018 أبرمت إسبانيا والجزائر اتفاقا لتأسيس فريق مشترك يختص بالتحقيق في شبكات تهريب البشر، وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة غير اللقانونية والإرهاب . جاء هذا الاتفاق بعد فترة من التوتر في العلاقات بين البلدين حيث شهدت اسبانيا تدفقا كبيرا لأكثر من 2000 مهاجر جزائري إلى سواحلها في الأندلس خلال عام 2017، نتيجة لذلك قامت الحكومة الإسبانية إلى إنشاء مركز استقبال مؤقت في سجن أركيدونا في الأندلس لأستعاب ما يزيد على 500 مهاجر، وشهد المركز عدة حوادث مؤسفة ، من بينها وفاة أحد المهاجرين قبل أن يتم إغلاقه لاحقا.

(1) بن لخضر محمد، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 145.

المطلب الثالث

سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير القانونية

الهجرة في التشريع الفرنسي:

منذ الحرب العالمية الاولى ،كانت فرنسا واحدة من أوائل الدول التي سنت قوانين تتعلق بالهجرة ، سواء من داخلها او اليها ، وعلى الرغم من ذلك يعتبر العديد من المؤرخين ان أول تشريع فرنسي بارز في مجال الهجرة هو قرار 2نوفمبر 1945 الذي ظل يمثل الإطار العام للتشريعات في هذا المجال على الرغم من التعديلات المتعددة التي طرأت على معظم مواده.

وفي الماضي كانت فرنسا تعتبر وجهة للهجرة واللجوء، ولكن منذ بداية التسعينات تحولت إلي بلد يركز الإبعاد والترحيل، وأصبحت قضايا الهجرة من أبرز المواضيع التي تشغل الساحة السياسية في فرنسا.

ويعتبر قانون الهجرة لسنة 1889 بمثابة أول خطوة عملية في فرنسا حيث أعطى الحق لأبناء المهاجرين المولودين في فرنسا في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق وكذا الثقافة، في تلك الفترة كانت الدول المصدرة للهجرة مقتصرة على الدول المحاذية لفرنسا والناطقة باللغة الفرنسية فقط، ثم بعد ذلك عملت فرنسا على إصدار بطاقة التعريف الوطنية إبان الحرب العالمية الأولى وكانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة الهجرة. ومع الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدة منظمات لتنظيم جلب اليد العاملة بهدف إدماجها والاستفادة منها لإعادة بناء الإقتصاد الفرنسي المعروف باقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وتميز قانون ساركوزي الذي صدر في 26 نوفمبر 2003 بطبيعة القمعية، حيث ينص على الاحتجاز لمدة تصل إلى 32 يوما بدلا من 12 يوما، زيادة على ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة وتطبيق شهادات الاستضافة، الذي له مرجعية (هذا الإجراء الأخير) إلى اقتراح دوبريه بحيث استمد منه، لكنه لقي معارضة قوية من الشعب فاضطرت الحكومة للتراجع عنه، وعند انتخاب الرئيس نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية أعاد قانون هورتيفو سنة 2006 العمل بنظام الهجرة العمالية والذي صمم في الوقت الحالي ليكون انتقائيا، وهذا القانون بدوره عزز تدابير لقمع الهجرة غير القانونية ، وتسمى كذلك الهجرة المفروضة وذلك عكس الهجرة المدارة، أما فيما يخص تطبيقه على ارض الواقع، فالمهاجرون حتى ولو كانوا نظاميين يحرمون من الحق في العيش مع أسرهم، وقد قام

الاشتراكيون والشيوعيون بالاعتراض على كل بند من بنود هذا القانون بحيث قام 41 برلماني برفضه واقره 91 آخرون، وهذا القانون يسعى إلى ضبط الهجرة والشفرة الوراثية الجينية للمهاجر[1].

السياسة الفرنسية تجاه ظاهرة الهجرة

لقد أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة وذلك بعد انخراطها في الإتحاد الأوروبي بمختلف مراحل تطوره تتعلق أساسا بالسياسة الأوروبية، حيث كانت هناك جهود تم بذلها في إطار الإتحاد الأوروبي بهدف تقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض والسعي إلى جعلها أكثر تجانسا، وبرز ذلك من خلال المادة 622–1 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب واللجوء ، وبعده جاءت الفقرتين الثانية والثالثة لتوسعا مفهوم الإقليم إلى جميع– فضاء شنغن – وكذا أقاليم الدول الأطراف في بروتوكول تهريب المهاجرين[2].

بالإضافة إلى قيام فرنسا بالعمل على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، بحيث طرحت في 2006 مع ألمانيا اقتراحا يقضي بحل قضية الهجرة غير القانونية وذلك في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بحيث تضمن هذا الاقتراح إعادة إحياء صيغة (العامل الضيف) إبرام عقود مع عمال أجانب بحيث تكون ذات طبيعة زمنية محدودة وذلك مع منح نسب عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا للدول التي ينزح منها طالبو الهجرة. وأبدت استعدادها للتعاون فيما يخص استرجاع المهاجرين غير القانونيين، وقامت كل من بريطانيا وايطاليا واسبانيا وبولندا بتأييد هذا المخطط، غير أنه بقيت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي تحتفظ بحقها في ممارسة سياستها للهجرة والعمل النابع من السيادة الوطنية لكل دولة.

كما قامت فرنسا سنة 2010 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسية بدعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، عن طريق بعث 18 من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع فرنتكس لحماية الحدود الأوروبية خاصة في منطقة اليونان اذ تعتبر اضعف حلقة من حلقات الاتحاد الأوروبي، ويحاول بناءه من اجل وقف قدوم المهاجرين السريين إليها[3].

(1) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص72.

(2) صايش عبد المالك، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

(3) خديجة بتقة، مرجع سبق دكره ، ص 73.

إذ إن هذه الأخيرة تستقبل ما بين 200 إلى 300 مهاجر من الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل يومي، ولذلك برمج الإتحاد الأوروبي تحت ضغط من الجانب الفرنسي إرسال 175 عنصر من حرس الحدود إلى اليونان. وذلك بعد أن قامت فرنسا بإرسال 18 شرطيا لدعم فرق التدخل الأوروبية السريعة. وبعدها اقر وزير الهجرة الفرنسي ايريك بيسون أن هذه العملية تندرج ضمن تنفيذ التعاليم الأوروبية التي تضمنت 29 إجراء من اجل حماية حدود أوروبا الخارجية وكذا محاربة الهجرة السرية.

وجديد قانون هورتفو هو التوقيع من عدد المهن المتاحة أمام الأوروبيين الشرقيين من 61 إلى 162، وهي لا تستدعي تحصل أصحابها على شهادات، وإنما أن يكونوا على قدر من التأهيل، وقام الوزير هورتفو بالدفاع عن مضمون قانونه في مواجهة منتقديه قائلا : "انه السبيل الوحيد المتاح للسيطرة على الهجرة من جهة، وتأمين ظروف لائقة للعمل والمعيشة للمهاجرين الجدد"، كما يرفض هورتفو الاقرار بأن القانون الجديد سيحول منابع الهجرة نحو فرنسا من البلدان الواقعة جنوب المتوسط إلى تلك الواقعة في شرق أوروبا.

وقد أولت فرنسا اهتماما كبيرا بهذا القانون مقارنة بباقي الدول الأوروبية، وذلك بسبب حرصها الكبير على توقيف دخول المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط، وقد كانت فرنسا في الريادة على غرار باقي الدول الأوروبية من خلال مساهمتها في توسيع تعداد عناصر حرس الحدود الأوروبيين، فزيادة على العنصر البشري قامت كذلك بتخصيص طائرتي استطلاع ولأربع سفن حربية من اجل إجراء دوريات مراقبة في المتوسط لتوقيف قوارب المهاجرين قبل وصولها إلى الشواطئ الأوروبية[1].

وفي عام 2008 أثناء تولي (نيكولا ساركوزي) للرئاسة الفرنسية، فقد وصف هذا العام بأنه من أكثر الأعوام (لتراجيديا المهاجرين) في فرنسا، فقد أعلن خلالها وزير الهجرة الفرنسي (بريس هورتفو) عن ارتفاع أعداد المهاجرين غير القانونيين الذين تم طردهم من الأراضي الفرنسية إلى (80%) وهي الأعلى في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة، كما وافق البرلمان الفرنسي بمجلسيه (الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ) في عام (2011) على مشروع القانون الجديد الذي قدمه الرئيس (نيكولا ساركوزي). والذي أقر بشكل صريح جملة من التدابير للحد من الهجرة غير القانونية، ومن أهمها[2]:

(1) سمير محمد عياد، الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سابق الذكر ص ص 227 – 228.

(2) إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 219.

1- شدد مشروع القانون والذي اصطلح على تسميته بـ (مشروع ساركوزي) على فرض الإجراءات الصارمة المتعلقة بطرد المهاجرين غير القانونيين، مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالمهاجرين الذين يعانون من الأمراض الخطيرة (كالسرطان وغيرها).

2- كما نص مشروع ذلك القانون على تقليص اختصاصات المؤسسة (السلطة) القضائية بخصوص احتجاز المهاجرين غير القانونيين، ونص مشروع القانون على "ترحيل المهاجر غير القانوني الذي تم احتجازه من قبل قاضي التحقيق، بعد مرور خمسة أيام على هذا الاحتجاز".

3- كما عالج القانون الجديد، مشاكل زواج المصلحة من أجل الحصول على الوثائق، والذي اصطلح على تسميته بـ (عقد القران الرمادية) الذي يتم بين المهاجرين والموطنات الفرنسيات من خلال تشديد العقوبة بالسجن لمدة (5) سنوات وفرض غرامة مالية يصل قدرها إلى (15) ألف يورو.

وتميزت القوانين الفرنسية للهجرة بأنها كانت تمنح الحق للمهاجرين غير القانونيين نظريا نوع من الحقوق، بالإضافة إلى تدعيم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة، فالمهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت له الحق أن يستدعي أسرته من بلده الأصلي، بيد أن قانون الهجرة الجديد للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ألغي حقوق المهاجرين غير القانونيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات، بالإضافة إلى عقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي قامت القوانين السابقة بتدعيمه بحيث أصبح مرتبطا بالسكن والمصادر المالية بهدف أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدبي الشهري للأجور وهو 1250 يورو، وكذا إقامته في سكن ملائم شريطة إجادة الأسرة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفتها واحترامها وكذا الالتزام بقيم الجمهورية الفرنسية، ويقضي القانون بإجراء الطرد القسري للمهاجرين غير القانونيين ويأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن وذلك دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي وذلك طبقا لما تنص عليه المادة 104 في القانون 911-2006، وقام هذا القانون بتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بعشر سنوات بدلا من سنتين أو ثلاث سنوات وذلك بالنسبة للمتزوج من فرنسية أو العكس وربما يعتبر هذا هو الجانب الايجابي الوحيد الذي قام هذا القانون بإقراره لمصلحة المهاجرين، وعند وصول ساركوزي لسدة للحكم سنة 2007 قام باستحداثه[1].

(1) محمد رضا التميمي، مرجع سبق ذكره، ص263.

وقد وصلت هذه السياسات ذروتها في عام (2016)، وتحديداً بعد هجمات باريس التي راح ضحيتها (129) مواطناً، وإصابة (250) وفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية، وعلى أثر ذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بإغلاق الحدود وإعادة اللاجئين، ولعل القرار الأهم في هذا الإطار إعلان الحكومة الفرنسية بإيقاف العمل بشكل مؤقت باتفاقية (شينغن) ، ويبدو أن الرؤية الفرنسية في الحد من سياسات الهجرة غير القانونية كانت الأكثر عنصرية، وهذا ما برز بشكل جلي في المقولة الشهرية للفيلسوف الفرنسي (ميشال روكار Michael Rocard) بأن فرنسا "لا تستطيع أن تستقبل كل بؤس العالم".

فضلا عن الخلافات الحادة التي برزت بين فرنسا – وإيطاليا على خلفية دخول (25) ألف مهاجر غير شرعي ووصولهم إلى جزيرة لمبيدوزا الإيطالية، وموافقة الحكومة الإيطالية على منح معظمهم الإقامة لمدة ستة أشهر (وبما يسمح لهم التحرك بحرية داخل منطقة شينغن)، وهو الأمر الذي أشعل فتيل الأزمة بين فرنسا وإيطاليا، واتخاذ الحكومة الفرنسية قراراً بإغلاق الحدود مع إيطاليا، وإعلانها وقفا مؤقتاً لإحكام اتفاقية (شينغن) ، إذ وصلت هذه الأزمة ذروتها في عام (2018). بعد رفض الحكومة الإيطالية استقبال سفينة (أكواريوس)، التي تحمل على متنها قرابة الـ (600) مهاجر غير قانوني، وعلى أثر ذلك هاجم الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) الحكومة الإيطالية، إلا أن انتقادات ماكرون لم تحظ بتعاطف النظم القومية الأخرى، ووصفت انتقادات ماكرون بأنها ذات طبيعة سياسية بالدرجة الأساس، وهو ما يؤشر إلى أن الأمر الوحيد المتفق عليه هو حماية الحدود الخارجية لهذه الدول[1].

المطلب الرابع

سياسة بريطانيا تجاه الهجرة غير القانونية

قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في تاريخ 1 فبراير 2020 كان الاتحاد الأوروبي أمام إزدياد أعداد اللاجئين إلى أوروبا وتصاعد معدلات التدفق على دول الاتحاد الأوروبي، وتبنت بريطانيا عن سلسلة من الإجراءات التي تعتقد أنها ضرورية لمواجهة تدفقات المهاجرين المستمرة على الأراضي البريطانية تطورت تلك الإجراءات التي أعلنت عنها حكومة DAVID CAMEROUN التي هي في حد ذاتها تعبير صريح عن المقاربات والحلول الفاشلة للدول الأوروبية في مواجهة مأساة اللاجئين والمهاجرين لأنها تكرس مبدأ المعالجة الأمنية في مواجهة أزمة إنسانية وبشرية عميقة، حيث هدد قائلا إنه "لا يستبعد

(1) مونت كارلو الدولية، أزمة أكواريوس انتصار للتشدد حيال الهجرة في الاتحاد الأوروبي، منشور في 2018/6/15، متاح على الرابط الآتي: http://www.mc-doualiya.com

شيئا... في حال لم تلق مشاغلنا إستجابات مؤكدة"، وبأنه سيخوض حملة للخروج من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي تعهد بإجرائه في2017، يحمل مضمون هذا التصريح الموقف البريطاني الرافض لطبيعة السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير القانونية ، واستعداد بريطانيا لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لأمنها، حتى لو وصل الأمر إلى التهديد بالانسحاب من عضويتها من الاتحاد الأوروبي، في اشارة الى الخطر الذي تمثله قضية المهاجرين غير القانونيين[1].

تشمل الإجراءات والإجراءات الجديدة التي أعدتها بريطانيا في إطار سياستها العامة المتعلقة بقضية الهجرة غير القانونية حصر وخفض معدلات الهجرة إلى ما يلي[2]:

أ- إنشاء صندوق بميزانية 15 مليون أورو في سبتمبر 2014 لضمان أمن مرفأ كاليه، وحدد رأسماله ب15 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.

ب- مضاعفة القوات بموقع يوروتينال[*] ب200 مراقب مهمتهم الأساسية مكافحة الشبكات الإجرامية لتهريب البشر والهجرة السرية.

ج- عقوبة السجن ومصادرة المكتسبات والأجور التي يحصل عليها اللاجئون من عملهم، وملاحقة أصحاب العمل الذين يوظفون عمالا وهم يعرفون أنه ليس لديهم تصاريح عمل في بريطانيا، وفي هذا السياق قال Jeams Brokenchair وزير الهجرة البريطاني "إن أي شخص يعتقد أن بريطانيا متساهلة لا يجب أن يساوره الشك في أننا سنتخذ إجراءات لمنع من يتواجد هنا بطريقة غير قانونية".

د- بناء نظام للهجرة يحقق على أفضل نحو مصالح الشعب البريطاني وأولئك الذين يلتزمون بالقواعد. في إشارة أن بريطانيا لا تمنع الهجرة بشكل عام وأنها تمنع فقط غير القانونيين، وبهذا أكدت الحكومة البريطانية على تشديد أمننة الهجرة في خطابها ردا على تزايد مساعي المهاجرين الوصول إلى بريطانيا من فرنسا مع تزايد الضغوط والانتقادات حول بطء وتيرة التعامل مع الأزمة. وكانت Natacha Bouher رئيسة بلدية مدينة كاليه شمال فرنسا، حيث يتمركز آلاف المهاجرين أملا في العبور إلى بريطانيا، قد قالت إن نظام الرعاية الاجتماعية البريطاني السخي والرقابة المتساهلة على الهوية جعلت بريطانيا

---

(1) فرانس24 "بريطانيا تعلن عن قيود جديدة لمواجهة الهجرة وتهدد بالخروج من الاتحاد الأوروبي"، موقع قناة فرانس 24 الإلكتروني، http://www.france24.com/ar/20141128

(2) أسامة نوادري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(*) هو نفق حدودي يربط بين فرنسا وبريطانيا يقع تحت بحر المانش شمال كلية الفرنسة وهو معبر حيوي للمهاجرين غير الشرعيين للعبور إلى بريطانيا.

مصدر جذب للمهاجرين غير القانونيين، وهو ما جعل الخطاب البريطاني و السياسة البريطانية في ما يتعلق بالمهاجرين غير القانونيين الأكثر تشددا وصرامة من الدول الأوروبية[1].

وفي الفترة الحالية فقد جاء تحذير شديد اللهجة من وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل في شهر أكتوبر من عام 2020، من أن لندن ستشدد سياسة الهجرة في مواجهة الأعداد الكبيرة من الوافدين عبر القناة الإنجليزية، متهمة إياهم بـ "مراجعة خياراتهم" بين عدة دول لطلب اللجوء.

وفي كلمتها أمام المؤتمر السنوي لحزب المحافظين، وعدت الوزيرة بتنفيذ "العام المقبل أكبر إصلاح لنظام طلبات اللجوء" الذي عرفته بريطانيا "في العقود الماضية"، دون إعطاء مزيد من التفاصيل، وأضافت "لكن بصراحة هذا الأمر سيستغرق وقتا"، واعدة في غضون ذلك "بتسريع الاستجابة العملياتية في مواجهة الهجرة غير القانونية ".

وقالت: "سنعمل على استرجاع كل أسبوع المزيد من الأشخاص الذين يدخلون بريطانيا بشكل غير قانوني، معربة عن سعادتها بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يسمح للحكومة البريطانية بأن تقرر" لأول مرة منذ عقود من يخرج ومن يدخل من البلاد".

واتهمت وزير الداخلية، وخاصة طالبي اللجوء الذين يعبرون أوروبا، بـ "مراجعة خياراتهم لمعرفة مكان طلب اللجوء" قبل عبور القناة لدخول بريطانيا بشكل نهائي، الأمر الذي سيحقق مكاسب مالية لـ "العصابات الإجرامية"[2].

(1) أسامة نوادري، مرجع سابق، ص 43.

(2) يورو نيوز، "بريطانيا تعتزم تشديد سياسة الهجرة وترحيل عددا أكبر من الوافدين بشكل غير شرعي" مقال منشور بتاريخ 2020/10/4 https://arabic.euronews.com/2020/10/04/uk-intends-to-tighten-immigration-policy-and-deport-a-greater-number-of-illegal-arrivals

المبحث الثالث

الجهود الأوروبية الافريقية المشتركة في مواجهة الهجرة غير القانونية

تعددت الجهود الأوروبية الإفريقية لمواجهة الهجرة غير القانونية، ومن أهمها التعاون بين الطرفين في قمة "برشلونة" والذي كان الهدف منه "التعاون السياسي والأمني ، والتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الثقافي والاجتماعي والإنساني الذي يشمل التعاون في مجال مكافحة الهجرة.

فعلى المستوى الإقليمي، تنص هذه الشراكة على تنظيم مؤتمرات أورومتوسطية تضم وزراء خارجية البلدان المرتبطة بالشراكة، في هذا السياق، عُقد المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي حول الهجرة في نوفمبر 2007، في البرتغال، بصرف النظر عن الإشارة العامة للغاية إلى ضمان حقوق المهاجرين في الديباجة، لم تركز نتائج هذا المؤتمر على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين (حتى في حالة الهجرة غير القانونية) كما تم حجب قضية اللجوء تمامًا.

وبالتالي، لا يزال الجزء الأكبر من الشراكة يركز على الجانب الثنائي الذي تحكمه المعاهدات الثنائية واتفاقيات الشراكة، وقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة مع تونس (1995) والمغرب (1996) والجزائر (2005)، حيث تمثل هذه الاتفاقيات الأساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان، وتخضع لموافقة البرلمان الأوروبي بالإجماع[1].

تنص المادة 2، المشتركة بين جميع اتفاقيات الشراكة، على أن احترام القيم الأساسية وحقوق الإنسان عنصر أساسي في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلد المعني. تحتوي اتفاقيات الشراكة أيضًا على مواد تتعلق بالهجرة، والتي تنص بشكل أساسي على تعزيز التعاون من أجل منع الهجرة غير القانونية ومكافحتها وإقامة حوار دائم بين الاتحاد الأوروبي والدولة المرتبطة به حول هذه النقطة. تثير الاتفاقات التي ابرمت مع الجزائر في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي سواء في الجنوب أو في الشرق. ومن ضمن مبادئ سياسة الجوار الأوروبية مبدأ إعادة قبول المواطنين غير القانونيين وتنص على بالتفاوض على الاتفاقات في هذا المجال، ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات لا تشير بأي حال من الأحوال إلى اللجوء أو اللاجئين.

(1) فيرونيك بلانس – بواساك وآخرون، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان، الدنمارك، ديسمبر 2010، ص 13.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا ليست طرفًا مشاركًا في عملية برشلونة، لكنها شاركت في العديد من الاجتماعات الإقليمية في هذا السياق وتتمتع الآن بصفة مراقب ومنذ نوفمبر 2008، تتفاوض المفوضية الأوروبية مع ليبيا بشأن اتفاقية إطارية، مع محتوى مشابه إلى حد كبير لاتفاقيات الشراكة (تعزيز التعاون الاقتصادي والحوار السياسي...) تم بالفعل عقد العديد من اجتماعات التفاوض ويريد الاتحاد الأوروبي الوصول إلى نتيجة سريعة، يجب أن تكون الهجرة عنصرًا مهمًا في هذه الاتفاقية، يجب أن ينص اتفاق الإطار بشأن هذه النقطة على إدراج حكم عام بشأن إعادة القبول، كما هو الحال في اتفاقية الشراكة المبرمة مع الجزائر. يجب أن تنص الاتفاقية أيضًا على تحديث إدارة الهجرة وقدرات مراقبة الحدود، فضلاً عن إصلاح الإطار التشريعي للبلد في هذا المجال، ومع ذلك، يبدو أن ليبيا كانت على استعداد للتفاوض بشأن المساعدة المالية التي تنطوي عليها مبالغ كبيرة بانتظام قبل توقيع اتفاقية تتضمن قضايا الهجرة، علاوة على ذلك، رفضت ليبيا مرارًا المصادقة على أي صكوك لحماية اللاجئين والمهاجرين، بناءً على هذه الحقائق، يبدو أن المفاوضات تحرز تقدمًا طفيفًا ومن الصعب تقييم المحتوى النهائي لهذه الاتفاقية.

أما في ظل الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي عام 2008، تقرر إعطاء "دفعة جديدة" للبعد الإقليمي لمسار برشلونة الذي أصبح الاتحاد من أجل المتوسط، يتطلع الاتحاد من أجل المتوسط إلى "بناء مستقبل مشترك يقوم على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الحقوق الاقتصادية"، والحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، واحترام الأقليات، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتقدم في الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل "لكن للأسف، لا يبدو أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأهمية المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ينعكسان في برامج ملموسة تحت مظلة الاتحاد من أجل المتوسط، بدلا من ذلك، لاحظت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في مناسبات مختلفة وجود عقبات تمنع مشاركة المجتمع المدني. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن قضايا الهجرة لا يبدو أنها من المجالات ذات الأولوية لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط[1].

(1) أنظر، الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس 13 يوليو/ 2008 والصفحة الرسمية للاتحاد من أجل المتوسط على الرابط التالي:

http:/ec.europa.eu/external-relations/euromed/index-fr.htm

المطلب الأول

إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأوروبية الإفريقية 2000.

عقدت أول قمة أفريقية أوروبية في العاصمة المصرية القاهرة، تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، وتعتبر القمة الأولى بين الجانبين بهذه الطريقة الشمولية والمستوى العالي في التاريخ.

وفي هذه القمة تمحور الخطاب الأفريقي حول نقاط جوهرية عديدة حيث شدد على ان المبادئ التي ستشكل العلاقات الأوروبية ـ الإفريقية مستقبلا تتضمن تحميل الشعوب والحكومات الأفريقية مسؤولية تطوير قارتهم كأولوية وأكد على اهمية ترشيد استخدام الموارد المتاحة وضرورة تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية إلي أفريقيا كبديل للاعتماد على المعونات الاوروبية وذلك عبر تطوير شراكات وبرامج تعاون مع أوروبا، كما أكد الجانب الأفريقي أن أمن أفريقيا جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي[1].

وسعى الجانب الأوروبي في هذه القمة إلى إبراز إستيعابه للمشاكل الأفريقية التي ترتبط بالماضي والحاضر، مشددا على ضرورة ان يبادر الأفارقة بمساعدة أنفسهم أولا قبل مساعدة الآخرين، وذلك عبر تكثيف الجهود لتحقيق التنمية الشاملة، والتغلب على الخلافات والصراعات .

أكد معظم الأوروبيون أن الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا وأوروبا لا تجد إلا حلول جزئية للقضايا الأفريقية، ولكن البقية تقع على عاتق الشعوب والحكومات في الدول الأفريقية، ويجب أن يقوموا الأفارقة بنفسهم بتحديد الأولويات وتحرير التجارة تدريجياً بالإضافة إلى دعم الاقتصاديات الأفريقية وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات ومحاولة الاستفادة من الخبرة الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي وأكد الأوروبيون بإيمانهم بالنظام العالمي للعدالة وعدم تهميش أفريقيا[2].

وتوجت القمة بإعلان القاهرة الذي تضمن ديباجة وخطوط عريضة تمثل مبادئ العلاقة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا

كما أكد الإعلان الصادر من القاهرة على ضرورة تعزيز التعاون بين الجانبين عبر إزالة الحواجز التجارية ودعم الدعوة لإعفاء افريقيا من الديون المستحقة عليها ، كما تعهدت الدول الاوروبية بتبني استراتيجية

(1) مغاوري شلبي ، **القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود** ، على موقع: www.islamonline.net
(2) المرجع السابق.

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة والعمل على ضمان وصول المنتجات الأفريقية للأسواق الاوروبية بأسعار منصفة وتسهيلات ملائمة ، ويسعى الطرفان أيضا إلى وضع سياسات فعالة وبناءة للتعامل مع قضايا الهجرة[1].

كما تطرقت ديباجة إعلان القاهرة إلى إعلان المبادئ بين الطرفين، وأشارت إلى العلاقات والروابط التي يشترك فيها الطرفان، بالإضافة إلى الأهداف المنشودة من هذا الإعلان.

تضمن المبدأ الأول للاتفاقية موضوع الشراكة والتكامل الإقليمي الذي من شأنه أن يسمح بالمضي قدمًا من أجل اللحاق بالاقتصاد العالمي المتنامي.

وأشاد الإعلان بالجهود المبذولة لإقامة منطقة تبادل حر في إطار الشراكة الأورومتوسطية وفي ضوء اتفاقية لومي. ويتعلق المبدأ الثاني بدمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتناولت القطاعات المتعددة التي تحتاج إلى تطوير، بدءاً بالتجارة وتنمية القطاع الخاص والتجارة، ثم تقدم مداخيل التنمية، ومشكلة الهياكل والهيئات الأساسية، والبحث والتكنولوجيا والاستثمار والمبدأ تحول إلى مشكلة الديون الخارجية والشراكة على الساحة العالمية.

أما المبدأ الثالث الذي طرحه إعلان القاهرة، فقد تناول قضايا حساسة تحت عنوان حقوق الإنسان، والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، وحسن سير الشؤون العامة والقانون.

حيث تم التركيز على قضية حقوق الإنسان والحاجة إلى جعلها أولوية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الأساسية في طابعها العالمي وغير القابل للتجزئة، والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، و الإدارة المثلى للشؤون العامة.

في حين حدد المبدأ الرابع المتعلق بالسلام والوقاية والإدارة وحل النزاعات العناصر التي تمت دراستها ، بدءًا من موضوع نزع السلاح ، والإرهاب ، والأسلحة الخفيفة والصغيرة العيار ، والألغام معاهدة عدم الانتشار النووي، وأخيرا تم التطرق إلى موضوع النزاعات الإفريقية.

يتناول المبدأ الخامس موضوع التنمية من عدة جوانب مهمة، بدءًا بإفريقيا في مواجهة تحديات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. يركز المبدأ على الاستثمار في الموارد البشرية في مجالي الصحة

(1) **تقرير حول القمة الإفريقية الأوروبية الثانية (صوت إفريقيا)** على موقع: www.voiceofafrica.com

والتعليم، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي. كما يتطرق إلى قضايا الإدمان وتهريب المخدرات، وأخيراً يعالج المسائل الثقافية التي تؤثر على التنمية [1].

المطلب الثاني

التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة 2007.

عقدت القمة الإفريقية الأوروبية الثانية في لشبونة يومي 8 و 9 ديسمبر 2007، وأريد لها أن تكون قمة بلا قيود، وعليه نجد أنها تعرضت لثلاث قضايا شائكة، أولها قضية حقوق الإنسان، ثم قضية التاريخ الاستعماري، وأخيراً قضية الشراكة الاقتصادية الفعلية

ووافقت القمة على ثلاث وثائق، الوثيقة الأولى بعنوان: الشراكة الاستراتيجية، والثانية بعنوان خطة العمل 2010/2008، والوثيقة الثالثة بيان ختامي، ولكي نتمكن من الوصول إلى ما جاءت به قمة لشبونة من جديد، وما يميزها عن قمة القاهرة (2000) نستعرض الوثائق الثلاثة التي صادقت عليها هذه القمة[(2)].

أ) استراتيجية التعاون الأوروبي – الأفريقي

تبنت قمة لشبونة استراتيجية جديدة للتعاون المشترك طويل الأمد بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، وتتضمن الاستراتيجية 118 عنصرًا يمكنها من خلالها مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين[(3)].

وتتضمن الاستراتيجية المشتركة أربعة أهداف رئيسة، مع تعزيز ورفع مستوى الشراكة السياسية بين الاتحاد وأفريقيا كأولوية. تهدف الشراكة إلى تعزيز العلاقات المؤسسية والتصدي للتحديات المشتركة، لا سيما السلام والأمن، والهجرة، والتنمية، وكذلك حماية البيئة.

(1) نذير بطاطاش، التعاون الأورو– الأفريقي بين الشراكة والتبعية، الجزائر نموذجاً، شهادة ماجستير غير منشورة في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محند والحج – بالبويرة 2010، ص ص 11–12

(2) نذير بطاطاش، المرجع السابق، ص 13.

(3) انظر، جلسة مجلس الأمن رقم 6477، السنة السادسة والستون، الأمم المتحدة S/PV.6477، الثلاثاء 8 فبراير 2011، نيويورك https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.6477

ب)- خطة عمل قمة لشبونة

أما الوثيقة الثانية التي تصدر عن قمة لشبونة في ختام أعمالها فهي "خطة العمل"، التي تحدد البرامج التنفيذية لتحقيق أهداف الإستراتيجية المشتركة الجديدة. تشتمل هذه الخطة على أولويات العمل للمدى القريب من سنتين إلى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى الالتزامات السياسية والبرامجية المطلوبة لتنفيذ هذه الأهداف بنجاح.

تتضمن "خطة العمل" التي صدرت عن قمة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي ثمانية محاور رئيسية تشمل السلم والأمن، وحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون في المجال الثقافي، والتكامل التجاري والإقليمي. كما تهدف الخطة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة، مما يعكس التزام الجانبين بتعزيز الشراكة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.[1]

ج)- فرصة البحث عن شراكة متكافئة في قمة لشبونة.

في ختام القمة الإفريقية الأوروبية الثانية في العاصمة البرتغالية في 09 ديسمبر 2007، أصدر الاتحاد الأوروبي وقمة إفريقيا وثيقة إعلان لشبونة، والتي تؤكد أن قمة لشبونة، التي جمعت بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي، توفر فرصة فريدة لمواجهة تحديات القارتين.

تركز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية، تبدأ بالشراكة السياسية على قدم المساواة بين الجانبين، بما يسمح بتنسيق المواقف المشتركة حول القضايا الثنائية والدولية، مما يدمج جميع قضايا القارة الأفريقية ويضعها في قلب الشراكة الجديدة. وكان هناك إجماع في القمة على رغبة جميع الأطراف في وضع ميثاق لوقف الهجرة غير القانونية.[2]

المؤتمر الأورو- إفريقي 2006:

بدأ هذا المؤتمر في الرباط بين 57 وزيرا أوروبيا وأفريقيا ، وبدأوا مناقشاتهم حول وضع استراتيجية جديدة للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية من إفريقيا إلى أوروبا، و يهدف المؤتمر إلى تمهيد الطريق لتجديد التعاون بين أوروبا وأفريقيا.

(1) نذير بطاطاش، مرجع سبق ذكره ، ص 13.
(2) المرجع السابق ، ص 15.

انطلق المؤتمر الأوروبي الإفريقي الأول يوم الإثنين (2006/7/10) حول قضايا الهجرة في عاصمة المملكة المغربية الرباط. ويأتي تنظيم هذا المؤتمر في إطار مبادرة مغربية . إسبانية وبدعم فرنسي ، تناقش خلاله الوفود المشاركة على مدى يومين قضية الهجرة غير القانونية والتحديات الأمنية والإنسانية التي تطرحها، وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية المشاركة في المحادثات حاولت تقديم جانب التنمية باعتباره أهم عامل في مكافحة الهجرة غير القانونية ، فإن الأمن المعطى سوف يفرض نفسه. وستحتل مسألة تعزيز القدرات اللوجستية والتقنية والمادية للبلدان الأفريقية من أجل الحد من تدفق المهاجرين جزءا هاما من تلك المناقشات، وشكل المؤتمر في حد ذاته مساحة للنقاش بين المشاركين من أجل البحث عن سبل للتغلب على الأزمات وتطوير تصورات مشتركة لتقديم الدعم لنصف الكرة الجنوبي. ويسعى المشاركون في فعاليات المؤتمر أن يتوصلوا في نهاية المحادثات إلى رؤية استراتيجية توفق بين الإجراءات الأمنية والمساعدات التنموية. واتسم مؤتمر الرباط بأهمية خاصة تتمثل في الرغبة الجادة للمؤتمرين في ردم الهوة بين بلدان منشأ الهجرة غير القانونية ودول العبور ودول الاتحاد الأوروبي التي تشكل وجهة المهاجرين[1].

يعتبر هذا المؤتمر دعوة للانخراط في تفكير عميق وشامل حول ظاهرة الهجرة، ويكتسب أهميته من تجسيده لرغبة مشتركة بين أوروبا وأفريقيا في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية بشكل جماعي. تزايدت الحاجة الملحة للتفكير في حلول لهذه الظاهرة بعد الأحداث المأساوية المتكررة في مضيق جبل طارق وجزر الكناري، خصوصاً مع انتشار صور جثث المهاجرين الأفارقة التي تثير مشاعر الرأي العام العالمي وتزيد من قلق المنظمات الإنسانية.

وتدرك الدول المجتمعة تعقيدات القضية وأسبابها المتعددة، وتسعى لجعل هذا المؤتمر نقطة انطلاق لحوارات مستقبلية منتظمة بين أوروبا وأفريقيا حول قضايا الهجرة التي تؤثر على ملايين الأفارقة. تأتي هذه المحاولة في إطار الجهود الإقليمية والدولية للتصدي الشامل لقضية الهجرة غير القانونية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية بدلاً من الجانب الأمني. ويطالب البعض بضرورة تعزيز مصالح الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة على حساب المصالح الضيقة للحكومات في مكافحة الهجرة غير القانونية[2].

(1) طارق أنكاي، المؤتمر الأورو- إفريقي: محطة مهمة في جهود مكافحة الهجرة السرية، مقال منشور بجريدة DW الإلكترونية، بتاريخ 2006/7/11، مقال منشور عبر صفحات الإنترنت الرابط https://p.dw.com/p/8kSi

(2) انظر ، بوابة بيانات الهجرة العالمية، وموقع منظمة الأمم المتحدة ،

قدم الوفد الأوروبي إلى العاصمة المغربية عدة مقترحات وخطط لعرضها على نظرائه الأفارقة، مع التركيز على التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية الواقعة على طريق الهجرة من وسط وغرب أفريقيا إلى أوروبا. تهدف هذه المقترحات إلى إحكام الرقابة على الحدود الأوروبية والأفريقية كخطوة وقائية لتحصين القارة الأوروبية من تسلل المهاجرين غير القانونيين والحد من ظاهرة التسلل غير القانوني من خلال قوارب الموت التي تنطلق من الشواطئ الأفريقية.

وتشمل الخطة إعادة تأهيل الوحدات الأمنية المسؤولة عن حراسة الحدود، ودعمها بالمعدات والإمدادات اللازمة للقيام بمهامها بشكل فعال. كما تتضمن زيادة التنسيق مع الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للمهاجرين، من خلال إنشاء بنك بيانات رقمي يحتوي على المعلومات اللازمة عن المنظمات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين غير القانونيين، وذلك لتمكين الدول الأفريقية من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

من ناحية أخرى ، ترغب الدول المشاركة في المؤتمر في إقناع الدول الإفريقية بالتوقيع على اتفاقية إعادة قبول الأشخاص المقيمين على أراضي الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني من قبل دولهم الأصلية أو دول العبور [1].

التعاون الأورو – مغاربي

لقد كان التدخل لفترة طويلة السمة الرئيسية للعلاقات الأوروبية الأفريقية، وكانت هذه السمة متكررة ومتوقعة لعدة أسباب سياسية وأيديولوجية ، ونظراً لظروف التنمية المتدنية في معظم هذه الدول ، والتي رافقها حالات عنف وحروب أهلية خاصة منذ الثمانينيات. في ضوء الأسس والأهداف المتغيرة للنظام العالمي الجديد المرتبط بالنظام الرأسمالي واقتصاديات السوق، والروابط بين الاقتصاد والسياسة ، ويتعامل بشكل أكبر مع التكتلات الدولية، وتحولت السياسة الأوروبية تجاه الدول الأفريقية تدريجياً من مسار التدخل إلى سياسة التعاون بين الطرفين.

وقد ساعد على هذا الاتجاه تعدد عناصر التعاون بين الجانبين وخاصة عامل القرب الجغرافي الذي يعمل في اتجاهين أو له تأثيران مختلفان ومتناقضان، فالتأثير الأول إيجابي وهو أن هذا التقارب عامل

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration

(1) طارق أنكاي، مرجع "سبق ذكره.

مساعد وميسر لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي ، والأثر الثاني هو ما يبرر تخوف الطرف الأفريقي الضعيف والمتخلف من هيمنة الدول الأوروبية في نفس الوقت. إنه سبب لتدفق المهاجرين غير القانونيين إلى المنطقة الأوروبية. هذا مصدر قلق للسلطات الأوروبية.

إن الدول الإفريقية استطاعت أن تضع بعض خطوات نحو الأمام في مجال بحث ومناقشة الهجرة غير القانونية عن طريق أعمال منظمة الاتحاد الأفريقي، من خلال المقترح الجزائري حول إقامة أيام دراسية لخبراء ووزراء أفارقة بشأن الهجرة غير القانونية وتقييم للحالة التي تعيشها إفريقيا في هذا المجال. و قبل أن يتم عقد هذا اللقاء اجتمع السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية بسفراء الدول الإفريقية المعتمدين في الجزائر مع إتباعه بلقاء مماثل بسفراء الاتحاد الأوروبي بغية اطلاعهم على وضع التحضيرات لاجتماع الخبراء الأفارقة الذي عقد في الأيام من 3 إلى 5 أبريل، و هو بدوره يعتبر تمهيدا للقاء الوزاري الأورو– إفريقي الذي تناول نفس الموضوع و الذي عقد في نهاية عام 2006[1].

وحاولت الدول الأفريقية في مؤتمر الرباط التأكيد على أن قضية الهجرة ليست منفصلة عن قضية التنمية ، بالنظر إلى أن الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن السياسي والأمني هي بشكل أساسي وراء ظاهرة الهجرة في القارة الأفريقية. لذلك من المتوقع أن تشير الدول الأفريقية وعلى رأسها المملكة المغربية خلال المؤتمر إلى عامل التنمية باعتباره الحل الأكثر فاعلية لقضية الهجرة ، ودعوة الدول الأوروبية لخلق آلية تمويل جديدة تعنى بالتشجيع. التنمية الاقتصادية في أفريقيا وخفض معدلات الفقر والبطالة فيها. وفي هذا السياق أعربت الدول الأوروبية وبدعم من مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن استعدادها لتقديم يد المساعدة من خلال زيادة الدعم المالي الذي تمنحه للقارة الأفريقية وتشجيع المشاريع الاقتصادية في إفريقيا لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة. التي تعاني من نزوح جماعي للسكان هربًا من الظروف غير العادلة والفقر، كما يرغب الجانب الأوروبي في تعزيز هذه الإجراءات من خلال تحديد مسارات الهجرة القانونية وفقًا للحاجة إلى القوى العاملة في البلدان المستقبلة وتنفيذ سياسة اندماج فعالة بالتعاون مع بلدان منشأ المهاجرين.

(1) صايش عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المطلب الثالث

سياسة أوروبا لوقف الهجرة من إفريقيا 2014

لم تنجح الاتفاقية الأوروبية التركية في منع تدفقات اللاجئين والمهاجرين في وقف موجة الهجرة غير القانونية إلى أوروبا، حيث أنه وبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي لم يكن من السهل الوصول إليها، بدأت المئات من الجثث اللاجئين والمهاجرين تغرق في المياه بسواحل الجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وأكد ويليام سبيندلر المتحدث باسم المفوضية، أن نحو "مئتان وستة آلاف" شخص عبروا المعبر الخطير من اجل الوصول إلى اوروبا هذا العام. وأشار إلى أن "ألفان وثمان مئة واربعة عشر" 2814 مهاجرا ولاجئاً لقوا حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط في بداية عام 2014[1].

كما كشفت المفوضية الأوروبية عن خطة جديدة لمواجهة تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة القادمين من إفريقيا ، والتي جاء منها معظم أولئك الذين قاموا برحلة العبور الخطيرة إلى أوروبا.

فكل المؤشرات تتجه نحو البحث عن شركاء خارج القارة الأوروبية ، على غرار الشريك التركي ، خاصة بين دول شمال إفريقيا ، التي أصبحت نقطة انطلاق رئيسية لقوارب الموت ، ودول جنوب الصحراء هي المصدر الرئيسي للمهاجرين الاقتصاديين.

مع تسارع موجة الهجرة عبر قوارب الموت من دول شمال إفريقيا ليبيا ، حاولت المفوضية الأوروبية تمهيد الطريق لعقد اتفاقيات مع الدول الإفريقية والعربية لمعالجة "الأسباب العميقة" للهجرة، والنهج الأوروبي للتعامل مع هذه القضية يبدأ هذه المرة من منظور اقتصادي بحت ، بحسب مراقبين داخل قاعات الاتحاد الأوروبي. يركز خبراء المفوضية الأوروبية هذه المرة على دول إفريقيا جنوب الصحراء ، أي السنغال والنيجر ونيجيريا وحتى إثيوبيا ، بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا وليبيا وتونس ، مؤكدين أن قضية الهجرة أصبحت من أولويات السياسة الأوروبية.

(1) محمد وائل القيسي، استراتيجية القوة الذكية في إدارة الأزمة الدولية: "أزمة واشنطن – طهران خلال العام 2019، أنموذجاً" ، مقال منشور بمجلة دراسات إقليمية، العدد41، 2019، ص97.

أولا: قمة فاليتا 2015

عُقدت قمة فاليتا بشأن الهجرة، المعروفة أيضًا باسم مؤتمر فاليتا حول الهجرة، في فاليتا عاصمة دولة مالطا يومي 11 و12 نوفمبر لعام2015، حيث ناقشت هذه القمة قضية المهاجرين الي الدول الاوروبية، ونتج عنها انشاء صندوق استئماني للطوارئ كتعزيز للتنمية في القارة الافريقية، مقابل تعاون هذه الدول في تخفيف حدة هذه الظاهرة.

استضافت القمة ثلاثة مواقع مختلفة في فاليتا، وكان مركز المؤتمرات المتوسطي المكان الرئيسي للمؤتمر. وتُعد هذه القمة فاليتا الاكبر التي استضافتها مالطا، حيث حضر اكثر من 4000 شخص لهذه القمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القمة عُقدت قبل أربعة أشهر من إجتماع رؤساء حكومات الكومنولث لعام 2015، الذي عُقد أيضًا في مالطا[1].

وناقش المشاركون في قمة فاليتا سيناريو يتم فيه مساعدة الدول الأفريقية على تقليل الهجرة عبر البحر المتوسط ، من خلال اتاحة الفرص للأفارقة من الوصول إلى اوروبا. ووفقًا لرئيس الوزراء المالطي جوزيف موسكات، فإن الاجتماع كان أقل اثارة مما كان متوقع.

وفي 12 نوفمبر، وقع قادة الدول الاوروبية والافريقية اتفاقية من اجل انشاء صندوق إستئماني للطوارئ الهدف منه تعزيز التنمية في الدول الافريقية وتشجيع هذه الدول على جلب المهاجرون الذين وصلوا إلى الدول الاوروبية. وتعهد هذا الصندوق بتقديم 1.8 مليار يورو كمساعدات، إلى جانب مساعدات تنموية أخرى بقيمة 20 مليار يورو سنويًا. وتعهد القادة الأفارقة بتحسين الأوضاع للحد من تدفق اللاجئين، والعمل على تشجيع القنوات النظامية للهجره، وتنفيذ السياسات لدمج المهاجرين في مجتمعات أوروبا.

اختتمت القمة أعمالها بإعلان البيان الختامي وخطة العمل. وقال رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك إن قضية المهاجرين كانت "سباقًا مع الزمن" لإنقاذ اتفاقية شنغن[2].

(1) تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعنوان " حماية اللاجئين والهجرة المختلطة"، ص 28، https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5c499d224 تمت الزيارة بتاريخ 2022/11/20

(2) انظر موسوعة عريق، قمة فاليتا حول الهجرة، تمت الزيارة بتاريخ 2022/11/19 https://areq.net

وفي سياق متصل فقد تضمنت قمة فاليتا عدة أهداف منها

1- التصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية وذلك من خلال تعزيز السلام والأمن والتنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين

2- تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة من أجل العمل على تبادل المعلومات والتنسيق في سياسات الهجرة

3- مكافحة تهريب البشر من خلال تشديد الرقابة حدود الدول الاوروبية وتفكيك شبكات التهريب وتقديم المهربين إلى العدالة.

4- دعم الحماية الدولية، لتعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وضمان حقوقهم وتوفير الظروف الإنسانية لهم.

5- تعزيز سبل العودة الطوعية وإعادة إدماج المهاجرين غير القانونيين إلى بلدانهم الأصلية.

وخلاصة القول حول قمة فاليتا يمكن ذكر النتائج التي توصلت إليها في الآتي:

1- إنشاء صندوق إئتماني طارئ لأفريقيا، حيث تم الاتفاق على تخصيص مبلغ لذا الصندوق يقدر بـ 1.8 يورو وذلك من أجل المساعدة في معالجة أسباب الهجرة غير القانونية في أفريقيا.

2- إلتزام دول الاتحاد الأوروبي بفتح قنوات للهجرة الشرعية بما فيها برامج للعمالة المؤقتة والهجرة لغرض الدراسة.

3- تطوير التعاون بين الدول وذلك في إطار تبادل المعلومات ومكافحة الأطراف القائمة على عمليات التهريب

4- تعزيز التعاون بين الدول لتنظيم وتسهيل عمليات العودة الطوعية، والعمل على إعادة قبول المهاجرين غير القانونيين مع الالتزام باحترام مبادئ حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد هناك عدد من الانتقادات وجهت إلى هذه القمة نذكر منها

1- عدم وجود إجراءات عملية فورية وقوية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية

2- عدم توفير آليات فعالة لحماية حقوق المهاجرين واللاجئيين غير القانونيين، زد على ذلك عدم التركيز بشكل كافي على تحسين ظروف الاستقبال والإعادة والتوطين.

3- قلة التضامن الأوروبي بسبب عدم وجود توافق كاف بين الدول الاوروبية فيما يتعلق بالتعامل مع أزمة الهجرة غير القانونية وتوزيع المسؤوليات بين الدول

4- تفاقم الأوضاع الإنسانية بسبب عدم توفير حماية كافية وإغاثة للمهاجرين غير القانونيين الذين يعانون أوضاعا صعبة على طول مسارات الهجرة.

5- قلة التركيز على معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير القانونية، وذلك مثل الصراعات والفقر والتغير المناخى ، وتم التركيز بدلا من ذلك على إجراءات ترحيل اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين.

ومما سبق يمكن القول أن قمة فاليتا 2015 مثلت خطوة مهمة في تعزيز التعاون بين اوروبا وأفريقا في مجال الهجرة غير القانونية رغم التحديات الكبيرة فإن التفاهمات والاتفاقيات التي انبثقت عن القمة وضعت إطارا للتعاون المستقبلي والذي من شأنه الهدف إلى تحقيق توازن بي احتياجات التنمية وحماية حقوق المهاجرين غير القانونيين والحد من الهجرة.[1]

ثانيا: قمة بروكسيل عام 2018

تم عقد قمة بروكسل في 28- 29 يونيو 2018، وفيه تم اجتماع قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وذلك لمناقشة تحديات الهجرة غير القانونية والأزمات التي نشأة بسبب تدفقات اللاجئيين

وقد ناقش القادة للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي مسألة الهجرة ، وشددو على التعاون والعمل مع الدول التي يغادر منها المهاجرون الذين يتوجهون إلى أوروبا .

وصرح قادة الدول الاوروبية بضرورة تكثيف التعاون مع هذه الدول "للتحقيق مع المهربين وملاحقتهم ومقاضاتهم" الذين يأخذون لاجئين ومهاجرين في رحلات خطرة براً وبحراً.

(1)- https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2015/11/11-12/ تاريخ الاطلاع 5-6-2024

وقدم الاتحاد الأوروبي لتركيا ما لا يقل عن 3 مليارات يورو (حوالي 3.4 مليار دولار) كمساعدة للاجئين السوريين، مقابل جهود تركيا لمنع تدفق المهاجرين من الوصول إلى أوروبا. يرغب الاتحاد الأوروبي في تكرار هذا النموذج في أماكن أخرى[1].

وبعد رفض البعض من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي قبول حصص اللاجئين او المشاركة في استضافة الوافدين ، والذين يصل معظمهم عبر دول الجنوب لأوروبا. بدأ الاتحاد الاوروبي في البحث عن حلول وقد تقدمت الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا بشكاوي حول تركها لمواجهة التدفق الكبير للمهاجرين بمفردها دون دعم كافٍ من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد.

وهناك عدد من الأهداف التي تم الاتفاق عليها في هذه القمة وهي كالآتي:

1- العمل على تعزيز حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

وعليه توصلت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز حماية الحدود الخارجية وذلك من خلال وكالة فرونتكس (الوكالة الأوربية لحرس الحدود وخفر السواحل)، وتقديم موارد إضافية لدول الخط الأمامي، مثل أيطاليا واليونان، وزيادة عدد حرس الحدود إلى عشرة آلاف بحلول العام 2020، وهذا من أجل تحسين مراقبة الحدود ومنع الهجرة غير القانونية

2- العمل على إصلاح نظام اللجوء الأوربي المشترك،

حيث تم الاتفاق على ضرورة إصلاح نظام (دبلن) والذي ينص على تحديد الدولة العضو التي توكل إليها مسؤولة معالجة طلبات اللجوء حتى يصبح أكثر فاعلية

3- التعاون مع دول المنشأ والعبور

تم التأكيد على ضرورة تعزيز تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي مع الدول غير الأعضاء فيه خاصة في دول شمال إفريقيا وذلك للتصدي لظاهرة الهجرة غير القانونية والعمل على معالجة الأسباب المهمة للهجرة ، مثل الفقر والصراعات.

(1) عادل قسطل، أوروبا - أزمة المهاجرين : هل نجحت قمة بروكسل في رأب الصدع؟ مقال منشور بتاريخ 2018/6/29 https://www.france24.com/ar/20180629

4- إنشاء مراكز إنزال خارجية

تم مناقشة إمكانية إنشاء مراكز إنزال خارج الأراضي الأوروبية، حيث يمكن معالج طلبات اللجوء وذلك قبل أن يصل المهاجرين إلى أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ويهدف هذا إلى التقليل من رحلات الهجرة غير القانونية عبر البحر الأبيض المتوسط

ومن الجدير بالذكر فإن قمة بروكسل قد تعرضت لبعض الانتقادات منها

1- عدم توافق الدول الأوروبية، حيث برز انقسام واضح بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن الكيفية الناجعة للتعامل مع قضية الهجرة غير القانونية، فبعض من الدول الاوروبية مثل إيطاليا واليونان تطالبان بمزيد من التضامن وتوزيع عادل لعدد اللاجئين بين الدول الأعضاء في الاتحاد،

في حين أن هناك عدد من الدول الأوروبية الأخرى منها هنقاريا وبولندا، ترفض استقبال اللاجئيين وتدعوا إلى تعزيز مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

2- الاتفاقيات غير الملزمة، حيث تم اتهام قمة بروكسل بأنها أسفرت عن اتفاقيات غير ملزمة وقليلة الفاعلية، حيث تعد الكثير من الالتزامات التي اتفقت عليها دول الاتحاد لم تكن ذات صبغة إلزامية الأمر الذي بدوره أدى إلى إثارة الشكوك حول مقدرة دول الاتحاد الاوروبي في تنفيذ تلك السياسات بشكل فعال
3- التركيز على البعد الأمني، فقد انتقد البعض تركيز قمة بركسل بشكل كبير على ضبط الحدود والبعد الأمني لظاهرة الهجرة غير القانونية، وذلك بدلا من التعامل مع الجانب الإنساني لهذه الظاهرة.

وبالتالي فإن هذا التوجه قد أثار قلق بعض من المنظمات ذات الطابع الإنساني، والتي طالبت دول الاتحاد الاوروبي بسياسات تهتم بالجانب الإنساني تجاه المهاجرين غير القانونيين.

4- الفشل في تقديم حلول طويلة الأمد، فالقمة لم تقدم حلولا جذرية وطويلة الأمد لظاهرة الهجرة غير القانونية، فقد كانت هناك عدة مخاوف من أن الإجراءات التي تم اعتمادها لم تعالج أسباب هذه الظاهرة، مثل النزاعات المسلحة والفقر ومسألة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها الدول المصدرة للهجرة.

5- التوترات السياسية الداخلية، وفيها تم انتقاد الحكومات الوطنية التي بدورها قامت باستغلال قضية الهجرة كأداة سياسية داخلية من أجل تعزيز مواقفها مما أدى إلى بروز وتصاعد توترات بين دول الاتحاد الاوروبي.[1]

[1] - www.hhps//Europa.eu.

الفصل الرابع

تقييم جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية

المبحث الأول

أثر السياسات والإجراءات السياسية والأمنية على مكافحة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول : مدى فاعلية سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير القانونية

المطلب الثاني: أثر الجهود الأمنية في مكافحة الهجرة غير القانونية

المبحث الثاني

التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

المطلب الثاني: التحديات الثقافية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات الصحية

المبحث الثالث

التحديات الأمنية والسياسية والقانونية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الأمنية

المطلب الثالث: التحديات القانونية

الفصل الرابع

تقييم جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية

تعتبر الهجرة غير القانونية والتداعيات السلبية المصاحبة لها محور اهتمام الدراسات الأكاديمية والبحثية، وتمثل هذه الظاهرة منعطفًا أساسيًا في السياسات الخارجية والداخلية للدول، مما أدى إلى آليات دولية واقليمية ووطنية للحد من أثارها السلبية مع التركيز على الاهتمام بالتنظيم القانوني والدولي والداخلي للهجرة وذلك لحماية حقوق المهاجرين غير القانونيين ومنع استغلالهم، إلاّ أن الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية تزيد من موجات الهجرة الغير قانونية كرد فعل طبيعي للحرمان من حقوق التنقل ، مما يستدعى النظر في سبل أخرى بجانب التدابير الأمنية حماية الحدود ومعاقبة المهاجرين [1].

والجدير بالذكر أن دول الاتحاد الأوروبي التي تنادي باحترام حقوق الإنسان وتكريسها على أرض الواقع وفي كل مكان، هي التي تنتهك حق التنقل التي تنص عليه الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمهجرين سواءً كانوا غير قانونيون أو قانونيون عن طريق انتهاك كرامتهم وتطبيق التميز العنصري عليهم ، وعلى الرغم من أن البند الثالث عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على (حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء)[2].

فالحصول على الجنسية لا يعني بالضرورة تحقيق الاندماج الكامل في المجتمع الأوروبي، إذ أن الشعور بالمساوة مع المواطنين الأصليين الذين يحملون جنسية واحدة هو الشرط الأول للاندماج ، وهو مالم يتحقق بالكامل في الكثير من الدول الأوروبية.

وقد لجأت دول الاتحاد الأوربي في إطار سياساتها للحد من الهجرة غير القانونية إلى تبني سياسات ترتكز على ضرورة إيجاد سياسات مركزية، للحيلولة دون تنامي الهجرة غير القانونية، فمعظم هذه السياسات جاءت على شكل اتفاقيات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وتشكل اتفاقية (شينغن) الموقعة في لوكسمبورغ في العام (1985) من قبل خمس دول من دول الاتحاد الأوربي: ألمانيا وبلجيكا

([1]) الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، مداخلة مقدمة لندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010، ص19.

([2]) محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، الجزائر، 2001، ص260.

ولكسمبورغ وفرنسا وهولندا، والتي نصت على ضرورة التأكيد على أهمية حماية الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوربي، الموقعة على هذه الاتفاقية، بدلا من التركيز على الحدود الداخلية بين هذه الدول[1].

كما أن هذه الاتفاقية قد تطورت، لا سيما بعد انضمام معظم الدول إلى الاتحاد الأوربي، بما في ذلك بعض من دول أوروبا الشرقية التي دخلت ضمن إطار منظومة التكامل الأوروبية وتوسيع هذه الاتفاقية في العام (2007)، بالتزامن مع توسيع الاتحاد الأوروبي اتجاه دول شرق أوربا، وهي بذلك اصطلح على تسميتها بـ (منطقة شينغن Schengen Area). والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ في عام (1985)، وظلت معلقة حتى جاء الاتفاق النهائي المكمل الذي عقد في ماستريخت في العام (1992)، والذي اصطلح على تسميته بمعاهدة الاتحاد الأوربي (The treaty of the European Union) وبموجبها قد أصبحت بنود اتفاقية (شينغن) ضمن الأجندة الوظيفية لمؤسسات الاتحاد الأوربي بشكل رسمي[2].

كما يعد اتفاق برشلونة في العام (1995)، هو المحطة الأبرز لإيجاد محاولات جدية أكثر وضوحاً للاتحاد الأوروبي من أجل صياغة استراتيجية شاملة، تقوم على التنسيق في القضايا التي تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على ضرورة أن تؤدي دول جنوب أوروبا الدول الأكبر لمكافحة الهجرة غير القانونية[3].

إلا أن ضعف مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مجال الحد من الهجرة غير القانونية، فضلا عن غياب التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في (شينغن)، قد بلور فكرة عقد اتفاقية أمستردام في العام (1997)، والتي سعت لبذل المزيد من الجهود المشتركة في مجال توحيد السياسات الأوروبية اتجاه الحد من الهجرة غير القانونية[4].

كما كان لقمة (اشبيلية Seville) المعقودة في العام (2002)، دور كبير في إدراج التهديدات الأمنية (Securitization) في إطار الهجرة غير القانونية.

([1]) أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير القانونية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا، دار الفكر العربي، القاهرة،2021، ص 250.

([2]) محمد الخشاني، مصدر سبق ذكره، ص 45.

([3]) ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير القانونية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مرجع سبق ذكره ص91.

([4]) محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

والجدير بالذكر أن بعض دول الاتحاد الأوروبي، قامت بطرح نظرية جديدة، أسمتها (نظرية أوربا القلعة)، طرحت هذه النظرية في العام (1992) على أثر التوقيع على اتفاقية (ماستريخت)، جوهر هذه النظرية يعتمد بشكل أساسي على تناغم السياسات الأوروبية اتجاه مكافحة الهجرة غير القانونية، وإغلاق الحدود بشكل كلي أمام هؤلاء المهاجرين، وتوالت اجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي خلال المدة ما بين (1999-2008)، ومن بين أهم مخرجات هذه الاجتماعات هو تأسيس وكالة (فرونتكس Frontex) في العام (2004) ومقرها بروكسل، وترتكز فروعها في منطقة جنوب أوربا (اليونان، إيطاليا، أسبانيا) وكذلك لها فرع في ألمانيا، والتي تعد بوصفها التطبيق العملي لـ (أوربا القلعة).

وتعد هذه النظرية وما ترتب عليها من تطبيقات عملية هي جاءت تكريسا للرغبة الفرنسية بالدرجة الأساس، والتركيز على (المقاربة الأمنية) دون الالتفات إلى كل ما هو إنساني يتعلق بالمهاجرين غير القانونيين.

المبحث الأول

أثر السياسات والإجراءات السياسية والأمنية على مكافحة الهجرة غير القانونية

لجأ الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير القانونية إلى العديد من السياسات والآليات، ولكن ما ميز هذه الأخيرة هو التعامل مع الظاهرة وإعطاءها بعداً أمنياً خصوصاً أمام انتشارها، حيث أصبحت تمثل إحدى مصادر التهديد الجديدة التي تمس بالأمن القومي للدول.

ولكن لم تؤتي هذه السياسات والآليات بثمارها حيث أنه قد تزايد أعداد المهاجرين غير القانونيين مما جعل هذه الظاهرة تلقى اهتماماً واسعاً ليس على مستوى الحكومات الوطنية فقط، ولكن أصبحت من بين أهم القضايا التي باتت تفرض نفسها بإلحاح على الأجندات الأمنية للمنظمات الدولية والإقليمية، مما أكسبها الطابع الأمني.

المطلب الأول

مدى فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير القانونية

بالتأمل فى السياسات المتبناه من قبل دول الاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة نجد أنها لا تكاد تخرج عن الاستراتيجيات الأربع التالية[1]:

الأولى: وتتبعها كل من ألمانيا والنمسا وهولندا، وتقوم على إعطاء الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية، كما أن سياساتها تميل إلى التوسع نحو أوروبا الشرقية.

الثانية: وتطبقها كل من فرنسا وبريطانيا وايرلندا، وتركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها، كما تعمل على تعزيز التعاون مع الدول الأم في مجال الهجرة.

الثالثة: وهى المطبقة من جانب الدول الإسكندنافية، وتعطى الأولوية لاحترام حقوق الاجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين.

الرابعة: وتعتمد على اعتبار الهجرة وسيلة فعالة لمعالجة العجز الديمغرافي في أوروبا مع التأكيد على أهمية التعاون الأوروبي في وقف الهجرة غير القانونية وتنفيذ سياسة انتقائية.

أما فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية فنجد أن الركن الأساسي للاستراتيجية المتبعة بشأنها يتمثل فيما يعرف بآلية مراقبة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث يساعد تطبيقها على التحكم في تدفقات المهاجرين غير القانونيين، إلى جانب ذلك، بدأت الدول الاوروبية مؤخرًا في السعي لإيجاد وبناء جسور للتعاون والعمل المشترك مع الدول المجاورة بهدف استقطاب وتمكين فئات بعينها من الدخول إلى الأراضي الاوروبية، وذلك، ادراكا منها بأن التعسف في إغلاق السبل والقنوات القانونية، لن يسفر سوى عن مضاعفة الاثار السلبية للهجرة غير القانونية.

([1]) جبران سفيان، دور الاتحاد الأوروبي في ادارة الهجرة غير القانونية (مقاربة أمنية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورفلة عدد ،خاص جوان 2018 ، ص 201 .

ونشير فيما يلى لاهم ملامح السياسات والاجراءات التي تنتهجها الدول الاوروبية في التعامل مع الهجرة غير القانونية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاعتراف بحقوق المهاجرين في إطار السياسة العامة للاتحاد الأوروبي

يرى برنامج ستوكهولم التابع لمجلس أوروبا أن الهجرة يمكن أن تلعب دورًا هاما في ضمان القدرة التنافسية والحيوية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو الذي يحد من مخاوفه الديمغرافية، لذا، يحرص البرنامج على النص صراحة على أن من أولوياته الرئيسة تيسير التدابير الرامية إلى إنفاذ القوانين من ناحية، والتدابير الرامية إلى حماية الحقوق الفردية وسيادة القانون وقواعد الحماية الدولية من ناحية أخرى، جنبًا إلى جنب وفى نفس الاتجاه وأن تعزز كل منهما الاخرى، ومن أجل ذلك يتخذ البرنامج خطوات تقدمية مهمة فيما يتعلق بإدماج الحقوق الانسانية للمهاجرين في السياسة العامة للهجرة.

ثانيًا: الاجراءات المشتركة لمنح التأشيرات

تمثل الاجراءات المشتركة لمنح التأشيرات المحور الرئيس لسياسات مكافحة الهجرة غير القانونية، وتعد من أولى المجالات التى تميزت بوجود شراكة معمقة فيما بين دول الاتحاد، وقد تم رسم خطواتها الأولى بالاعتماد على ما يعرف باتفاقية شنغن، أي قبل إدخال قضايا الهجرة واللجوء في إطار النسق الجماعي.

وقد حثت اتفاقية شنغن• الاطراف المتعاقدة على تبنى سياسات مشتركة فيما يتعلق بحرية تنقل الاشخاص، على أن يتم تفعيلها من خلال نظام التأشيرات، واشتهرت تلك السياسات فيما بعد بنظام " شنغن ".

ولقد سعت الدول المنوطة للوصول لوضع تأشيرة موحدة للإقامة قصيرة المدة بهدف تقليص آثار إلغاء المراقبة على الحدود الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي ، وتنسيق الإجراءات الضرورية لحركة الأفراد من الدول الأخرى إلى دول الاتحاد وداخلها ، بما يتمشى مع مبدأ حرية التنقل في منطقة شنغن .

• تم توقيع اتفاقية شنغن عام 1985 في لوكسمبورغ من قبل العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف منها وضع سياسة للتأشيرة المشتركة تسمح بحرية الحركة في جميع أنحاء أوروبا، وبدأ تنفيذ الاتفاقية في عام1995 وضمت في وقتها 7 دول من الاتحاد الأوروبي، وتضم الاتفاقية حاليًا 26 دولة معظمها في الاتحاد الأوروبي.

وتم التأكيد على هذا التوجه عند ابرام معاهدة ماسترخت•، حيث شددت المادة (100) فقرة (ج) منها على ضرورة إجراء التنسيق الواجب بين الدول الأعضاء واتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تنطبق على طالبي تأشيرات دخول لأراضي الدول الاعضاء.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن معاهدة ماستريخت كانت تستهدف بصورة أساسية تحقيق مستويات عالية من العمل إلا أن معدلات البطالة بلغت عام 2016 في دول مثل اليونان واسبانيا والبرتغال معدلات قياسية لم تشهد مثيلاً لها منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي في عام 1992 ، وذلك على النحو المبين في الشكل التالي[1]:

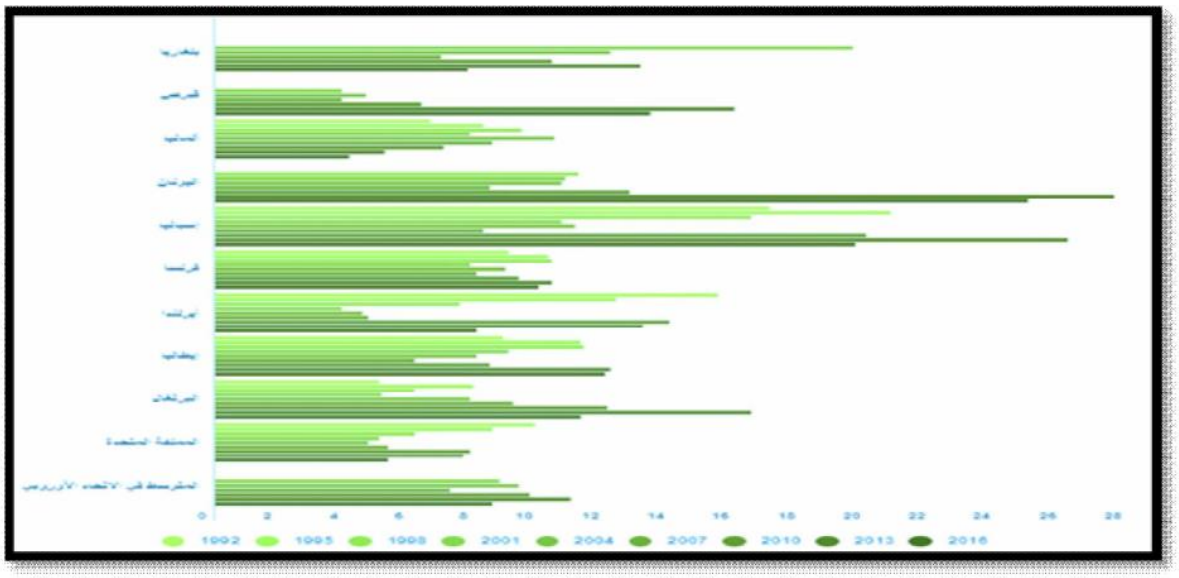

كذلك، نصت المادة رقم (62) من الميثاق التأسيسي للمجموعة الاوروبية على اختصاص المجلس الأوروبي بتقرير القواعد المرتبطة بالتأشيرات التي تمنح لمدة أقصاها (3) أشهر، والتي تتعلق بصفة خاصة بالحالات التالية:

الدول التي تخضع رعاياها لشروط الحصول على تأشيرة للدخول إلى الأراضي الاوروبية والدول التى يعفى رعاياها من هذا القيد.

- قيود واجراءات إصدار التأشيرات من قبل الدول الاطراف.

- الضوابط المتعلقة بالنموذج الموحد للتأشيرة.

• دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في السابع من فبراير عام 1992 في ماستريخت، حيز التنفيذ في أوائل سنة 1993 ويرجع تأخر تطبيقها إلى تأخر قبول الدانمارك للمعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في ألمانيا.

[1] https://ar.tradingeconomics.com/european-union/unemployment-rate

ولعل مما سبق يمكن القول: أن نظام الذي تم اتباعه بخصوص مسألة التأشيرات المتبع من قبل دول الاتحاد الأوروبي يقوم، بصفة أساسية، على الانتقاء والتصفية.

ثالثا: الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية لدول الاتحاد

يأتي هذا المشروع الحديث نسبيًا كمظلة أكثر شمولاً من السياسة المشتركة لتأشيرات الدخول، وتسعى دول الاتحاد بمقتضاه لفرض رقابة فاعلة على حدودها الخارجية، لاسيما، فيما يتعلق بالبعد العملياتى في الوقت الذى يستثنى البعد العسكري.

وقد بدأ السعي نحو وضع هذا النظام في ظل أجواء إقليمية ودولية غلب عليها تنامى التهديدات الاجرامية والارهابية الناجمة عن ازدياد وتوسع أنشطة المنظمات عبر الوطنية في مجالات المخدرات، الاتجار بالأشخاص تهريب المهاجرين العمليات الارهابية، فضلاً عن القضايا الخلافية التى ثارت حول إمكانية توسع الاتحاد ليشمل دولاً من أوروبا الشرقية جعلت تلك التحديات من الادارة المتكاملة للحدود الخارجية

لدول الاتحاد هدفا حيويًا لتدعيم التعاون في مجال إدارة ومراقبة الحدود الخارجية، وتقوية الامن الداخلي لدول الاتحاد[1].

رابعا: سياسة الاحتجاز

على الرغم من عدم قيام دليل على أن الاحتجاز يفيد في ردع المهاجرين غير القانونيين يتوسع الاتحاد الأوروبي يومًا بعد يوم في تطبيق الاحتجاز إلى الحد الذي أصبح ينظر إليه على أنه الاداة الرئيسة في سياسة تأمين الهجرة ومراقبة الحدود[2].

والحقيقة أن التوسع فى الاعتماد والتعويل على الاحتجاز لعب دور في سياسة مراقبة الحدود الخارجية ومواجهة الهجرة غير القانونية قد جاء نتيجة مباشرة لتطور قانون الهجرة فى الاتحاد الأوروبي.

([1]) طاهر عبد القادر حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الاورومتوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 110.

([2]) عمرو محمد الشناوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير القانونية "دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط"، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77 لسنة 2021، ص 748.

ومن جانب آخر، يمكن القول بأن التنسيق فيما بين قوانين الدول الاعضاء في الاتحاد لا سيما التوجيه المتعلق بالإعادة، أضفى صبغة مؤسسية على الاحتجاز كأداة قابلة للبقاء لإدارة الهجرة داخل الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الاشارة هنا، أن أنظمة الاحتجاز التي يدعمها الاتحاد الأوروبي تنتشر ليس فقط فى دول الحدود كتلك الموجودة في جزيرة صقلية واليونان لكن أيضًا في دول مجاورة له، وغالبًا ما يتم ذلك بإيعاز من الاتحاد الأوروبي أو بتشجيع منه كوسيلة لضمان إيقاف المهاجرين غير القانونيين فى بلدان ثالثة قبل دخولهم الاتحاد الأوروبي كما هو الحال في كل من تركيا وألبانيا[1].

ويعاني المهاجرون المحتجزون من سوء المعاملة داخل مخيمات الاحتجاز والتي تتشابه أوضاعها إلى حد كبير مع الأوضاع السائدة فى السجون، ولا تستثنى العائلات ولا حتى الاطفال من الاحتجاز، كما لا يوجد نظم قانونية للوصاية على الاطفال كما هو الحال فى كل من تونس وتركيا واليونان.

وكثيرًا، ما يتم احتجاز أشخاص رغم عدم وجود احتمال لإبعادهم، كل ذلك في ظل عدم وجود بدائل معقولة لآليات الاحتجاز، كذلك يتسبب الاحتجاز أيضًا في ظلم بين وعدم إنصاف وتفرقة وتفاوت كبير لاسيما فيما يتعلق بإمكانية وصول المهاجرين غير القانونيين إلى اجراءات اللجوء أثناء الاحتجاز.

وتجدر الاشارة هنا لتبنى محكمة العدل الأوروبية مبدأ عدم جواز احتجاز المهاجر غير القانوني داخل الاتحاد عن اقامة غير قانونية، حتى ولم يكن استجاب لأمر بمغادرة البلاد، ذلك أن الاحتجاز حال عدم اتباع إجراءات الترحيل يخالف الغرض من التوجيه المتعلق بالإعادة الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المجتمعات الاوروبية أضحت أكثر قبولاً واقتناعًا بخطورة تواجد المهاجرين غير القانونيين، كما أصبحت الحكومات الاوروبية أكثر ميلاً لتبنى سياسات أمنية صارمة وقاسية في تعاملها مع هذا الملف، وليس ذلك بالسلوك المستغرب؛ إذ في ظل هذا الكم من الاتهامات والممارسات والدعاوى السياسية والاعلامية التي يتم ترويجها وتوجيهها للمهاجرين عامة أن تكون تلك هي المحصلة.

أما فيما يتعلق بتقييم السياسات الاوروبية المتبعة في التعامل مع قضية الهجرة غير القانونية فنعتقد أنها تتميز بالإسراف في اللجوء للخيارات الامنية من خلال تشديد الحراسة على الحدود والسواحل الاوروبية الحدود الخارجية، فضلاً عن توسعها مؤخرًا في عمليات اعتقال المهاجرين غير القانونيين، واحتجازهم

([1]) عمرو محمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 749.

في معتقلات ومقرات غير إنسانية، تنتهك فيها الكثير من الحقوق الانسانية، ويعانى المحتجزون داخلها من أقصى صور الانتهاكات، وقد تم توثيق ذلك من خلال العديد من التقارير الدولية، كما أن عمليات إعادة المهاجرين غير القانونيين واللاجئين غير المقبولين قد شهدت في الآونة الأخيرة إصرارًا واهتمامًا ملحوظا من جانب الدول الأوروبية[1].

في حين لم يشاهد تحركا مماثلاً في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي، بل إن أغلب عمليات الحوار والتعاون والتنسيق التي تمت مع الدول الافريقية والعربية، في هذا الصدد، قد جاءت دون المستوى المرجو، ومن ثم ، لم ترتب الاثار المتوقعة منها، خاصة بعد الاحداث التي شهدتها دول المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية والتي ما تزال آثارها تتفاعل حتى الآن[2].

المطلب الثاني

أثر الجهود الأمنية في مكافحة الهجرة غير القانونية

يعتبر التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة لم يظهر إلا بعد واقعة الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وقد لخصت الاستراتيجية الأوروبية للأمن التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير القانونية، كما صنف إعلان برشلونة الهجرة غير القانونية ضمن المخاطر العابرة للقومية على مستوى الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات[3]، ومن هنا عمل الاتحاد الأوروبي على استحداث أجهزة وأنظمة تشكل في مجملها إدارة أمنية متفاعلة ومتكاملة مهمتها التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات حتى تمثل صمام أمان للمجموعة الأوروبية أمام ظاهرة الهجرة غير القانونية ومن بين هذه الأجهزة.

([1]) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة – الاشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014 ، ص 38 .

([2]) د. أنور محمد فرج: السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط إعلان برشلونة انموذجا، دراسات دولية، العدد التاسع والثلاثون، بغداد، 2009 ص 91.

([3]) بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2010، 1، ص99.

1- تشكيل قوات الأوروفورس Euroforce:

يرجع تشكيل القوات الأوروبية الخاصة الذي تم إثر اجتماع لشبونة في 1995، وتتكون هذه القوة من قوة برية وأخرى بحرية مهمتها التدخل براً وبحراً وفقاً لاعتبارات أمنية وإنسانية وتتشكل هذه المنظمة من قادة القوات البرية البحرية لكل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال واسبانيا والتي تتمثل حدودها في حماية الحدود الجنوبية لأوروبا من الهجرة غير القانونية وإنشاء هذه القوات تجسيداً لمفهوم الدفاع الأوروبي المشترك[1].

2- إنشاء وكالة فرونتكس Frontex أو الوكالة الأوربية لإدارة الحدود:

هي هيئة متخصصة أنشئت بتشريع 24 أكتوبر 2004 تعنى بتنسيق العمليات بين الدول الأوروبية لحماية وتشديد الحراسة الحدود الأوروبية Border Security بهدف الحد من الهجرة غير القانونية وتتمثل مهامها[2]: تنسق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في إدارة الحدود الخارجية، وبدعم تدريب حرس الحدود، والعمل على تطوير الأبحاث المتعلقة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها خاصة فيما يتعلق بدخول المهاجرين السريين[3].

ومع اندلاع الثورات العربية في بعض الدول التي تقع في جنوب المتوسط والتي يكون لها تأثير مباشر في تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى شمال المتوسط طلبت المفوضية الأوروبية من المجلس والبرلمان الأوربي بضرورة تكثيف جهودهما في الموافقة على دعم وتعزيز التشريعات القانونية التي تشارك في تطوير الإطار القانوني لـ (Frontex) وبالطريقة التي يتم من خلالها تقوية اختصاصاتها، وقد تضمنت هذه الاختصاصات الجديدة توسيع اختصاصاتها، وطبيعة عملها في آن واحد، وهي أن تقوم الوكالة بتأسيس فرق حرس الحدود الأوربية هذا من جانب، ومن جانب آخر تكوين فريق أمني وعسكري مهمته الأساسية تحليل المخاطر، ولعل من أهم العمليات الأمنية المشتركة التي أطلقتها الوكالة، هي عملية (هيرمس Hermes)، هذه العملية جاءت بناء على طلب الحكومة الإيطالية لتقديم الدعم لها لإيقاف

([1]) فريحة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص، 106.

([2]) بن بوعزيز آسية، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 2015، ص18.

([3]) بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص101.

تدفقات القوارب القادمة من تونس إلى الجنوب الإيطالي (لامبدوزا وسردينيا) على وجه الخصوص في مارس من عام (2011)[1].

3- دور الكلية الأوربية للشرطة Cepol:

وهو عبارة عن جهاز أمني يتبع الاتحاد الأوروبي تأسس في سبتمبر 2005 بموجب قرار JAI/681/2005 ويقع مقره في Bramshill بريطانيا، وتجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا، ومن بين أهداف هذا الجهاز هو تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، إضافة إلى تنمية أجهزة قمع الجريمة ومختلف التهديدات، خصوصاً تلك المرتبطة بالأخطار العابرة للحدود كتهريب المهاجرين حتى وإن كانت الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تشارك في تقديم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود من خلال شبكة الكترونية[2].

4- دور الشرطة الأوروبية Europol:

لقد كانت الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة الدولية وكذا الاتجار بالبشر أحد الأسباب التي جعلت الدول الأوربية تفكير في تأسيس وكالة أوربية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بمثل هذه الأنشطة المخالفة للقوانين والأعراف الدولية.

ولقد تم تكريس فكرة منظمة الشرطة الأوروبية Europol وذلك في إطار التعاون البيني الحكومي داخل المجموعة الأوروبية وقد ركزت أهداف المنظمة في تحقيق:

- مكافحة تهريب المخدرات ومحاربة تبييض الأموال.
- مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وشبكات تهريب المهاجرين.
- محاربة الإرهاب والهجرة غير القانونية[3].

([1]) هايدي عصمت كارس، المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، المكتب العربي للمعارف السلسلة السياسة الدولية والاستراتيجية، 2015، ، ص 152.

([2]) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

([3]) أحمد طعيبة، مليكة حجاج، "الهجرة غير القانونية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 29.

ومن أجل إحكام الاتحاد الأوربي والسيطرة على ظاهرة الهجرة غير القانونية عمل على جعل الرقابة الأمنية أكثر تشديداً من خلال[1]:

- خلق فرق حدودية سريعة سميت Rabit وهي اختصار Rapid Border Interventions Teams مهمتها مكافحة التسلل عبر الحدود غير القانوني.

- تبني الميثاق الأوربي للهجرة واللجوء من طرف بلدان الاتحاد السبعة والعشرون والاتفاق على تشكيل مكتب دعم أوربي في سنة 2009 مهمته تعزيز تبادل المعرفة بين بلدان المصدر بهدف تطوير سياسات دقيقة لضبط الحدود.

- العمل على تطوير منظومة قانونية باتجاهات أكثر تقييدية فمثلاً القانون الاسباني لعام 2003 يجعل معايير الانتقاء أكثر قسوة أما القانون الألماني لعام 2004 يذهب باتجاه انفتاح انتقائي في حين نجد القانون البريطاني لعام 2002 يستهدف مكافحة الهجرة السرية ويحصر حق اللجوء.

وعموماً يمكن القول أن قضية الهجرة أصبحت نقطة رئيسة في الخلافات بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوربا، ولها تأثير واضح على تحديد السياسة المنتهجة في ما يتعلق بالهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين إلى سياسة أكثر صرامة وتشدداً، وعليه يمكن رصد اتجاهين بخصوص مسألة الهجرة بما في ذلك الهجرة غير القانونية وهما كالتالي[2]:

الاتجاه المتساهل: هذا الاتجاه يتبناه عادة الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات الطابع الليبرالي واليساري، ويركز هذا الاتجاه على حقوق الإنسان والتضامن الدولي، ويدعوا إلى استقبال المهاجرين وتقديم الدعم اللازم لهم، ويؤكد أيضاً على أهمية الاندماج الاجتماعي والتعددية والثقافية، ويرى أن المهاجرين يمكن أن يشكلوا بشكل إيجابي في الاقتصاد والمجتمع.

الاتجاه المتشدد: هذا الاتجاه يتبناه عادة الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات الطابع المحافظ واليميني، ويركز هذا الاتجاه على تعزيز السياسات الصارمة اتجاه الهجرة، بما في ذلك تشديد قوانين اللجوء والحد من الهجرة غير القانونية، ويدعو هذا الاتجاه إلى حماية الحدود الوطنية وتعزيز الأمن ويرى أن الهجرة

([1]) عبد المالك صايش، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين"، مرجع سبق ذكر، (أطروحة دكتوراه، ص: 295.

[2] صايش عبدالمالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، مرجع سبق ذكره، ص296.

يمكن أن تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأنها قد تؤدي إلى مشاكل في التماسك الاجتماعي والأمن الداخلي.

يتجلى هذان الاتجاهان في السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات الأوروبية، حيث تتباين بشكل واضح بين الدول التي تتبنى سياسات مرنة ومفتوحة اتجاه المهاجرين، والدول التي تتبنى سياسات صارمة ومقيدة.

ونستخلص مما سبق أن السياسات الأمنية الأوروبية في إدارة الهجرة غير القانونية أدت إلى زيادة أعداد المهاجرين السريين أكثر من ضبط الظاهرة، كما أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الجانب الأمني في معالجة الهجرة غير القانونية أدى بالمساس بحقوق الإنسان والأفراد وحرية التنقل في الوقت الذي تنادى به الأطراف الأوروبية بضرورة احترام حقوق الأفراد والحريات العامة.

الآليات العملياتية للتصدي للهجرة غير القانونية

تتعلق هذه الآليات بالتصدي الميداني للهجرة غير القانونية، فالآليات العملياتية عديدة ومتنوعة بداية من مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات وكذلك تقديم المساعدات المادية للدول لاسيما تلك الدول التي تفتقر للإمكانيات المادية، وصولا إلى ضبط المهاجرين غير القانونية والعمل على إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، على أن يندرج كل هذا ضمن التعاون بين الدول سواء في مجال تبادل المعلومات والخبرات وكذلك المساعدات المادية وهو ما سنتطرق إليه الآن.

أولا- التعاون في إطار تبادل المعلومات والخبرات

يشكل التعاون الدولي من بين الآليات الهامة للتصدي للهجرة غير القانونية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالهجرة غير القانونية بالتركيز على مجموعة من المقومات وهي[1]:

- تبادل المعلومات حول منافذ التسلل عبر الأقاليم.

- الوسائل التي تستخدم للإتصال والتنقل.

- مراقبة تحركات شبكات التهريب.

(1) صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

– تشكيل دوريات مشتركة عن طريق عقد إتفاقيات ثنائية.

– التعاون لكشف التواطؤ بين شبكات تهريب المهاجرين وموظفي الدولة وحراس السواحل والبواخر.

فمن خلال تبادل المعلومات يمكن أن تكون هناك فعالية أكثر في مكافحة الهجرة غير القانونية خاصة مع دول شمال وغرب إفريقيا التي تصدر المهاجرين بقوة نحو دول الإتحاد الأوروبي، كما أن طريقة التصدي للمهاجرين بعد تفشي وباء كورونا تختلف عما كان عليه سابقا من ضرورة التباعد وعدم إحتجاز هؤلاء المهاجرين جماعيا الأمر الذي يحتم ضرورة تبادل الخبرات خاصة أن الدول الأوروبية أصبح لديها خبرة في التعامل مع منع إنتشار هذه الجائحة بين المهاجرين.

ثانيا– المساعدات المادية

يشكل الدعم المادي الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي للدول المصدرة للمهاجرين غير القانونيين إحدى الدعائم الأساسية في التصدي ومكافحة الهجرة غير القانونية، إذ نجد بأن الاتحاد الأوروبي يخصص في هذا الشأن غلاف مالي سنوي لتدعيم منظومة الدول الإفريقية لمكافحة الهجرة غير القانونية مثل المغرب وليبيا وتفعيل أكبر للأجهزة المختصة بمراقبة الحدود، فالمغرب مثلا تحسنت كثيرا منظومته الخاصة بمكافحة الهجرة القادمة من جنوب الصحراء بحيث كان للمساعدات المالية الأثر البالغ في هذا التحسن[1].

كما تلجأ الدول الأوروبية إلى تقديم الدعم اللوجيستي للدول لتعقب وكشف المهاجرين غير القانونيين عن طريق إبرام إتفاقيات ثنائية مثل الإتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا عام 2007 حينما أعارت إيطاليا إلى ليبيا ست قطع بحرية يوجد على متنها طواقم مشتركة للقيام بالمراقبة والبحث وتعقب المهاجرين غير القانونيين[2].

تشكل هذه المساعدات المادية سواء كانت مالية أو لوجيستية حاليا ضرورة أساسية في ظل انتشار وباء كورونا أكثر من أي وقت مضى، لأن جائحة كورونا فرضت إجراءات وقائية كما هو معروف وحاجة

([1]) صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سبق ذكره، ص 83

([2]) سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي " قراءة في أمننة الظاهرة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، 2018، جامعة بغداد، العراق ، ص 223.

الدول المصدرة للهجرة مثل مصر، ليبيا، الجزائر، موريتانيا وغيرها لديها نقص في إمكانيات الوقاية من هذا الوباء من أقنعة واقية ومواد تعقيم لتفادي انتشار العدوى بين المهاجرين وحماية أطقم الحراسة.

نتائج السياسات والإجراءات السياسية والأمنية على مكافحة الهجرة غير القانونية

وجاء تقرير الأمم المتحدة عن الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي عن عام 2013 يسفر عن أنه لم تسجّل زيادة مستمرة في مجموع المهاجرين القادمين من بلدان ثالثة خلال السنوات الخمس الماضية، وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سجّل الاتحاد الأوروبي في عام 2012 تراجعاً بنسبة 12 في المائة في هجرة المواطنين غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي، ويُظهر التراجع العام للتدفقات نحو الاتحاد الأوروبي أن المنطقة تعتبر بصورة عامة أن هجرة المواطنين من بلدان ثالثة أمر غير مرغوب فيه وقللت إلى حد كبير من فرص الهجرة القانونية.

وبينما تتراجع الهجرة القانونية إلى الدول الأوروبية نلاحظ اتجاه واضح نحو إرتفاع الهجرة غير القانونية وطلبات اللجوء منذ تقرير عام 2013 ، مما يظهر الآثار الثانوية المباشرة لهذا النهج في اتجاهات الهجرة غير القانية.

وبالنظر إلى المهاجرين وموتهم في عرض البحر والمعاناة التي يعيشونها في كل مرحلة، يبدوا أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على وضع آلية لضبط الهجرة ، وتظهر هذه القضية بأشكال متعددة مما يثير مجموعة واسعة من الشواغل حول حقوق الإنسان التي ظلت قائمة بشكل كبير منذ عام 2013 وزادت حدتها وإلحاحها خلال السنتين الماضيتين[1].

([1])تقرير الأمم المتحدة، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والعشرون، 5 مايو 2015.

المبحث الثاني

التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

تواجه البلدان الأوروبية تحديات جمة نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من دول الربيع العربي إليها ، ولهذه التحديات تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية واجتماعيَّة، وتختلف هذه التداعيات باختلاف مجموعة من العوامل التي تشمل عدد المهاجرين بالنسبة إلى عدد السكان، وثروات البلد المستضيف، والخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين، والهيئات والتدابير المتخذة سواء من المؤسسات الرسمية أو هيئات المجتمع المدني لمواجهة قضية الهجرة من دول الربيع العربي، وتختلف الأعباء التي تتحملها الدول الأوروبية باختلاف الموقع الجغرافي لهذه الدول، فدول الجنوب مثل ايطاليا واسبانيا واليونان وفرنسا يختلف تعاملها مع قضية الهجرة عن دول الشمال مثل ألمانيا وهولندا والنرويج والسويد وغيرها، كما أن بريطانيا التي أصبحت خارج منظومة الاتحاد الأوروبي لها موقف مختلف كليا[1].

المطلب الأول

التحديات الاقتصادية

هناك العديد من التحديات الاقتصادية التي ترتبت على تدفق المهاجرين من دول الربيع العربي إلى أوروبا، فمع تدفق المهاجرين تزداد الأعباء الاقتصادية نتيجة زيادة الضغوطات على الإسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية وفرص العمل مما يؤثر على الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي للدول الأوروبية.

([1]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مشكلة الهجرة العربية إلى أوروبا بعد ثورات الربيع العربي 2010–2016م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 89.

فقد ترتب على استقبال وإيواء المهاجرين من بلدان الربيع العربي أعباء مالية ضخمة، فقد اضطرت هذه الدول إلى تامين مصاريف أولية مثل تامين المأوى والمأكل وكلفة المدارس وتعلم اللغة وغيرها، إضافة إلى زيادة الإنفاق الأمني المخصص لمكافحة الهجرة[1].

وتعاني الدول الأوروبية ليس فقط من المهاجرين اللذين يأتون من مناطق النزاع واللذين يستحقون منحهم حق اللجوء، وإنما هناك نوع آخر من المهاجرين اللذين يأتون من مناطق آمنة ويسمون بالمهاجرين الاقتصاديون، اللذين يسعون للحصول على ثروة أكبر ومستوى معيشة أفضل بواسطة اللجوء أو الهجرة، حيث تتشدد الدول الأوروبية في التعامل مع هذه الشريحة، ومع هذا فإن مسألة إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية مسألة شائكة وتكلف الدول الأوروبية الكثير من الجهد والنفقات لأسباب قانونية وسياسية[2].

ومن التحديات الاقتصادية لأزمة المهاجرين من دول الربيع العربي إلى أوروبا الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي معالجة المشاكل الأساسية في بلدان المهاجرين التي بدت قضية الهجرة في المقام الأول حيث أن التعامل مع الهجرة يتطلب من دول الأوروبية تقديم مساعدات مالية واقتصادية وعسكرية لهذه الدول حتى تتمكن من محاولة الحد من أسباب الهجرة، فالعلاقة بين الهجرة والأوضاع الاقتصادية والهجرة علاقة وثيقة، وبالتالي أصبحت الهجرة تشكل عامل ضغط على الدول الأوروبية وتدفعها للعمل على إيجاد بدائل اقتصادية للهجرة مثل تخفيف القيود على التجارة وإقامة شراكات وتقديم مساعدات للدول المتعثرة اقتصاديا، وذلك لمساعدة هذه الدول على رفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل في الدول المصدرة للمهاجرين، فحرية تداول السلع ورؤوس الأموال من الوصفات المعتمدة للحد من الهجرة، فالتنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للمهاجرين ومنها دول الربيع العربي تعد من أفضل الوصفات للحد من ظاهرة الهجرة[3].

لقد كان من التحديات الاقتصادية للهجرة من دول الربيع العربي إلى أوروبا أن الدول الأوروبيَّة كانت في الماضي تفضل توجيه مساعداتها المالية والاقتصادية إلى بلدان أوروبا الشرقية على حساب بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مثل مصر وتونس والجزائر ودول جنوب الصحراء وغيرها، ومع تصاعد

([1]) https://www.wuwm.com/podcast/lake-effect-segments/2017-03-14/the-rise-of-right-wing-nationalist-political-parties-in-europe

([2]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

([3]) سيف إبراهيم، إعادة نظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2012. على الرابط التالي
http://carnegie-mec.org/2011/10/11/ar-pub-45704

الصراع في ليبيا وتدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر وتونس فقد ارتفعت معدلات الهجرة من الدول السابقة إلى أوروبا الأمر الذي اضطر الدول الأوروبية إلى تغيير رؤيتها بحيث أصبحت هذه الدول توجه جزء كبير من مساعداتها الاقتصادية إلى دول جنوب البحر المتوسط[1].

ومما دفع الكثير من دول الاتحاد الأوروبي تحويل جزء كبير من مساعداتها الاقتصادية إلى دول جنوب البحر المتوسط ودول الربيع العربي، أن هذه الدول بحاجة ماسة إلى مساعدات اقتصادية هائلة وعاجلة للاستجابة لحاجات المواطنين والنازحين والمهاجرين، والحقيقة أن هذه المساعدات الإنسانية تستلزم تضافر جهود المجتمع الدولي بشكل عام وليس الدول الأوروبية وحدها، إلا أن الدعم المقدم من الدول الغنية والبعيدة عن مناطق الصراع ولا تتأثر بالهجرة مثل اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية اقل بكثير من المستوى المطلوب، ففي لبنان على سبيل المثال أعلن برنامج الأغذية العالمي في عام 2012 عن تخفيض قسائم الغذاء المقدمة للاجئين السوريين بمقدار النصف، وبشكل عام فإن الدول المستضيفة للاجئين نتيجة ثورات الربيع العربي من تركيا ولبنان والأردن وصولا إلى مصر وتونس والجزائر تعاني نقص التمويل مما يضعف قدرة هذه الدول على الصمود في وجه الأزمة وتخفيف تداعياتها[2].

أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأوروبية هي:

1- تكاليف الأمن والمراقبة: تخصيص موارد كبيرة لمراقبة الحدود والقبض على المهاجرين غير القانونيين.
2- الإجراءات القانونية: تكاليف محاكمات المهاجرين غير القانونيين والترحيل.
3- الرعاية الصحية والتعليم: توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم للمهاجرين غير القانونيين.
4- التأثير على سوق العمل
5- الضغط على الأجور: قد يؤدي تدفق العمالة غير القانونية إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات، خاصة إذا كانت هذه العمالة مستعدة للعمل بأجور أقل.

([1]) هبة خليل، وماذا بعد العدالة الاجتماعية الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية، كتاب: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، بحث منشور بمنتدى البدائل العربي، ومنظمة روزا لكسمبورغ ، مكتب شمال افريقيا للنشر 2016، ص 54.

([2]) تقرير الهجرة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

6- التنافس على الوظائف: يمكن أن يتسبب في زيادة المنافسة على الوظائف المتاحة، مما يؤثر سلبًا على فرص العمل للمواطنين المحليين.

7- زيادة الاقتصاد غير الرسمي: حيث تساهم الهجرة غير القانونية في نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعمل المهاجرون بشكل غير قانوني، مما يؤثر على الإيرادات الضريبية.

8- التهرب الضريبي: أصحاب العمل قد يستفيدون من التهرب من دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية[1].

وبالرغم من تعدد الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة من دول الربيع العربي إلى أوروبا، إلا أنه في المقابل هناك آثار ايجابية للهجرة، فالهيكل العمري لسكان الاتحاد الأوروبي يتغير بسرعة، حيث أنه في عام 2015 أصبح واحد من كل ثلاثة أوروبيين في سوق العمل يزيد عمره عن 50 عام ، في حين أن عدد اللذين تتراوح أعمارهم بين 20 عام ينخفض بنسبة 20% وهذا يعني شيخوخة القوة العاملة في أوروبا، وأصبحت الهجرة تشكل 70% من النمو السكاني في أوروبا، وبالرغم من ذلك فقد أصبح كل شخص أوروبي متقاعد بحاجة إلى دعم ثلاثة من العاملين، وإذا استمرت الاتجاهات السكانية في أوروبا على ما هي عليه، فإن الهجرة تصبح الحل نتيجة متطلبات الوضع السكاني، فالشيخوخة السكانية وتقلص القوى العاملة في أوروبا يعالج من خلال تدفقات المهاجرين التي تعالج المشاكل الديمغرافية[2].

([1]) **European Commission Reports** : تقارير المفوضية الأوروبية حول الهجرة واللجوء، والتي تتضمن دراسات وتحليلات مفصلة حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية. يمكنك زيارة موقع المفوضية الأوروبية للحصول على أحدث التقارير:

- European Commission – Migration and Home Affairs

انظر أيضاً **OECD Reports** : تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الهجرة والاقتصاد، والتي تقدم بيانات وتحليلات شاملة عن تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاديات المتقدمة.

International Organization for Migration (IOM) Publications: منشورات المنظمة الدولية للهجرة التي تتناول تأثيرات الهجرة غير الشرعية من منظور عالمي.

([2]) عبد الأمير رويج، الهجرة إلى أوروبا أزمة توقض منطقة اليورو من سياستها، شبكة البناء المعلوماتية، 2015.

مقال منشور على صفحات الإنترنت تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/6/15 https://annabaa.org/arabic/development/4154

المطلب الثاني

التحديات الثقافية والاجتماعية

أدَّت الهجرة الكبيرة وغير المتوقعة من دول الربيع العربي إلى أوروبا إلى آثار اجتماعيَّة وثقافية متعددة، حيث أن غالبية المهاجرين من دول الربيع العربي إلى أوروبا هم عرب ومعظمهم مسلمين، ولا شك أن دخول مئات الآلاف منهم إلى المجتمعات الأوروبية سيكون له تداعيات اجتماعيَّة وثقافية عديدة حيث يحتاج هؤلاء المهاجرون إلى فترة طويلة من الزمن حتى يتمكنوا من تجاوز الصدمة الثقافية والاجتماعية واستيعاب الأوضاع الجديدة والتعايش معها أو الاندماج فيها.

ولا شك أن اندفاع المهاجرين من بلدان الربيع العربي إلى أوروبا بما يحملونه من نظام قيمي وثقافي مغاير كليا لما هو عليه الحال في دول الاستقبال وهي دول الاتحاد الأوروبي يفضي إلى التساؤل عن إمكانية التعايش أو التصادم بين حضارتي الطرفين: الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبيَّة، ولما كان الكثير من المهاجرين من دول الربيع العربي يحاولون الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية فتجد ملامح ذلك واضحة في لباسهم وأكلهم وعاداتهم وتقاليدهم وممارستهم لعبادتهم وغيرها من الأنشطة الثقافية والاجتماعيَّة، ويساعدهم على ذلك الحرية النسبية التي توفرها الأنظمة السياسية في دول الاتحاد الأوروبي فتجد في الكثير من المدن الأوروبية الكثير من ملامح المدن العربية من حيث الأسواق والمتاجر والمطاعم ودور العبادة وغيرها، الأمر الذي يعيق من مسألة اندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة وبنفس الوقت يعزز الخطاب العنصري نحوهم وخصوصاً ربط الهجرة بالتطرف والإرهاب، حيث أصبح ذلك شائعاً في كثير من وسائل الإعلام والأدبيات الأوروبية وخصوصاً بعد تورط مهاجرين مسلمين في مجموعة من الأحداث الدموية في أوروبا[1].

ومما يعزز مشاعر الانقسام والصدام أنَّ أوروبا تتوقع أنَّه بعد زوال الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة فإن الخطر المقبل سيكون من حدودها الجنوبية المطلة على البحر المتوسط من خلال تدفق الهجرة غير القانونية والحركات الإسلامية المتطرفة وخصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي نجح في اختراق الحواجز الأمنية والأوروبية وتجنيد العديد من المسلمين المقيمين في أوروبا وتنفيذ عمليات إرهابية في عدد من الدول الأوروبية.

([1]) نبيل زكاي، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط ، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 19، 2016 ص29.

وبالنظر إلى المهاجرين المتمسكين بعاداتهم وتقاليدهم وهويتهم، ويرفضون تبني عادات وتقاليد وهوية الدول الأوروبيَّة المستضيفة لهم ، مما يعزز مشاعر الانقسام وينتج فجوة ثقافية واجتماعية بين المهاجرين من ناحية، والسكان الأصليين من ناحية أخرى، حيث يفسر البعض الموقف المناوئ للهجرة من كثير من الأوروبيين سواء كانوا مسؤولين أو مواطنين عاديين يتخوف دول أوروبا من أن يصبح هذا الفضاء عربي مسلم، وخصوصاً أن الإسلام هو أسرع الديانات انتشارا في العالم ومنه أوروبا، مما يغذي نزعات التحريض ضد المهاجرين العرب المسلمين إلى أوروبا والذي يترجم بما يتعرض له هؤلاء المهاجرين من هجمات واعتداءات.

ومن التحديات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بمسألة الحضارة الإسلامية أن الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي هو نادي للدول المسيحية ومع تدفق مئات الآلاف من المهاجرين إلى أوروبا عبر تركيا، فقد أصحبت الكثير من الدول الأوروبيَّة أكثر تشددا في مسألة انضمام تركيا للاتحاد، ويعزز من هذا الموقف أن تركيا دولة إسلامية ولها حدود مع سوريا والعراق وإيران وهم من أكثر دول العالم عدم استقرار وتصديرا للمهاجرين[1].

ومن التحديات الثقافية والاجتماعيَّة للهجرة من دول الربيع العربي إلى أوروبا تغيير أنماط إنتاج واستهلاك الغذاء فالكثير من المهاجرين من دول الربيع العربي الذين استقروا في عدد من الدول الأوروبيَّة كان لهم تأثير على تغيير الكثير من عادات الأوروبيين في المأكل والملبس إضافة إلى تغييرات أخرى حتى الرياضة.

وفي النهاية لا بد من التأكيد على أنه ما من مبرر للدول الأوروبية لانتهاج سياسة عدائية تجاه المهاجرين العرب، فالتعاون والشراكة والتعايش والتنشئة الاجتماعية والسياسية القائمة على التسامح والحوار والمواطنة والتعددية بدلا من الصدام والصراع بين الثقافات الوسيلة الأمثل لتحقيق الاستقرار في المجتمع وتسهيل عملية اندماج المهاجرين، وخصوصاً أنه بمرور الوقت تضعف الراوبط الثقافية والاجتماعيَّة بين أبناء وأحفاد المهاجرين والبلدان العربية التي جاؤوا منها، كما أنه لا يجب أن يتم تعميم الأحداث

(1) شمس الدين النقاز، تركيا لا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهذه هي الأسباب، رأي اليوم 2016/5/16 على الرابط التالي: www.raialvoum.com/7p-441052.

والسلوكيات الفردية على المجتمعات سواء تلك التي قام بها بعض المهاجرين اللذين قاموا بأفعال إجرامية، أو الأفعال الإجرامية والعدوانية التي ارتكبها بعض المتطرفين من الأوروبيين ضد المهاجرين.

المطلب الثالث

التحديات الصحية

إن الهجرة غير القانونية تُشكل تحديات صحية كبيرة، تؤثر على المهاجرين أنفسهم وعلى الدول المضيفة، من أبرز هذه التحديات:

1- الصحة الجسدية

حيث يعاني العديد من المهاجرين من الإرهاق البدني وسوء التغذية بسبب رحلاتهم الطويلة والشاقة ويعاني البعض كذلك من إصابات أو أمراض معدية مثل السل، الجرب، والتهابات الجهاز التنفسي التي قد تنتقل إلى المجتمع المضيف[1]

كما أصبحت الفحوصات الصحية للمهاجرين غير القانونيين ضرورية كجزء من إجراءات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، لضمان تقديم الرعاية الصحية المناسبة والحد من انتشار الأمراض.

2- الصحة النفسية

العديد من المهاجرين يعانون من الصدمات النفسية بسبب الأوضاع الصعبة في بلدانهم الأصلية والرحلات الخطرة التي خاضوها. يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD)، الاكتئاب، والقلق .

تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين يعد تحديًا كبيرًا نظرًا لاحتياجاتهم المعقدة والمتعددة[2]

3- البنية التحتية الصحية

الدول المستقبلة تواجه ضغوطًا على أنظمتها الصحية بسبب التدفق الكبير للمهاجرين. يجب تحسين القدرات الاستيعابية للمرافق الصحية لضمان تقديم خدمات صحية مناسبة للجميع.

---

(1) انظر: اللجوء والهجرة: الإنجازات والتحديات مقال منشور على موقع وكالة الاتحاد الأوروبي https://fra.europa.eu/en/publication/2023/migration-progress-challenges)

([2])انظر موقع منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/europe/news-room/events/item/2023/11/22/default-calendar/workshop-on-immigration-detention--addressing-health-challenges-and-exploring-alternatives-to-detention

فتمويل الرعاية الصحية للمهاجرين ودعم الدول الأكثر تأثرًا يعتبر من الأولويات الأساسية للاتحاد الأوروبي لتحسين الرعاية الصحية للمهاجرين وضمان اندماجهم في النظام الصحي الوطني.

4- الأمراض المعدية

انتشار الأمراض المعدية مثل السل والتهاب الكبد يعد من أكبر المخاطر الصحية، فالاتحاد الأوروبي يعمل على وضع أنظمة مراقبة صحية فعالة لمنع تفشي هذه الأمراض داخل المجتمعات لمواجهة هذه التحديات، كما يعمل على تطوير سياسات وبرامج لدعم الدول الأعضاء، بما في ذلك توفير التمويل اللازم وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الرعاية الصحية للمهاجرين، تهدف هذه الجهود إلى تحسين الصحة العامة وضمان توفير الرعاية الصحية المناسبة للمهاجرين وضمان اندماجهم السليم في المجتمعات الأوروبية[1].

5- صعوبة الحصول على الرعاية الصحية: يعاني المهاجرون غير القانونيين من صعوبة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية بسبب عدم وجود وثائق قانونية وتأمين صحي، هذا النقص في الرعاية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأمراض المزمنة والمعدية[2].

إن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقدم خدمات صحية محدودة للمهاجرين غير القانونيين، مما يترك فجوات في التغطية الصحية اللازمة.

6- الظروف المعيشية غير الصحية

يعيش الكثير من المهاجرين في ظروف غير صحية في مخيمات أو مراكز احتجاز مكتظة، مما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض المعدية، هذه البيئات تفتقر غالبًا إلى مرافق الصرف الصحي المناسبة والرعاية الصحية الأساسية[3].

([1]) مقال منشور بوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء https://euaa.europa.eu/latest-asylum-trends-2023

([2]) https://fra.europa.eu/en/publication/2023/migration-progress-challenges

([3]) مقال منشور بموقع منظمة الصحة العالمية تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/6/1 https://www.who.int/europe/news-room/events/item/2023/11/22/default-calendar/workshop-on-immigration-detention--addressing-health-challenges-and-exploring-alternatives-to-detention

7- الضغوط النفسية والاجتماعية

بالإضافة إلى الصدمات النفسية التي تعرضوا لها خلال الرحلة، يواجه المهاجرون تحديات جديدة في الدول المضيفة مثل التمييز، عدم اليقين بشأن المستقبل، وصعوبة التكيف مع ثقافات جديدة هذا يزيد من مخاطر الأمراض النفسية مثل الاكتئاب والقلق[1].

برامج دعم الصحة النفسية غالبًا ما تكون غير متوفرة أو غير كافية لتلبية احتياجات هذه الفئة من السكان.

ومن البديهي أن يكون لأي أزمة صحية آثار على الصحة، إلا أن هذه الآثار في ظل جائحة كورونا تكون معقدة وليس بهذه البساطة، فالأزمة الصحية تمس مختلف المجالات ويكون بين كل هذه الأخيرة علاقة تأثير وتأُثر مثلما هو عليه الحال لتدابير مكافحة الهجرة غير القانونية، إذ يمكن أن يشكل تدفق المهاجرين على الدول الأوروبية خطرا على صحة سكان هذه الدول بفعل الانتشار السريع للعدوى، كما أن شروع الدول الأوروبية في عملية تلقيح ضد وباء كورونا يطرح العديد من التساؤلات حول عملية التلقيح من حيث إمكانية تلقيح هؤلاء المهاجرين غير القانونيين من عدمها خاصة بالنسبة لغير المحتجزين الأمر الذي يمس ببيانات وإحصائيات التلقيح، إضافة إلى صعوبة محاصرة الوباء ومنع انتشار العدوى.

يضاف لكل هذا التوقعات التي تشير إلى أن المهاجرين غير القانونيين سيحاولون السفر عبر حدود الدول الأوروبية دون توثيق أو فحوصات طبية[2]، للبحث عن تحسين الوضع المالي في ظل نقص فرص العمل الأمر الذي يزيد من خطورة استمرار جائحة كورونا لشهور أو لسنوات أخرى وهو ما يعرض الصحة العامة للخطر.

([1]) وكالة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان: https://fra.europa.eu/en/publication/2023/migration-progress-challenges

([2]) بلقاسم محمد، تحديات الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، 2021م، ص22

استراتيجيات وحلول مقترحة لمواجهة التحديات الصحية

تعزيز نظم الرعاية الصحية

– تطوير سياسات شاملة تضمن حصول المهاجرين على الرعاية الصحية الأساسية بغض النظر عن وضعهم القانوني، ويمكن أن تشمل هذه السياسات تقديم خدمات صحية مجانية أو منخفضة التكلفة، وتدريب مقدمي الرعاية الصحية على التعامل مع احتياجات المهاجرين.

– تحسين التنسيق بين منظمات الرعاية الصحية الوطنية والدولية لتقديم دعم فعال ومتسق للمهاجرين[1].

تحسين الظروف المعيشية

الاستثمار في تحسين ظروف الإقامة في مراكز الاحتجاز والمخيمات لضمان توفير مرافق صحية مناسبة ومياه نظيفة وغذاء كافي هذا يشمل تقليل الاكتظاظ وتقديم دعم صحي ونفسي في هذه المراكز وكذلك العمل على إنشاء برامج صحية متنقلة يمكنها الوصول إلى المهاجرين في الأماكن النائية وتقديم الرعاية الصحية اللازمة بشكل مباشر.

– التوعية والتدريب

– إطلاق حملات توعية صحية بين المهاجرين لزيادة معرفتهم بالوقاية من الأمراض والحفاظ على صحتهم الشخصية، ويمكن أن تشمل هذه الحملات توزيع مواد توعوية بعدة لغات وتقديم جلسات توعية مباشرة.

– تدريب العاملين في مجال الصحة على التعامل مع التحديات الصحية الخاصة بالمهاجرين وفهم الخلفيات الثقافية المختلفة لتقديم الرعاية صحية.[2]

– مد جسور التعاون بين الدول الأوروبية والدول المرسلة للمهاجرين لتنسيق الجهود الصحية ومشاركة الموارد والخبرات هذا ويشمل دعم الدول الأكثر تأثراً بالمهاجرين وتقديم المساعدة الفنية والمالية والعمل مع المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الهجرة الدولية لتطوير استراتيجيات مشتركة للتعامل مع التحديات الصحية المرتبطة بالهجرة غير القانونية تحتاج هذه التحديات إلى استجابة شاملة

(1) https://fra.europa.eu/en/publication/2023/migration-progress-challenges

(2) https://www.who.int/europe/news-room/events/item/2023/11/22/default-calendar/workshop-on-immigration-detention--addressing-health-challenges-and-exploring-alternatives-to-detention

ومتعددة الأبعاد تشمل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمعات المحلية لضمان تقديم الرعاية الصحية المناسبة وحماية حقوق المهاجرين الصحية.

المبحث الثالث

التحديات السياسية والأمنية والقانونية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

المطلب الأول

التحديات السياسية

أصبحت الهجرة الجماعية من دول الربيع العربي سواء تلك التي تعاني من حروب أهلية مثل ليبيا وسوريا واليمن أو تلك التي تعاني من أزمات سياسية وأوضاع اقتصادية متدهورة مثل تونس ومصر، تمثل تحدي سياسي كبير للدول الأوروبيَّة، وترتب عليها ضغوطات هائلة وانقسامات سياسية ومنازعات وخلافات بين الدول الأوربية حول أفضل السبل للتعامل مع الهجرة والعمل على حلها أو التخفيف من تداعياتها، ولاسيما أن الطريقة التي تتعامل بها بعض الدول الأوروبيَّة مع قضية الهجرة تعتبرها دول أوروبية أخرى وسيلة لتحفز وتشجيع المهاجرين على الهجرة إلى أوروبا[1].

فعلى سبيل المثال تقوم عصابات الاتجار بالبشر بتحميل المهاجرين من الشواطئ الليبية بواسطة قوارب خشبية ومطاطية متهالكة والاتجار بهم باتجاه الشواطئ الايطالية، حيث تقوم سفن الإغاثة الايطالية بإنقاذهم والسماح لهم بالدخول إلى البلاد.

وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا، حيث تأخذ بعض الدول الأوروبية الكثير من المآخذ على ألمانيا في أنَّها أكثر رعاية وأكثر ترحيب بالمهاجرين، واعتبرت الكثير من الدول الأوروبية السياسات الايطالية والألمانية كنوع من اللعب بالنار، ويمكن أن تلحق إضرارا فادحة بالتماسك والوحدة بين الدول الأوروبية[2].

---

(1), https://www.tomorrowsworld.org/magazines/2016/march-april/european-migration-crisis-and-consequences

([2]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

لقد أصبحت أوروبا تحت ضغوطات الهجرة مضطرة لبناء حواجز مادية على حدودها الوطنية أكثر مما كانتا عليه خلال الحرب الباردة، حيث أصبحت الكثير من الدول الأوروبية تخطط لبناء الجدران الحدودية والأسوار الأمنيَّة عبر القارة بعد أن تم إزالة حائط برلين وحققت تقدما هائلا على طريق التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي، فقد تراجعت وتيرة الاندماج والتكامل، وارتفعت الأصوات المنادية بالانسحاب من الاتحاد وإذا كانت بريطانيا أولى هذه الدول فأنه من المستبعد أن تكون الأخيرة.

وإذا كانت دوافع الانفصال عند الاتحاد متعددة، إلا أن المخاوف الأمنية والهجرة تعد في رأس قائمة الأسباب نحو الانفصال وخصوصاً أن الهجرة الجماعية لمئات الآلاف من الأشخاص اليائسين الذين يهاجرون من الدول العربية والإسلامية التي فرقتها الحروب الأهلية مستمرة ولا توجد علامات أو دلائل على إمكانية توقفها[1].

ولقد كشفت المواقف الأوروبية المناوئة للهجرة سواء من دول الربيع العربي أو دول الشرق الأوسط بشكل عام عن زيف الادعاءات الأوروبية بالحديث عن الانفتاح والعولمة وفتح الحدود وانتقال الأموال والمعلومات والأفكار والسلع ، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث أن دعاة العولمة والحرية والديمقراطية هم أنفسهم اللذين يدعون إلى محاربة الهجرة بداعي السيادة الوطنية والمصلحة الوطنية، وإذا كان لكل دولة الحق في حماية حدودها الوطنية، والمحافظة على أمنها واستقرارها ومصالحها، فالسيادة لا يمكن تجزئتها بحيث تكون هناك سيادة ضد الهجرة، وسيادة أخرى مع حرية انتقال المعلومات والأفكار ، ورؤوس الأموال والسلع وغيرها.

وهناك تحديات سياسيّة للهجرة من دول الربيع العربي إلى أوروبا كتصاعد اليمين المتطرف في الدول الأوروبية خصوصاً في بلجيكا وهولندا واسبانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا حيث كانت هذه الدول مسرحا لعدد من الهجمات الإرهابية التي ذهب ضحيتها العديد من المواطنين الأبرياء، وكان من نتائج هذه الأعمال الإرهابية تنامي النزعات المعادية للمهاجرين العرب والمسلمين، وربط الهجرة بالتطرف، وتشويه صورة العرب والمسلمين وتصويرهم على أنهم يمثلون تهديدا لأمن واستقرار أوروبا[2].

([1]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

([2]) علاء الدين السيد، أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا وتداعياتها على المسلمين، مقال منشور على موقع ساسة تونس، 08 / 2015. https://www.sasapost.com/terrorist-in-europe/

لقد أصبحت عملية مكافحة الهجرة مطلب جماهيري أوروبي، حيث بات ذلك واضحا من خلال التفاف الكثير من الأوروبيين حول الأحزاب السياسيّة المناوئة للهجرة أو التي ترفع شعارات متطرفة ضد الأجانب، ولعل هذه المطالب إذا لم يتم الاستجابة لها من قبل الأحزاب السياسية المعتدلة وصناع القرار في أوروبا بحيث يتم ضبط عملية الهجرة والحد من تداعياتها، فإن القوة المتطرفة والعنصرية سوف تتبنى مطالب وقف الهجرة وتدافع عنها، مما يرفع من رصيدها في المجتمع، وإذا ما وصلت هذه الأحزاب إلى السلطة فإنَّها سوف تمارس سياسات عنصرية تعيد إلى الأذهان وصول الأحزاب النازية والفاشية إلى السلطة قبل الحرب العالمية الثانية[1].

لا شك أن نمو التداعيات المعادية للأجانب بشكل عام والعرب والمسلمين بشكل خاص في أوروبا، وتصاعد نسبة التيارات اليمنية المتطرفة في مراكز اتخاذ القرار ومن ثم التضييق على المهاجرين، تفاقم من التداعيات السياسيّة الخطيرة لقضية الهجرة ، فانتهاج المقاربة الأمنية مع قضية الهجرة، وتبرير الأعمال العدوانية والعنصرية التي تمارس ضد المهاجرين قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى وتعطيل سير الحياة اليومية، ويقوض الاستقرار في أوروبا.

ومن أهم التحديات السياسية:

1- تزايد الشعور بالقلق لدى المواطنين: فاستطلاعات الرأي أظهرت أن الأغلبية من الأوروبيين غير راضين عن سياسات الهجرة الحالية ويطالبون بزيادة الرقابة على الحدود، وفي عام 2023 كانت هناك زيادة كبيرة في طلبات اللجوء؛ مما زاد من الضغط على الدول الأعضاء لتحسين سياساتها والهياكل الخاصة بالهجرة.

2- الخلافات بين الدول الأعضاء: تتباين مواقف الدول الأعضاء بشكل كبير بشأن كيفية التعامل مع المهاجرين غير القانونيين على سبيل المثال، تبنت دول مثل إيطاليا واليونان مواقف أكثر مرونة نظرًا لموقعها الجغرافي وتدفق اللاجئين الكبير، بينما اتخذت دول مثل بولندا والمجر مواقف أكثر تشددًا[2].

([1]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

([2]) https://www.euronews.com/my-europe/2023/06/08/eu-countries-strike-major-deal-on-migration-rules-delivering-the-first-breakthrough-in-yea

3- الاتفاق على ميثاق الهجرة واللجوء الجديد: توصل البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2023 إلى اتفاق حول ميثاق جديد للهجرة واللجوء، وهذا الاتفاق يهدف إلى تحسين إدارة الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي من خلال قواعد جديدة لتحديد هوية الوافدين غير القانونيين، وتحسين إجراءات اللجوء، وإقامة آلية تضامن بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين بشكل أكثر عدالة.

هذه التحديات السياسية جزءًا من المشهد المعقد الذي يواجه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية، مما يستدعي تعاونًا أوروبيًا أكبر وحلولًا مبتكرة وشاملة لتحقيق استقرار وأمن أكبر.

المطلب الثاني

التحديات الأمنية

لقد واجهت البلدان الأوروبية تحديات أمنية كبيرة نتيجة استضافتها أعداد كبيرة من المهاجرين من دول الربيع العربي، وقد اتخذت الكثير من الدول الأوروبية تدابير حدودية غلب عليها الهاجس الأمني مثل استعمال العقوبات واحتلال المجال والمراقبة الأمنية، وعلى الرغم من كل هذه التدابير، فكما هو شائع في دول العالم المختلفة المعنية بمسألة الهجرة التي تجمع على نتيجة مفادها أنه يستحيل من الناحية المادية ممارسة مراقبة فعالة للحدود في دول مفتوحة كما هو الحال في الدول الصناعية، الأمر الذي يفسر أعداد كبيرة من المهاجرين السريين في الدول الأوروبية، كما أن إغلاق الحدود والوقوف ضد حركة الانتقال إلى الدول الأوروبية يضع على المحك حقيقة الديمقراطيات الغربية وتغنيها بشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان[1].

ويضاف إلى ما سبق أن الحفاظ على حرية حركة التنقل للمواطنين الأوروبيين بين مختلف دول الاتحاد بموجب اتفاقية الشنغن يستلزم أن تكون الحدود مفتوحة وان تكون الحدود الخارجية الأوروبية آمنة وخاضعة للرقابة والسيطرة ، وإذا لم يكن بالإمكان تامين هذه الحدود، فإن تدفقات المهاجرين سوف تستمر وهذا من شأنه تهديد الاستقرار السياسي لدول الاتحاد الأوروبي وقد يؤدي إلى تعزيز النزاعات الانفصالية فيه مما يؤدي إلى إضعاف وتمزيق الاتحاد[2].

([1]) نبيل زكاي، مرجع سبق ذكره، ص33.

([2]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

ولقد تعزز الهاجس الأمني في الدول الأوربية بعد قيام ثورات الربيع العربي وما ترتب عليها من نتائج منها على سبيل المثال ظهور التنظيم الإرهابي المتطرف داعش الذي أعلن مسؤولية عن العديد من العمليات الإرهابية في عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا فأصبح تهديد داعش يمثل تهديدا حقيقيا للدول الأوروبية رغم بعده جغرافيا عن أوروبا إلا أنه نجح في اختراق الحواجز الأوروبية وتجنيد العديد من الأوروبيين من المهاجرين اللذين التحقوا بصفوف التنظيم في كل من سوريا والعراق أو اللذين بقوا في أوروبا وقاموا بتنفيذ العديد من الأعمال الإرهابية هناك.

ومما زاد من حدة التخوفات الأوروبيَّة أن خطر المهاجرين العرب والمسلمين إلى أوروبا لم يعد يرتبط بزيادة أعدادهم فقط لا بل أصبح يرتبط بعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر وتجنيد الإرهابيين وممارسة جرائم السطو والنهب والسرقة والاعتداء على الممتلكات العامة، وقد أشار تقرير أعددته الوكالة الأوروبيَّة للشرطة أن تجارة البشر والهجرة غير القانونية تديرها عصابات تقوم بتهريب النساء والطفال بنفس الطرق التي تستخدم لتهريب المخدرات إلى دول القارة وتؤكد التقارير الأمنية أن المتاجرين بالأشخاص والجريمة المنظمة يلعبون دوراً رئيسياً في هذه التجارة المربحة ففي عام 2015 وصل الاتحاد الأوروبي أكثر من مليون شخص بطريقة غير قانونية ومع استمرار الصراع في دول الربيع العربي خصوصاً سوريا وليبيا واليمن فإن طوفان المهاجرين إلى أوروبا سوف يستمر في المستقبل.

لقد حاول ولازال يحاول الآلاف المهاجرين من دول الربيع العربي الوصول إلى أوروبا عبر تركيا واليونان، ولكن بناء السياج الحديدي بين هذين البلدين أغلقت الباب على هذا الطريق وأصبحت رحلات القوارب في الملجأ بالنسبة للمهاجرين اللذين يركبون البحر المتوسط، أملا في الوصول إلى ايطاليا أو اليونان كدول عبور إلى بقية الاتحاد الأوروبي.

لا شك أن معظم المهاجرين من دول الربيع العربي إلى أوروبا هم باحثين عن أمل في الحياة والاستقرار ولكن المخاوف تنجم من بعض المهاجرين المسلمين الذين يحملون أفكارا متطرفة أو بعض الإرهابيين اللذين يتنكروا كمهاجرين ويرتكبون أعمالا إرهابية، وهذا يشكل عبء كبير على الأجهزة الأمنية والأوروبية ويكلفها الكثير من الجهود والأموال[1].

([1]) ساهر مخلف حبيب الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

التحديات الأمنية للاتحاد الأوروبي للهجرة غير القانونية أثناء وبعد جائحة كورونا

إن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الهجرة غير القانونية من شأنه أن يشكل عبئا ماليا على الدول الأوروبية، وتزيد هذه التكلفة إذا كانت في ظرف استثنائي صحي كجائحة كورونا التي تفرض تعاملا خاصا مع المهاجرين باتباع بروتوكول صحي صارم لتفادي انتشار العدوى والحفاظ على الصحة العامة، كما يتوقع أن يزداد تدفق المهاجرين نحو الدول الأوروبية بفعل التأثيرات الاقتصادية للجائحة على الأفراد واستقرار الأوضاع الصحية نسبيا على عدة دول من العالم.

ولتوفير التدابير القانونية اللازمة لمكافحة الهجرة غير القانونية في ظل ظروف صحية متدهورة عند ظهور الأمراض والأوبئة كجائحة كورونا، فإن الأمر يقتضي اتباع تدابير خاصة في التعامل مع هؤلاء المهاجرين خاصة الشق المتعلق بالتعامل مع المهاجرين بعد تسللهم إلى دول أوروبا إذ يتم عادة وضعهم في أماكن يتم احتجازهم فيها تمهيدا لطردهم وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، كما أن طبيعة الظرف تقتضي احتجاز المهاجرين غير القانونيين حتى من دخلوا من قبل بطريقة غير قانونية وهم غير محتجزون لأجل تفادي انتشار العدوى، كما يقتضي كذلك حماية حقوق هؤلاء المهاجرين مادام من المقرر قانونا بأن يقع على الدولة الالتزام بضرورة تمكين المهاجر من حقه في الحصول على الرعاية الطبية المجانية وأن تكون بنفس المعايير الموجودة خارج أماكن الاحتجاز[1]، كما أنه في مثل حالة كورونا ينبغي تكثيف ومضاعفة الرعاية الصحية لتشمل الأكل المقدم، المرقد، وأماكن الصرف الصحي، التعقيم وغير ذلك ما يتطلبه هذا الظرف من إمكانيات بتخصيص مبالغ مالية ضخمة للتكفل الأمثل هذا الأمر.

لكن وضع مثل هذه التدابير الخاصة في زمن كورونا للتعامل مع المهاجرين يثقل كاهل الدول الأوروبية اقتصادياً، خاصة مع انخفاض مداخيل هذه الدول بعد غلق المصانع والمؤسسات والأماكن السياحية بفعل الإجراءات الوقائية المتخذة زمن كورونا، وعليه فقد أعطت جائحة كورونا تصورا يوجب على ضرورة الدول أخذ إحتياطاتها مستقبلا لتفادي الوقوع في مثل الحالات الحرجة بتخصيص ميزانية خاصة تصرف عندما يكون هناك ظرف استثنائي صحي.

([1]) يحيى ياسين سعود، الضمانات القانونية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين، مجلة رسالة الحقوق، العدد 3، جامعة كربلاء، العراق، 2018م، ص 64.

كما ذكرنا آنفاً أن ظاهرة تدفق المهاجرين غير القانونيين في نظر الدول الأوروبية مصدراً لكل المخاطر والتهديدات الأمنية، وقد أفرزت الهجرة غير القانونية تحديات أمنية بالنسبة للدول المصدرة، دول العبور وبالنسبة للدول المستقبلة على الوجه الخصوص، ومن أهم هذه التحديات كثرة الجرائم في المجتمعات الأوروبية التي تعد أكثر الدول استقطاباً للمهاجرين غير القانونيين وكذا تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي.

أهم التحديات الأمنية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير القانونية

1- تزايد وتفاقم الجرائم وتهديد الأمن الوطني

تحمل الهجرة غير القانونية في ثناياها العديد من المشاكل مما جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصناع القرار وذلك لارتباطها بالجريمة، الإرهاب والأمراض بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل، هذه المشاكل لها انعكاسات خطيرة على استقرار الدول وأمنها[1].

وتتجلى الانعكاسات الأمنية لهذه الظاهرة في ما يلي:

تشكل الهجرة غير القانونية تهديداً واضحاً لأمن واستقرار الدولة المستقبلة للمهاجرين، وذلك من خلال زيادة معدلات الجريمة للمهاجرين حيث يتورطون في سلوكيات إجرامية تتعارض مع قيم الدول المستقبلة لهم [2].

ومما لا شك فيه أن معدل جرائم الشباب من المهاجرين يزداد طردياً بزيادتهم في المجتمعات، ويمكن حصر تلك الجرائم عموماً في السطو والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات سواء العامة أو الخاصة وتهديد الأشخاص والاعتداء عليهم والقتل العمد ، وزادت أعدادها بسبب انعزال المهاجرين في أحياء نائية في

([1]) أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، نوفمبر 2016، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، متاح على الموقع Marj.Educ.uob.edu.ly/assets/uploads/…/6ea60-8-7 ص9.

([2]) عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، مقال منشور في: مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010، ص 112.

المدن وتحديات تأقلمهم في المجتمعات الجديدة [1] الأمر الذي يؤدي إلى تكوين العصابات الإجرامية أو الانضمام إليها مما يثير التوتر وعدم الاستقرار في الأحياء الت يقطنها هؤلاء المهاجرين.

ويعزى ارتفاع الجريمة بكل أشكالها في أوروبا إلى الزيادة المطردة للأجانب، مما يجعل المواطن الأوروبي في رفض التزايد إلى حالة نفور وضجر تؤدي به إلى رفض التزايد المشهود في أعداد المقيمين الأجانب القانونيين منهم وغير القانونيين هذا المتنامي مع الزمن بشكل ورقة ضغط قوية على السياسيين الأوروبيين في أن يكونوا أكثر حزماً وشدة في معالجة مشاكل الهجرة وتنظيمها[2].

مما سبق يتضح أن تدفقات المهاجرين الغير قانونيين يعتبر مصدراً رئيسيًا لكل المخاطر إذ يشكل تهديداً لأمن أوروبا الأمر الذي أدى إلى وضع استراتيجية متكاملة ، ومن منظور الدول الأوروبية يعتبر كتحدي ثقافي وهذا يعتبر في موقف التيار اليمني في أوروبا من المهجرين الأفرقة والمغاربة وخاصة المسلمين ، الذين يشكلون تهديداً لوحدة الثقافة الهوية الأوروبية وخاصة بعد استحالة ادماجهم في ثقافة الدول الأوربية[3].

والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية ترى أن الهجرة غير القانونية تؤدي لا محالة إلى الإخلال بنواحي الأمن، وهؤلاء المهاجرون غير القانونيون ليس لديهم هويات اثبات شخصية وقد يرتكبون جرائم وبعضهم مسلمون قد ينتمون إلى الجماعات المسلحة التي تعتنق العنف ضد الدول الأوروبية في أرضيها[4].

وبناءً عليه يتضح أن تفاقم الهجرة غير القانونية يؤدي إلى تكوين العصابات الإجرامية أو الانضمام إليها مما يؤثر سلبياً على استقرار وأمن المناطق التي يتجمع فيها هؤلاء المهاجرين سواء بالنسبة للمهاجرين ذاتهم أو بالنسبة للمجتمعات المستقبلة.

([1]) عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص71.

([2]) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس،، جامعة القاهرة، ألمجلد 2، العدد 2، 2013، ص 70.

([3]) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2014، ص 185.

([4]) ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص138.

2- مخاطر الإرهاب

وتعد الأخطار الأمنية من أسوء أخطار الهجرة غير القانونية، حيث تؤدي إلى تهديد الأمن الوطني من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة بين المهاجرين غير القانونيين الأمر الذي أدى إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة للمهاجرين وكذا المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها[1].

ويشكل الإرهاب تهديدا على الأمن الفردي وأمن الدولة على حد سواء، وفي فرنسا وإيطاليا استغل اليمين المتطرف قضايا المن الشخصي والجريمة والإرهاب والمخدرات بالإضافة إلى النقاش على الهوية والعوامل الاقتصادية لدعم سياساته في مجال الهجرة[2].

وقد جرى الربط بين الهجرة غير القانونية وبين قضايا الإرهاب مما أدى إلى طرحها بشكل جديد في جميع الاجتماعات والقاءات المشتركة بحكومات دول جنوب المتوسط، وتم مناقشة عديد من الأليات لمعالجة هذه القضية مع التركيز بشكل خاص على الجانب الأمني والتشديد على منع الهجرة عبر مراقبة الشواطئ وتكثيف دوريات الحراسة و للحد من هذه الظاهرة . [3].

وفي هذا السياق تواجه إيطاليا تهديد إرهابي يتراوح بين المنخفض والمتوسط لم يظهر فيها عمليات ارهابية كبيرة مثل تلك التي حدثت في دول أوروبية أخرى مثل ألمانية وفرنسا، وتشتهر إيطاليا بعملياتها الواسعة في مكافحة الإرهاب ، رغم إنها تعتبر نقطة عبور مهمة للإرهابيين المتجهين إلى أوروبا بين صفوف المهاجرين غير القانونيين ، وخلال عامي 2015 – 2016 قمت السلطات الإيطالية بطرد أكثر من 133 شخص مشتبه فيهم بعمليات ارهابية [4].

([1]) عبد الله سعود السراني، مرجع سبق ذكره، ص 112.

([2]) ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

([3]) جليد سليم المبروك: الهجرة غير الشرعية بين الحلول والمعاناة، مجلة المسلح، متاح على الموقع http://almusallh.ly/ar/des-maneg/399-vol-41-80

([4]) لمزيد من التفاصيل: انظر: المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات: كيف تواجه ايطاليات الجماعات المتطرفة على أراضيها، متاح على http://www.europarabct.com

كما أشار وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر "، من احتمالية زيادة نشاطات العصبات في ليبيا بتهريب اللاجئين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا وأوضح أن مكافحة الإرهاب وجرائم التهريب تعتمد على استيعاده ليبيا لقدرتها كدولة فاعلة [1].

بناء على ما سبق يتبين بوضوح أنه ثمة علاقة واضحة بين الهجرة غير القانونية وتصاعد مخاطر الإرهاب الأمر الذي زاد من مخاوف الدول الأوروبية نتيجة لتسلل العناصر الإرهابية ضمن أفواج اللاجئين أو إقامتهم داخل مخيماتهم، مما دفع بالدول الأوروبية إلى تضييق الخناق على منافذ الهجرة غير القانونية بذريعة أن الإرهاب يتغذى ويتنامى في ظل الهجرة نفسها، لذا وجب التصدي لهذه الظاهرة من جميع النواحي وخاصة الأمنية منها عن طريق بذل المزيد من الجهود الدولية.

المطلب الثالث:

التحديات القانونية

واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في هذا السياق هي التحديات القانونية المتعلقة بإدارة وضبط هذه الظاهرة، يهدف هذا المطلب إلى استعراض التحديات القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الاتحاد الأوروبي كما يلي:

1. الإطار القانوني والسياسات المتباينة بين الدول الأعضاء

يعتبر التنوع في الأطر القانونية والسياسات المتعلقة بالهجرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أكبر التحديات القانونية، تختلف الدول في كيفية تعاملها مع المهاجرين غير القانونيين، مما يؤدي إلى عدم تجانس في تطبيق القوانين والسياسات[2].

حيث إن الاتحاد الأوروبي يتكون من دول متعددة، ولكل دولة قوانينها وإجراءاتها الخاصة بالهجرة التنسيق بين هذه الدول يمثل تحديًا كبيرًا في محاولة مواجهة التدفقات غير القانونية بشكل فعال. وهناك حاجة إلى آليات قانونية ومؤسساتية للتعاون الدولي والتنسيق لمكافحة الهجرة غير القانونية بطريقة متناسقة.

([1]) منية غانمي، كيف يستقطب "داعش" المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، متاح على الموقع :https://arabic.cnn.com/world/2016/04/11/isis-libya-illegal-migrants.

([2]) د. علي الدين هلال، "الهجرة غير الشرعية: دراسة في المفاهيم والأسباب والتداعيات"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص170.

كما أن تنوع السياسات القانونية بين الدول الأعضاء يعرقل التنسيق الفعّال في مواجهة الهجرة غير القانونية، وهذا التنوع يؤدي إلى ثغرات يمكن أن يستغلها المهاجرون غير القانونيين للانتقال بين الدول الأعضاء التي لديها سياسات أكثر تساهلاً.

2. حقوق الإنسان والتعامل مع اللاجئين

تُشكل حقوق الإنسان وتعامل الاتحاد الأوروبي مع اللاجئين تحدياً قانونياً كبيراً، فالتوازن بين تطبيق القوانين الصارمة وحماية حقوق الإنسان يعتبر مسألة حساسة وذلك لأن الاتحاد الأوروبي ملزم بالقوانين الدولية التي تحمي حقوق الإنسان، مما يفرض تحديات إضافية في تطبيق القوانين الوطنية التي قد تكون أكثر صرامة، كما تواجه الدول الأعضاء ضغوطًا قانونية وأخلاقية بشأن كيفية التعامل مع المهاجرين غير القانونيين بما يضمن حماية حقوقهم الإنسانية.

3. الاتفاقيات الثنائية والدولية

تتضمن التحديات القانونية المتعلقة بالهجرة غير القانونية ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بالاتفاقيات الثنائية والدولية مع الدول المجاورة ودول المنشأ.

وتبرز أهمية الاتفاقيات الثنائية والدولية في تنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير القانونية، وهذه الاتفاقيات تفرض التزامات قانونية على الدول الأعضاء، مما يتطلب تنسيقاً مستمراً وجهوداً دبلوماسية لضمان الالتزام بتلك الاتفاقيات.

4. التحديات القانونية في ترحيل المهاجرين غير القانونيين

يعد ترحيل المهاجرين غير القانونيين من أكثر التحديات القانونية تعقيداً يتطلب هذا الأمر إجراءات قانونية طويلة ومعقدة، ويواجه غالباً اعتراضات قانونية من منظمات حقوق الإنسان والمحاكم[1].

وتتضمن هذه الصعوبات التحديات المتعلقة بإثبات الهوية والجنسية، وكذلك الإجراءات القضائية التي قد تؤخر عملية الترحيل.

([1]) د. نادية سعد، "الهجرة غير الشرعية: الأبعاد القانونية والسياسية"، مركز الأبحاث والدراسات القانونية، 2022، ص92.

كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء ضمان حقوق المهاجرين غير القانونيين بما يتماشى مع هذه المعايير.

5. الحماية القانونية للأطفال والنساء المهاجرين

تفرض الحماية القانونية للأطفال والنساء المهاجرين تحديات خاصة، حيث تتطلب معاملة خاصة وفقاً للقوانين الدولية والوطنية[1]. حيث إن الأطفال والنساء المهاجرين غير القانونيين يتعرضون لمخاطر خاصة تتطلب حماية قانونية إضافية وهذه الحماية تتضمن توفير الرعاية الصحية والنفسية، وكذلك التعليم للأطفال، مما يضيف تعقيدات قانونية في معالجة وضعهم.

6- التعامل مع الأزمات والأوضاع الطارئة

الهجرة غير القانونية قد تسبب أزمات إنسانية وقانونية تتطلب من الدول الأعضاء استجابة سريعة وفعالة يمكن أن تتضمن هذه الاستجابة إجراءات لمعالجة الأزمات الإنسانية، مثل تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية للمهاجرين واللاجئين.

بشكل عام، الهجرة غير القانونية تثير تحديات قانونية متعددة ومتشابكة في الاتحاد الأوروبي، وتتطلب استجابة متوازنة بين مكافحة الهجرة غير القانونية وضمان حقوق الإنسان والتعامل مع التحديات الأمنية والإنسانية بشكل فعّال.

(1) د. ليلى أحمد، "حقوق المرأة والطفل في الهجرة غير الشرعية"، دار الكتب القانونية، ص60.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير القانونية، يمكننا القول بأن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ خطوات مهمة ومتعددة الأبعاد للتصدي لهذه الظاهرة، من خلال تعزيز ضوابط الحدود، وتحسين إدارة الوافدين الجدد، وجعل عودة المهاجرين غير القانونيين أكثر كفاءة، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توازن بين حماية حدوده واحترام حقوق الإنسان، وخصوصا بعدما شهدت الآونة الأخيرة تحديات كبيرة في مجال الهجرة، حيث تضاعفت أعداد المهاجرين غير القانونيين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات مشددة وقد تمثلت هذه الإجراءات في تشديد مراقبة الحدود، وزيادة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم، وقد أكدت هذه الجهود على أهمية التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة الهجرة غير القانونية.

من ناحية أخرى، يجب الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل عمل أيضًا على تعزيز هجرة العمالة القانونية والتعامل بكفاءة أكبر مع طلبات اللجوء. وهذا يدل على إدراك الاتحاد لأهمية الهجرة القانونية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها المهاجرون للمجتمعات الأوروبية.

وفي الوقت الذي يواصل فيه الاتحاد الأوروبي جهوده لمكافحة الهجرة غير القانونية، يظل من الضروري العمل على تحسين السياسات والإجراءات لضمان فعاليتها واستدامتها، يجب أن تكون هذه السياسات متوازنة وشاملة، بحيث تعالج الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، وتوفر حماية للمهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المصدرة للهجرة.

وبناءً على ما سبق يمكن، أن نؤكد على أن الهجرة ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية، وفي هذا الإطار، يعد الحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، خاصة دول المنشأ والعبور، أمرًا حيويًا لإيجاد حلول طويلة الأمد للهجرة غير القانونية، ومن خلال هذا التعاون، يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو عالم يتسم بالأمن والاستقرار والازدهار للجميع.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تناولت هذه الدراسة ماهية الهجرة غير القانونية وبيَّنت أن البطالة، ونقص فرص العمل الحقيقية، وانخفاض الأجور، وارتفاع الأسعار والفساد والاستبداد، وإعجاب الشباب في دول المنشأ بالحياة في دول المهجر هي من بين العوامل الرئيسة التي تدفع إلى الهجرة غير القانونية ، كما أوضحت أن تشديد دول المهجر لإجراءات وشروط الهجرة القانونية أسهم في هذا الاتجاه ، وكشفت الدراسة عن ارتباط الهجرة غير القانونية بجرائم متعددة مثل التزييف ، التزوير ، الرشوة ، الجريمة المنظمة، التجارة بالأشخاص، وتهريب المهاجرين.

كما أوضحت الدراسة تدابير الشراكة بين جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية والاتحاد الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي التي انطلقت من إعلان برشلونة وبدأ الاهتمام بتنظيم الهجرة القانونية لتقليل الهجرة غير القانونية مع التأكيد على أهمية التنمية المتوازنة بالتوازي مع جهود ومراقبة الحدود والمنافذ القانونية.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج وهي كالتالي:

- أن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ خطوات ملموسة لتعزيز إدارة الحدود وأمنها، وذلك من خلال تدابير مراقبة الحدود المعززة والتعاون بين دول الاتحاد.
- انخفاض كبير في عدد المعابر الحدودية غير القانونية، حيث أن هذا الانخفاض يُعزى إلى العديد من العوامل، بما في ذلك تحسين التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود، وانخفاض عدد اللاجئين الفارين من مناطق النزاع.
- أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد مقاربة أمنية محضة في تعامله مع الهجرة غير القانونية، مما أدى إلى تجريم الظاهرة واستخدام إجراءات قمعية للحد من تسلل المهاجرين غير القانونيين، ومن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات الأمنية قد أثارت بعض الجدل، حيث يُنظر إليها على أنها تهديدات أمنية قد تؤثر على الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة، بما في ذلك الأبعاد المجتمعية، وقد أدرك الاتحاد الأوروبي هذه التحديات ويعمل على تحقيق توازن بين الحاجة إلى الأمن واحترام حقوق الإنسان والحاجة إلى التعامل مع الهجرة كظاهرة إنسانية اجتماعية.

ثانياً: التوصيات

- يجب على الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع الدول المصدرة للهجرة ودول العبور لتطوير استراتيجيات مشتركة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية.
- ينبغي تحسين إدارة الحدود من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتدريب القوى العاملة.
- يجب على الاتحاد الأوروبي الحفاظ على التوازن بين تأمين حدوده واحترام حقوق الإنسان، وتجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى تجريم المهاجرين.
- ينبغي تشجيع الهجرة القانونية وتسهيلها كبديل للهجرة غير القانونية، وذلك من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات وتوفير مسارات قانونية للهجرة.
- العمل على تنفيذ برامج تعليمية وتوعوية في الدول المصدرة للهجرة لتوضيح المخاطر المرتبطة بالهجرة غير القانونية وتعزيز الفرص المحلية.
- يجب تحسين إجراءات اللجوء لتكون أكثر كفاءة وإنسانية، مع ضمان الوصول السريع إلى العدالة والحماية للأشخاص الذين يحتاجون إليها.
- يجب توفير حماية خاصة للقاصرين غير المصحوبين والعائلات التي لديها أطفال، وضمان معاملتهم وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الطفل.
- يجب على الاتحاد الأوروبي التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، مثل الفقر، والنزاعات، وانعدام الأمن، والتغير المناخي.
- التشديد على أهمية استمرار الحوار والتعاون الدولي لإيجاد حلول طويلة الأمد للهجرة غير القانونية، وضرورة تطوير سياسات الهجرة لتكون أكثر شمولية وتوازنًا، بما يتماشى مع القيم الأوروبية والالتزامات الدولية.

قائمة المراجع

أولا: الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة هي معاهدة متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة. اعتمدت الاتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000. تسمى أيضا اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الثلاثة (بروتوكولات باليرمو)

2- اتفاقية شينجِن (أو تُكتَب شِنْغِنْ، وفي لغات أوروبا الغربية: Schengen) وقّعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن احكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للاشخاص (بما فيها تأشيرة شينجن)، بمواءمه مراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقترنها معاهدة امستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى على اسم شينجن، لوكسمبرغ.

3- إتفاقية ماستريخت: تمت في 07 1992 وهي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الاتحاد الأوروبي، والتي وقعت في ماستريخت بهولندا تهدف المعاهدة إلى الوصول إلى السياسات الموحدة للدفاع ، والمواطنة بين جميع الدول.

ثانيا: الكتب

1- إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير القانونية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، دار الفكر العربي، 2021.

3- زروق العربي، الهجرة غير القانونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط 1، دار ابن النديم –الجزائر، 2014، المعرف الدولي ISBN9789931369448.

4- هبة خليل، الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية، كتاب: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، 2016.

ثالثا: الدوريات والمجلات

1- أحمد السيد الدقن، نحو إطار قيمي وإجرائي للتحول من الرقابة الخارجية إلى الرقابة الذاتية في المنظمات العامة، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم والعلوم السياسية،أكاديمية السادات، 2019

2- أحمد طعيبة، مليكة حجاج: "الهجرة غير القانونية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، 2016

3- أحمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير المشروعة، الانتشار والأشكال والأساليب المتعبة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

4- اسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير القانونية (التعريف والحجم . المواثيق الدولية . الدوافع والأسباب)، مجلة الديوان على الرابط: http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-357.htm

5- أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، نوفمبر 2016، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي ،ليبيا، متاح على الموقع Marj.Educ.uob.edu.ly/assets/uploads/…/6ea60-8-7

6- أمل حمدي دكاك، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، مجلة جامعة دمشق – المجلد 24 – العدد الأول، والثاني 2008.

7- باسم راشد، "بعد هجمات باريس السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (203)، المجلد (51)، 2016

8- بوعزيز آسية: "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة غير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 2015.

9- سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس، جامعة القاهرة، ألمجلد 2، العدد 2، سنة 2013.

10- سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة، مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، رؤى استراتيجية، 2013.

11- سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي " قراءة في أمننة الظاهرة"، مجلة العلوم السياسية، عدد 55،جامعة بغداد، العراق 2018 .

12- سفير أحمد طه محمد، "قضايا أفريقية والنظام العالمي الجديد"، مقال منشور بمجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993.

13- شايفة بديعة، أزمة الهجرة الغير شرعية ودول الاتحاد الأوروبي، مجلة القانون والأعمال ، ع2، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر البحث قانون الأعمال، الجزائر، 2016،

14- عبد العزيز الأصقر أحمد وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

15- عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، مقال منشور في: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010.

16- عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي العدد 433 ، المجلد 37 2015.

17- فرانسوا كريبو، المراهنة على التنقل على مدى جيل من الزمن – متابعة للدراسة الإقليمية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الجمعية العامة للأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان)، الدورة التاسعة والعشرون، 2015.

18- فيرونيك بلانس – بواساك وآخرون، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوروبية ، المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، الدنمارك، ديسمبر 2010.

19- ماهر عبد مولاه، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز المستقبل العربي، العدد (398)، تونس، 2012.

20- محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، جامعة العربي بن مهيدي، جامعة أم البواقي، الجزائر، بحث منشور بدفتر السياسة والقانون، العدد الرابع، 2011.

21- محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة – الاشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، .

22- محمد مطاوع، قضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي، العدد 431 في يناير/ 2015، https://caus.org.lb2022/10/1

23- مصباح عباد ابو خشيم، وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير القانونية عبر ليبيا الى أوروبا –المقترحات والحلول –المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2014.

24- مصطفى أبو القاسم عبد الله خشيم، "الهجرة والعمالة: واقع جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.

25- مصطفى خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 212، ابريل 2018، المجلد 53،

26- مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام) العدد 165- 2006.

27- مؤتمر العمل الدولي، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، تقرير سنة 2004 الدورة 92، مكتب العمل الدولي، جنيف، الطبعة الأولى، 2004.

28- نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011.

29- نبيل زكاي، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط ، سياسات عربية، 2016.

30- نبيل شرف الدين ، اختتام قمة لشبونة بإعلان وثيقتين للشراكة بين الفقراء والأغنياء، مقال منشور بجريدة إيلاف البريطانية، 8 ديسمبر 2007، www.elaph.com.

31- نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر أنموذجاً، المركز الجامعي أكلي محند والحاج- بالبويرة.

32- هايدي عصمت كارس، المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي `تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، المكتب العربي للمعارف السلسلة السياسة الدولية والاستراتيجية، 2015.

33- يحيى ياسين سعود، الضمانات القانونية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين، مجلة رسالة الحقوق، لا يوجد رقم المجلد، العدد 3، 2018 ، مجلة تصدر عن جامعة كربلاء، العراق.

رابعا: الرسائل العلمية

1- أسامة نوادري، السياسة العامة الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير شعبة العلوم السياسية، تخصص، سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقة، 2015-2016.

2- الناجم محمد سيد إبراهيم، اللاجئون كمسألة أمنية في متوسط ما بعد الربيع العربي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – جامعة أم البواقي ، 2016/2015.

3- الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير القانونية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا الأسباب- النتائج- المعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008.

4- بسايح نور الهدى، بو زيان سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيده، 2015-2016

5- بن لخضر محمد، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

6- بوشليحة محمد، سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير القانونية (منطقة شمال المتوسط)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، 2016.

7- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير القانونية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 – 2011.

8- خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

9- ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوربا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2020.

10- سارة صالح مفتاح، ياسمين حمد أبو ريمة، ظاهرة الهجرة غير القانونية وسبل مكافحتها(ليبيا نموذجا)، بحث تخرج لنيل درجة ليسانس في القانون، كلية القانون، جامعة سبها، 2017-2018.

11- ساعد رشيد، «واقع الهجرة غير القانونية في الجزائر من منظور الأمن الإنسانى"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

12- ساهر مخلف حبيب الدليمي، مشكلة الهجرة العربية إلى أوروبا بعد ثورات الربيع العربي 2010 – 2016م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

13- ساهر مخلف حبيب الدليمي، مشكلة الهجرة العربية إلى أوروبا بعد ثورات الربيع العربي 2010-2016م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

14- سعدون حفيظة، تأثير الهجرة غير القانونية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا "دراسة حالة فرنسا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: "دراسات متوسطية"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016.

15- سهام يحياوي، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية (دراسة حالة الهجرة غير القانونية في المجال الأورومغاربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013-2014.

16- شوقي ذياب، صبرين بو عكاز، البعد الأمني للهجرة غير القانونية في منطقة غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016.

17- صايش عبد المالك، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين"، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

18- صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2007/2006.

19- عبد الجبار عيسى عبد العال السعيدي، السياسات الأوروبية تجاه الهجرة وانعكاساتها على المهاجرين العرب والمسلمين في دول أوربا الغربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

20- فاطمة قروم، تأثير الهجرة غير القانونية على العلاقات الأورومغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أبو ضياف، 2018.

21- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة في الحقوق، قسم علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

22- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير القانونية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام (جامعة الجزائر ، 2010، 2011.

23- فريجة لديمة، استراتيجية الإتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير القانونية انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيبر، بسكرة ، 2009-2010.

24- كمال طبيب، "ظاهرة الهجرة غير القانونية في العلاقات الأورو مغاربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2011 / 2012.

25- محمد إمحمد أبو زيد، الهجرة غير القانونية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

26- محمد بلعيد ميلاد الساحلي، الهجرة غير القانونية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ سيادة الدولة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2015.

27- معن عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

28- موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير القانونية على الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018- 2019.

خامسا: الندوات العلمية

1- الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، مداخلة مقدمة لندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

2- بلقاسم محمد، تحديات الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا، جامعة البليدة 2 (الجزائر)،

3- صالح زياني، مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط، ورقة بحث قدمت في ملتقى كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح.

4- فريدة بلفراق، "التجمعات العربية الأفريقية في المهجر ومسألة الهوية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة، إشكالية جديدة، جامعة أم البواقي، 2009م.

سادسا: التقارير

1- تقرير الأمم المتحدة، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والعشرون، 5 مايو 2015.

2- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعنوان " حماية اللاجئين والهجرة المختلطة"، https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5c499d224

3- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 ، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf

4- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA.com ، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية، تقرير الأمانة العامة لإدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القطاع الاجتماعي.

5- تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/11/6 https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

6- تقرير حول القمة الإفريقية الأوروبية الثانية (صوت إفريقيا) على موقع: www.voiceofafrica.com

7- تقرير منشور بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث 2018، UNISDR إرشادات من المجتمع الدولي للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عن الفترة من 2015-2030، النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية الحد من الخطر معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف، دليل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة للحد من خطر الكوارث.https://www.preventionweb.net/files/58821_wiaarabicversion.pdf

8- موقع المنظمة الدولية للهجرة، معالجة تدفقات الهجرة الجماعية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، أكتوبر، 2013.

9- موقع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل تعرف اختصارا باسم فرونتكس أي Frontex، هي وكالة تابعة لـ الاتحاد الأوروبي ومقرها في وارسو، عاصمة بولندا، الوكالة مكلفة بمراقبة الحدود في منطقة شنغن الأوروبية بالتنسيق مع حرس الحدود وحرس السواحل في الدول الأعضاء في منطقة شنغن.

سابعا: المواقع الالكترونية

1- أبو فيصل البدراني، أحكام الهجر والهجرة في الإسلام، المكتبة الشاملة الحديثة. https://al-maktaba.org/book/33972

2- إسماعيل عزام، عبر مضيق جبل طارق، هكذا انتعشت الهجرة السرية بين المغرب واسبانيا، مقال منشور بتاريخ 20-9-2018 https://p.dw.com/p/35Bw5

3- بريكست: "بريطانيا تخرج رسميا من الاتحاد الأوروبي وجونسون يدعو البريطانيين إلى الوحدة" https://www.bbc.com/arabic/world-51335931

4- بوابة بيانات الهجرة العالمية، وموقع منظمة الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration

5- بوالطمين لخضر، الهجرة السرية ومكافحة المخدرات، بحث منشور بتاريخ 27 فبراير 2017 https://cte.univsetif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=4927

6- جليد سليم المبروك، الهجرة غير الشرعية بين الحلول والمعاناة، مجلة المسلح، متاح على الموقع http://almusallh.ly/ar/des-maneg/399-vol-41-80

7- حكيم غربي، الهجرة غير القانونية في التشريعات الأوروبية https://gheriebhakim.wordpress.com/author/gheriebhakim

8- حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010: http://www.radioalgerie.dz/?p=34254

9- خالد محمد دفع الله، أبحاث اللاجئين، إطار مفاهيمي ومنهجي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع14، المغرب، 2016، https://platform.almanhal.com/Reader/Article/96053

10- سعد الكرعاوي، الهجرة، الوفيات والطبقات الاجتماعية، المحاضرة الثامنة عشر في مادة علم اجتماع السكان، الجامعة المستنصرية، محاضرة منشورة بموقع الجامعة https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_03_01!12 . _12_33_AM.pdf

11- سعد عبد الرازق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وانواعها ودوافعها ونتائجها، المحاضرة الثانية عشرة، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافيا، جامعة بابل، محاضرة منشورة على صفحات الإنترنت.

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924

12- سيف إبراهيم، إعادة نظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2012. على الرابط التالي http://carnegie-mec.org/2011/10/11/ar-pub-45704

13- طارق أنكاي، المؤتمر الأورو- إفريقي، محطة مهمة في جهود مكافحة الهجرة السرية، مقال منشور بجريدة DW الإلكترونية، بتاريخ 2006/7/11، مقال منشور عبر صفحات الإنترنت الرابط https://p.dw.com/p/8kSi

14- عادل قسطل، أوروبا - أزمة المهاجرين : هل نجحت قمة بروكسل في رأب الصدع؟ مقال منشور بتاريخ 2018/6/29 https://www.france24.com/ar/20180629

15- فرانس24 "بريطانيا تعلن عن قيود جديدة لمواجهة الهجرة وتهدد بالخروج من الاتحاد الأوروبي"، موقع قناة فرانس 24 الإلكتروني، http://www.france24.com/ar/20141128

16- كمال مساعد، الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقات الأمنية المشتركة، مقال منشور بجريدة البناء (جريدة سياسية قومية اجتماعية) بتاريخ https://www.al-binaa.com/archives/article/70801

17- المفوضية الأوروبية، الشراكة الأورو متوسطية، التعاون الإقليمي لمحة عامة عن البرامج والمشاريع، www.enpi.eu/files/publication/info-notes-ar.

18- المنذر الرزقي، "من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي. العدد 102 سبتمبر 2007، http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/point.htm

19- منية غانمي، كيف يستقطب "داعش" المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، متاح على الموقع https://arabic.cnn.com/world/2016/04/11/isis-libya-illegal-migrants.

20- موقع منظمة العفو الدولية، "موريتانيا "لا أحد يريد أن يهتم بأمرنا" عمليات الاعتقال والطرد الجماعي للمهاجرين الذين يمنعون من الدخول إلى أوروبا"، متحصل عليه من: impact22.amnesty.org/ar/region/Mauritania

21- وكالة حراسة الحدود الأوروبية، http://www.frontex.europa.eu